وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياسيـــة
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم:.....

ميدان:الحقوق والعلوم السياسية
فـــرع: التنظيم السياسي والإداري
تخصص: إدارة محليـــــة

مذكـرة مقدمـة لنيـل شهـادة الماستر أكاديمـي

إعـداد الطالبـة: إيلـــــول وسيلـــــة

تحت عنـوان

إنعكاسات الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة المحلية
دراسة حالة بلدية برج بوعريريج
خلال الفترة من سنة 2016 إلى 2021

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ بن مرزوق عنتر	جامعة المسيلة	رئيسا
أ. د/ بلعسل محمد	جامعة المسيلة	عضو
د/ زايـدي عبد العزيز	جامعة المسيلة	مناقشا

سنة الجامعية: 2022/2021

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بلول وسيلة الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 235433 والصادرة بتاريخ 20/04/04

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: إنعكاسات الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة المحلية

دراسة حالة بلدية برج بوعريريج خلال الفترة ممتدة 2016 إلى 2021

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2022/06/12

توقيع المعني (ة)

بسم الله الرحمن الرحيم

قـال الله تعالى :"وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين".

" سورة يوسف الاية 56 "

* شكر و عرفان *

الحمد و الشكر لله الذي أمدنا بالقوة و العزيمة لأعود إلى مقاعد الدراسة بعد إنقطاع طويل و أكمل هذا العمل و أسير إلى طريق الصواب إن شاء الله .

و مصداقا لقوله صلى الله عليه و سلم : "من لم يشكر الناس لم يشكر الله و من أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم يستطيعوا فادعوا له " صدق رسول الله صلى الله عليهو سلم .

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان و الامتنان إلى الأستاذ المشرف :

* زايدي عبد العزيز * على كل المجهودات الجبـارة و المبذولة و توجيهاته القيمـة وآرائه السديدة و نصائـحه الوجيهـة و ملاحظاته الدقيقـــــة فله منـــي كـل العرفـان

و صـادق الشكـــر

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الذين درسوني خلال المشوار الدراسي في الماستر كل واحد بإسمه.

و تحية وشكر إلى كافة طلبة دفعة ماستر إدارة محلية للموسم الجامعي 2022/2021

و أتمنى لهم حياة موفقة بإذن الله

إهـــــــــــــــــداء

إلى مـــن باع راحة شبابـــه ليشـــق لي الطريـــق
و أشعـــل سنـــين عمـــــره ليضـــيء لي الطريق
إليـــــك أبـــــي الغـــالي أطـــال الله عمـــــرك
إلـــى مـــن وضعت الجنـة تحـــت قدميهـا فكـانت نبـــع الحيـــاة
ومنبـعالأمـان و ســر السعـادة إلى أمـي الحبيبـة حفظـك الله و رعـاك
إلـى شمـوخ البـــيت و عزتـه و سنـدي فـي الحيـاة إلى زوجي
إلـى مـن عانـق قلبـي قلبهـن إلـى لآلـــىء البيـت و زمـــرداته إن غبـــن غـاب
نـــــور عائلتـــي التوأمبناتي سيرين ورتاج وآلاء
إلـى مـــن وضعـت لها تاجـا من الألـماس في قلبـي زميلتي
* راضية *
إلـــى جميـــع العائـــلة كـــــل واحـــد بإسمـــــه
إلـــى زميـــلاتي في العمـــــل كـل واحـدة بإسمهـــا
إلـــى كـل عزيـــز في القـــلب و لم يذكـره القـــلم
أهـــــدي ثمـــــرة هـــذا العمـــــل

الفهرس

فهرس الموضوعات	
الموضوع	الصفحة
سورة يوسف، الآية 56	02
شكر وعرفان	03
إهداء	04
مقدمة	06
الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للادارة الالكترونية والإدارة المحلية	15
المبحث الأول: تعريف الإدارة الالكترونية	17
المبحث الثاني: متطلبات مشروع الإدارة الالكترونية.	25
المبحث الثالث: تعريف الإدارة المحلية.	33
الفصل الثاني : متطلبات الإدارة الالكترونية للادارة المحلية	42
المبحث الأول : مراحل تأهيل الإدارة والجماعات المحلية .	44
المبحث الثاني : اسهامات الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية	50
المبحث الثالث : تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية وأهمية تحسين الخدمة العمومية .	60
الفصل الثالث : دراسة حالة – بلدية برج بوعريريج نموذجا-	70
المبحث الأول : مفهوم البلدية وتطور نظامها.	73
المبحث الثاني : المراحل التي مرت بها الإدارة الالكترونية في بلدية برج بوعريريج.	78
الخـــــــــاتمة	84
قائمة المصادر والمراجع	88
قائمة الملاحق	93
ملخص الدراسة استنتاج عام	101

مقدمة

مقدمـــة

في ضل التطور الهائل في التقنيات والتحديات التي تواجه العمل الإداري من تغيرات تكنولوجية ومعلوماتية سريعة أصبح من الضروري على المؤسسات ان تستفيد من هذا التطور لضمان جودة أداء أفضل وتحسين أساليب العمل والخدمة المقدمة للزبائن وتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة عالية، وكان من أهم المميزات التي تميز بها العصر الحالي ظهور مصطلح الإدارة الالكترونية وما تحققه من منافع كثيرة في جميع المجالات، وتسعى معظم الدول الى تفعيل الإدارة الالكترونية باعتبارها اتجاها جديدا في الإدارة المعاصرة وأصبحت تسود العالم حركة نشطة في تطوير لاستثمار كل تقنيات الحديثة لنظم المعلومات والاتصالات المستحدثة في تطوير أعمال المنظمات سواء كانت منظمات أعمال أو منظمات حكومية وتحويلها الى منظمات الكترونية تستخدم شبكة الأنترنت في إنجاز كل أعمالها ومعاملاتها الادارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وكذلك إنجاز كل وظائفها من تسويق وانتاج وتمويل واستثمار وأعمال مكتبية وغير ذلك من أعمال، بعقلية عالمية وبسرعة فائقة،ولقد أصبحت تقنية المعلومات الادارية عنصرا أساسيا ومهما في المؤسسات بمختلف أنواعها واختصاصاتها كبيرة أو صغيرة لكونها أداة مهمة في عملية انجاز الأعمال بشكل كفء ودقيق وسريع، وكذلك مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها الثورة المعلوماتية في الوقت الحاضر، وتعد الإدارة الالكترونية احدى ثمار التطور التقني في مجال الاتصالات، فبعد بروز ثورة المعلومات وثورة الاتصالات التي ساعد عليها تطور أجهزة الحاسب الآلي وتقنياته، جاءت الإدارة الالكترونية كرد فعل واقعي لاستخدام تطبيقات الحاسب الآلي في مجالات الخدمة العامة لتطوير طرق العمل الى طرق أكثر مرونة وفعالية من ناحية الاستفادة من منجزات الثورة التقنية في توفير الوقت والجهد والتكلفة من ناحية أخرى، ويرى بعض الباحثين أن الإدارة الالكترونية هي المظلة الكبيرة التي تتفرع عنها تطبيقات مختلفة مثل التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية وكذلك الحكومة الالكترونية، وبالتالي نجد أن الإدارة الالكترونية أشمل أعم، ويشير مفهوم الإدارة الالكترونية على أنها منهجية علمية جديدة ومتطورة تقوم على الاستعاب الشامل والوافي، والاستخدام الواعي والمدرك، والاستثمار الايجابي لتقنيات المعلومات وزالاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للادارة، وتطبيق مفاهيمها ومبادئها على مختلف المستويات التنظيمية في المنظمات الحديثة والمعاصرة، وتعني أيظا استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء المؤسسات، ورفع كفائتها الانتاجية، وتعزيز فعاليتها وزيادة نموها .

الإشكالية التاليـــة:

إلى أي مدى تساهم الإدارة الالكترونية في تحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر ؟

وبغية الإحاطة بجوانب الإشكالية تدرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما مفهوم الإدارة الالكترونية ؟.
- ✓ ما دور الإدارة الالكترونية في تحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر ؟.
- ✓ هل الإدارة الالكترونية تحسن من أداء الإدارة المحلية في الجزائر ؟.

❖ **فرضيات الدراسة:**

استنادا للإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية الموضوعية تم صياغة الفرضيات التالية:

أولا: تؤثر الإدارة الالكترونية بشكل ايجابي على أداء الإدارة المحلية من حيث السرعة ونوعية الخدمة المقدمة للمواطن.

ثانيا: تؤثر الإدارة الالكترونية على تحسين أداء الإدارة المحلية في حالة استخدام المنظمة لموارد بشرية كفؤة في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال .

ثالثا: تؤثر الإدارة الالكترونية بشكل سلبي على أداء الإدارة المحلية من خيث القضاء على عملية التزاحم في المنظمات لأنه يمكن للمواطنين من خلال الشبكة الالكترونية الحصول على خدماتهم دون الرجوع الى هذه المنظمة والانتضار بداخلها.

❖ **أهمية الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية باعتبارها أهم الاستراتيجيات التي تقرب المواطن من الإدارة ، وكذا معرفة ماسيفرزه مشروع التحول الاداري الالكتروني على مستوى مفهوم الخدمة العمومية باعتباره نموذج يوفر الكثير من فرص الوضوح والدقة في تقديم الخدمات العامة وانجاز المعاملات،ولمعرفة مدى نجاح الإدارة العمومية الجزائرية في ترشيد خدماتها من خلال لااعتمادها للادارة الالكترونية، اتضح أنه رغم تطبيق الإدارة الالكترونية بالبلدية يعد نقلة نوعية في تحسين مستوى خدماتها المقدمة للمواطنين إلا أنه يوجد بعض النقائص التي من شأنها أن تعيق الهدف الأساسي المرجو الوصول اليه من خلال هذا التطبيق، والمتمثلة في عدم وجود احتياطات أمنية وقانونية صارمة متبعة من قبلها لردع مخترقي الأنظمة وحماية تعاملاتها منهم.

أهداف الدراسة:

تهدف أي دراسة علمية منهجية عادة إلى الإجابة على التساؤلات، وتحقيق الأهداف التي تختلف باختلاف مشكلة البحث وتهدف إلى:

- ✓ توضيح المعالم المعرفية لمتغيرات الدراسة الإدارة الالكترونية الجماعات المحلية.
- ✓ ربط العلاقة التبادلية بين متغيرات الدراسة.
- ✓ تزويد المكتبات الجامعية بدراسات حديثة حول أهمية الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية والتي تعد أهم اقتراب علمي لتفسير ظاهرة التطور العلمي الحديث.
- ✓ استكمال بعض النقص الأكاديمي في مثل هذه الدراسات.

❖ **أما الأهداف العملية:**

- ✓ إزالة الغموض حول الخدمة العمومية الالكترونية والمفاهيم ذات الصلة .
- ✓ التعرف على مدى جاهزية الجماعات المحلية لتقديم الخدمات الالكترونية
- ✓ تحديد معوقات الخدمة الالكترونية في الجماعات المحلية وسبل التغلب عليها .

❖ **مبـــــررات إختيـــــار الموضوع:**

هناك مبررات ذاتية وأخرى موضوعية يمكن ايجازها فيما يلي:

أ- **المبررات الذاتية:**

01/- الرغبة الجامحة والميل الشديد مثل هذا النوع من الدراسات الإدارية كون االإدارة الالكترونية صارت أهم مقاربة معرفية في الدراسات الإجتماعية والسياسية والإدارية.

02/- معالجة هذه الدراسة تهمني كطالبة بقسم العلوم السياسية تخصص إدارة محلية وبحكم وظيفتي في الإدارة بالبلدية، فإن فهم طبيعة وأهمية الموضوع تبدو أكثر من حاجة خاصة انعكاساتالإدارة الالكترونية،على أداء الجماعات المحلية فلربما يساعدني في تطبيق وتسيير المصلحة من خلال ما توصلت إليه مستقبلا.

ب- **المبررات الموضوعية:**

01/- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالدارة الالكترونية والجماعات المحلية .

02/- باعتبار موضوعيالإدارة الالكترونية والجماعات المحلية من المحاور المركزية في الدراسات الإدارية فإنه من الضروري الوقوف على حقيقة العلاقة بينهما وأيهما أكثر تأثير.

03/- إضافة أكاديمية للدراسات السابقة في مجالالإدارة الالكترونية والجماعات المحليةفتح نافذة جديدة للدراسة في هذا المجال.

04/- قلة الدراسات العربية عموما والجزائرية على وجه الخصوص في هذا المجال.

❖ **الدراسات السابقة:**[1]

من أجل فهم وبناء هذه الدراسة تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي حاولت الجمع بين متغيرات الدراسة بصور مختلفة، ومن هذا المنطلق قمت بمحاولة عرض بعض الدراسات التي تتقارب وتشبه موضوع بحثي:

01/- الدراسة الأولى: هي عبارة عن حسين محمد الحسن من خلال كتابه الإدارة الالكترونية : المفاهيم، الخصائص، المتطلبات تهدف هذه الدراسة الى محاولة التعرف على علم الإدارة الالكترونية، مفهومها، عناصرها، خصائصها وكذا التطرق الى دوافع التحول نحو الإدارة الالكترونية وأهم متطلبات تطبيقها وأثار هذا التحول وأهم المعوقات التي تواجهه .

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة :

عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه للادارة الالكترونيةوذلك يعود لعدة أسباب كما أن تطبيق أسلوب الإدارة الالكترونية فير مؤسسات الدولة ومنظماتها يشكل أهمية كبرى لتنميتها وتطورها، كونه يؤدي الى سرعة الرجوع الى البيانات والمعلومات السابقة ويساعد في حل مشكلة حفظ الملفات يحقق أسلوب الإدارة بلا أوراق.[2]

ولقد خرجت هذه الدراسة بتوصيات أهمها :

أن تطبيق أسلوب الإدارة الالكترونية في المنظمات والمؤسسات يتطلب توفير متخصصين في تقنية المعلومات والتنسيق الدائم والمتواصل بين أقسام الإدارة الواحدة وكذا مواكبة المستجدات التقنية في مجال الحاسب الآلي كما أن هناك عقبات واضحة ليست بالسهلة تتعرض طرق التحول الى أسلوب الإدارة الالكترونية يجب

[1] بومعزة بلقاسم ،العقريب كمال ، **الخدمة العمومية الالكترونية في الجماعات المحلية ، الواقع والمأمول** ،مجلة أفاق العلمية ، المجلد : 12 ، العدد 02 ، السنة 2020 ، ص339.

[2] حسن محمود الحسن ، **الادارة الالكترونية : المفاهيم ، الخصائص ، المتطلبات**، عمان : الوراق للنشر والتوزيع، 2011.

التغلب عليها وتجاوزها .وتتشابه هذه الدراسة مع دراستنا من خلال ما تتناوله من مفهوم للادارة الالكترونية وآليات تطبيقها، إلا أن دراستنا لن تتوقف عند هذا الحدفقط بل بل تتعداه الى البحث في كيفيات تطبيق الإدارة الالكترونية على الإدارة المحلية والدور الذي تلعبه في تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة للمواطن ودراسة بلدية برج بوعريريج نموذجا.

02/–الدراسة الثانية :الدراسة التي قام بها عشور عبد الكريم من خلال مذكرة الماجيستير، كلية لعلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة سنة 2010 تحت عنوان دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر، تناولت هذه الدراسة تأثير الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية حيث تناولت دولتين مختلفتين الأولى متقدمة والثانية نامية.

وتهدف هذه الدراسة الى:

إزالة الغموض والتعرف على مفهوم الإدارة الالكترونية وتأثيرها على ترشيد الخدمة العمومية والوصول الى نجاعة الإدارة الالكترونية كآلية لترشيد الخدمة العمومية وهذا تبعا للنموذج الأمريكي باعتباره يمثل مبادرة.[1]

03/– الدراسة الثالثة : التي قام بها الباحثين بوشفيرات رضوان وبوعبد الله علي من خلال مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل سنة 2018 تحت عنوان دور الإدارة الالكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية، دراسة حالة بلدية الشقفة، تناولت هذه الدراسة محاولة توضيح فحوى هذا الموضوع وتأثيراته على الخدمة العمومية، ودور الإدارة الالكترونية في تحديث أساليب واجراءات الأجهزة الادارية في ترشيدها للخدمات وتقديمها بجودة عالية.

وتهدف هذه الدراسة الى :

إزالة الغموض حول موضوع الإدارة الالكترونية ومحاولة الاحاطة بكافة الجوانب النظرية المتعلقة به والتعرف على مفهوم الإدارة الالكترونية ودورها في تقديم الخدما ت، والتعرف على تطبيقات تكنولوجيا الإدارة

[1] عشور عبد الكريم ، **دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر** ،رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة 2010 .

الالكترونية في الإدارة المحلية وانعكاسها على تقدم الخدمت المحلية، وتسعى أيضا الى تشخيص واقع الإدارة الالكترونية في بلدية الشقفة.

ولقد خرجت هذه الدراسة بعدة توصيات أهمها:

أن التجربة الجزائرية في نموذج الإدارة الالكترونية قد مثلت ارهاصات أولية تعبر عن وجود رغبة في التحول للخدمة العمومية الالكترونية وهي بحاجة الى تطوير برامج وبنية تكنولوجية داخل المؤسسات الحكومية التي تقدم الخدمات العامة.

وتتشابه مع دراستنا الى حد كبير خاصة في الجانب المفاهيمي والنظري حيث افادتنا من خلال ما تطرقت اليه من المفاهيم والنظريات الحديثة للادارة وتطورها بالاظافة الى ماتطرقت اليه من تحليل للتجربة الالكترونية في الجزائر وتقديمها للخدمات في اطار تقريب الإدارة للمواطن، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه الإدارة الالكترونية في تسهيل وتبسيط الاجراءات الادارية والتقليص في مدة الانتظار خاصة بعد مضي عدة سنوات من ادخال نموذج الإدارة الالكترونية في الادارات المحلية[1].

❖ **حدود الدراسة:**

بهدف التحكم في الموضوع ومعالجة إشكالية الدراسة، حيث تمثلت حدود دراستي في محاولة تقديم دراسة موضوعية حول أثر الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة المحلية، ولقد تم التركيز في دراستي على الإدارة الالكترونية كمتغير مستقل أما المتغير التابع هيالإدارة المحلية .

❖ **منهج الدراسة:**

تستدعي مراحل البحث العلمي استخدام المناهج والأدوات المختلفة والملائمة لكل موضوع وطبيعة إشكالية كل بحث، وهذا بغية تيسير مسلك الباحث لتفسير وفهم الظواهر التي يسودها الإبهام والغموض، لذلك تم الإعتماد على المناهج والإقترابات والأدوات البحثية التي تمكنني من فهم وتفسير طبيعة الإرتباط بين متغيرات إشكالية وفرضيات البحث.

[1] بوشفيرات رضوان ، بوعبدالله علي ، **دور الادارة الالكترونية في تفعيل خدمات الادارة المحلية :دراسة حالة بلدية الشقفة** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، تخصص إدارة الجماعات المحلية ، السنة 2018.

✓ **المنهج المستخدم:**

1-المنهج الوصفي: يقوم هذا المنهج على أساس وصف الظاهرة محل الدراسة وتتبع جزئياتها وتفاصيلها والتعبير عنها كما وكيفا ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا بوصفها وبيان خصائصها وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى[1]

ودراستي هذه تطلبت الإعتماد على المنهج الوصفي بصورة أساسية لوصف العلاقة المتبادلة بين المتغيرات وهما الإدارة الالكترونية والإدارة المحلية، والإعتماد على الإقتراب الأكثر ملائمة لهذا النمط من الدراسة إلى جانب الإقتراب المؤسسي لتوضيح وتفسير هذه العلاقة في أرض الواقع.

2- منهج دراسة الحالة : وهو المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء سواء كانت فرد أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدوة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول الى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة .

- إقتراب الدراسة:

الإقتراب المؤسسي.

صعوبات الدراســــــــــة:

اختصرت صعوبات البحث في قلة المراجع المتخصصة بالموضوع باعتبار موضوع الإدارة الالكترونية مدخلا جديدا في الإدارة.

❖ **هيكـــــــــل الدراســــــــــة:**

من أجل معالجة هذا الموضوع قمت بتقسيم البحث كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للادارة الالكترونية والإدارة المحلية، واشتمل على ثلاث مباحث.

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود ذنيبات، **مناهج البحث العلمي**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص 120.

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية، المفهوم، الخصائص، الأهداف،)، أما المبحث الثاني: متطلبات مشروع الإدارة الالكترونية . أما المبحث الثالث: هو تعريف الإدارة المحلية.

أما الفصل الثاني: تحت عنوان اسهامات الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة المحلية ويحتوي على ثلاث مباحث: المبحث الأول: آليات تنفيذ الإدارة الالكترونية في الجزائر . أما المبحث الثاني: مراحل تأهيل الإدارة والجماعات المحلية في الجزائر. وتطرقنا في المبحث الثالث إلىتطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية وأهمية تحسين الخدمة العمومية ، أما الفصل الثالث تحت عنوان : دراسة حالة (بلدية برج بوعريريج نموذجا) ويحتوي على مبحثين : المبحث الأول التعريف ببلدية برج بوعريريج والمبحث الثاني إسهامات الإدارة الالكترونية على بلدية برج بوعريريج و في خاتمة هذه المذكرة أكدنا فيها على النقاط الرئيسية التي احتواها الموضوع مع إرفاقه بمجموعة من الإقترحات.

الفصل الأول

تمهيـــــد:

يهدف هذا الفصل الى مفهوم وتعريف الإدارة الالكترونية التي تقوم على استخدام المعرفة والمعلوملت ونظم البرامج المتطورة وتكنولوجيا المعلومات واعتماد الانترنت و الشبكات الالكترونية للقيام بالوظائف الادارية ، و عصرنة الإدارة المحلية وتجسيد مشروع الإدارة الالكترونية يشكل اولوية لدى الحكومة الجزائرية لأن الخدمة العمومية المقدمة من طرف الجماعات المحلية من أهم وظائف الدولة منذ نشأتها الى يومنا هذا .

لذا الاعتماد على الإدارة الالكترونية يساهم بشكل واضح في ترشيد التكاليف والمساواة والكفاءة والشفافية، فهي الاستثمار الايجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصلات في جميع وظائف العملية الادارية القائمة على (التخطيط، التنظيم، التنفيذ والرقابة، والمتابعة) وذلك بهدف تحسين أدائها وتعزيز مركزها التنافسي، حيث أنها تسهم في تبسيط الاجراءات داخل المؤسسات الذي ينعكس ايجابا على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين،وفي إطار هذا السياق سيتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للادارة الالكترونية والإدارة المحلية من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: تعريف الإدارة الالكترونية

المبحث الثاني: متطلبات مشروع الإدارة الالكترونية .

المبحث الثالث: تعريف الإدارة المحلية.

المبحـــث الأول:ماهية الإدارة الالكترونية.

أولا: تعريف الإدارة الالكترونية:

- **التعريف الأول** : الإدارة الالكترونية هي عبارة عن: استخدام نظم تكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصـــال وخاصة شبكة الانترنت، في جميع العمليات الادارية الخاصة بمنشأة ما بغية تحسين العملبية الانتاجيـــة و زيادة كفاءة وفاعلية الأداء بالمنشأة office que becios.

ويتضح من خلال هذا التعريف ما يلي :

01-أن الاساس الذي تقوم عليه الإدارة الالكترونية هو استخدام نظم وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الانترنت ، التي تعتبر السبب الرئيسي لظهور وانتشار جميع مصطلحات الأعمال الالكترونية .

02-أن الهدف من وراء تطبيق الإدارة الالكترونيةبالمنشآت هوتحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة وفعالية الاداء بها.

التعريف الثاني :أن الإدارة الالكترونية هي تنفيذ كل الاعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر ،سواء من الافراد إلى المنظمات من خلال استخدام شبكات الإتصالات الإلكترونية.

ويلاحظ هذا التعريف إضافية لأطراف عمليات الإدارة الالكترونية والتي قد تشمل أفراد أو منظمات وان كان لم يحدد إن كانت تلك الاطراف أطرافا من داخل المنشآة كالموظفين والعاملين بها أم هي أطراف من خارجها كالعملاء والموردين وشركاء المنشأة.

التعريف الثالث : أن الإدارة الالكترونية هي العملية الإدارية القائمة على الامكانات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتنظيم وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والاخرين ، بدون حدود من أجل تحقيق اهداف الشركة[1].

[1] محمد سمير احمد ، الادارة الالكترونية ، ط01، عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2009، ص 42.

و بتحليل هذا التعريف يتضح :

01-أن الإدارة الالكترونية هي عملية ادارية في المقام الأول تشمل : التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة .

02-أن مايميز الإدارة الالكترونية عن الإدارة التقليدية هو قيامها على الامكانيات التكنولوجية التي توفرها لها شبكة الانترنت وشبكات الأعمال.

03-أنه قد أشار الى عدم اقتصار الإدارة الالكترونية على القيام بالأعمال الداخلية فقط للمنشأة وانما تمتد وظائفها لإنجاز الاعمال الاخرى.

وهناك اسهامات كثيرة لتعريف الإدارة الالكترونية فهي تعني : عملية إنشاء حلول تقنية لتنظيم وجدولة ترتيب العديد من مجلات الاعمال والسكرتارية والاستشارات بأنواعها وهي عملية لا تقضي أن يكون هناك عملية دفع نقدي بقدر ما تركز على عملية تحويل الاعمال إلى شكل إلكتروني منظم وسهل الاستخدام ...(أنها نظام يقوم بتحويل الأعمال الورقية الى أعمال الكترونية)[1].

والإدارة الالكترونية بصفة عامة هي: استغلال الإدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدبير وتحسين وتطوير العمليات الادارية المختلفة داخل المنظمات.

وربط مركز المعلومات بديوان الخدمة المدنية بدولة الكويت سنة 2004 بين الإدارة الالكترونية والمميزات التي تقدمها فعرفها بأنها كسر حاجز الزمان والمكان من الداخل والخارج للحصول على الخدمات وذلك بربط تكنولوجيا المعلومات بمهام ومسؤوليات الجهاز الاداري، والتزام دائم من الإدارة بتطوير وميكنة كافة النشطات وتبسيط الاجراءات وسرعة وكفاءة انجاز المعاملات.

وعلى العموم فالإدارة الالكترونية E-management هي بكل بساطة الانتقال من انجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية الى الشكل الالكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد .فالإدارة الالكترونية تقوم على مفهوم جديد ومتطور يتعدى المفهوم الحديث –إتصل ولا تنتقل- وينقله خطوة الى الأمام بحيث يصبح –أدخل على الخط ولا تدخل في الخط وقد عرفها يوسف الكافي كتعريف أشمل وأمثل للادارة الالكترونية على أنها : استراتيجية ادارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في اطار الكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة.

[1] مصطفى يوسف كافي ، **الادارة الالكترونية** ، ط ، دار ومؤسسة رسلان للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 45

وتطبيق الإدارة الالكترونية سيؤدي الى:

إدارة بلا أوراق : حيث تتكون من الأرشيف الالكتروني والبريد الالكتروني والمفكرات الالكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.

إدارة بلا مكان : وتتمثل في التيليفون المحمول والتيليفون الدولي الجديد (التليديسك) والمؤتمرات الالكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التخيلية.

إدارة بلا زمان : تستمر 24 ساعة متواصلة ففكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الجديد فنحن ننام وشعوب أخرى تصحو لذلك لابد من العمل المتواصل 24 ساعة حتى نتمكن من الاتصال بهم وقضاء مصالحهم .

إدارة بلا تنظيمات جامدة : فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة[1].

ثانيا : أهمية الإدارة الالكترونية :

الإدارة الالكترونية هي منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الاداري العادي من إدارة يدوية الى إدارة باستخدام الحاسب وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية، تساعد في إتخاذ القرار الاداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف.

ويمكن للادارة الالكترونية أن تشمل كلا من الإتصالات الداخلية والخارجية لأي منظمة .والهدف من ذلك هو إدخال الشفافية الكاملة والمساءلة مما يؤدي الى تحسين الإدارة الالكترونية داخل أي منظمة .ففي ألمانيا على سبيل المثال، تستهدف هذه المبادرة بصورة خاصة المنظمات الحكومية، حيث إن المساءلة العامة تشكل أهم الأساسيات في تعزيز الشفافية داخل هذه المؤسسات أو المنظمات، كما أن هناك عمليات مماثلة يجري تطويرها في العديد من الشركات الأمريكية للمساعدة على الامتثال للقوانين .ولتنفيذ أي حل من حلول الإدارة الالكترونية، ينبغي أولا أن تلبى احتياجات العملاء بمركزية أكبر، والاعتماد على على أفراد معنيين، وإدخال تظم الشفافية في العمل . وتشمل الأمثلة على الإدارة الالكترونية الجداول الزمنية على الانترنت وحساب المصاريف، حيث يمكن استخدام هذه الحلول للمساعدة على خفض تكاليف منظمة ما[2].

[1] مرجع سابق ، ص63.

[2] صحيفة اليوبيل الذهبي للخليج ، **الادارة الالكترونية وأهميتها في تشكيل حكومات المستقبل** ، 04 يناير 2015 .

ومن أجل التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية لابد من تحقيق المراحل التالية :

1- تحويل جميع معلومات الحكومة ووزاراتها الورقية الى معلومات إلكترونية .

2-تأمين البنية التحتية الضرورية لربط كافة مؤسسات الدولة بشبكة معلومات واحدة وتبادلا للمعلومات بين مختلف الجهات.

3-تحديد جميع التعاملات بين المواطن وكل مؤسسة وتحويلها الى تعاملات إلكترونية .

ومن أهداف الإدارة الالكترونية :

1-تطوير الإدارة العامة، من خلال خفض الأعمال الورقية وإعادة استعمال الحلول.

2-تحسين الخدمات من خلال خفض التنقل، والتوصيلفي أي وقت وأي مكان، وسهولة الوصول الى المعلومات.

3-التقرب من المواطنين.

4- تحسين التنافس الاقتصادي، من خلال استخدام الانترنت للتجارة العالمية، وإتاحة الفرصة للشركات ذات المقاس المتوسط والصغير لدخول المنافسة.

5-خفض المصاريف، وتكامل النظم لدعم الاجراءات الداخلية والخارجية.

ومن مستلزمات الإدارة الالكترونية ايضا:

1-بنية شبكية تحتية قوية وسريعة وآمنة.

2-بنية معلوماتية قوية (نظم معلومات قوية ومتوافقة فيما بينها).

3-كادر بشري تقني قادر على القيام بعمليات الدعم الفني المستمر وتطوير النظم المعلوماتية المختلفة.

ومن فوائدها :

1-السرعة في انجاز العمل.

2-المساعدة في اتخاذ القرار بالتوفير الدائملمعلومات بين يدي متخذي القرار .

3-خفض تكاليف العمل الإداري مع رفع مستوى الأداء .

4-تجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمني.

5-معالجة البيروقراطية والرشوة.

6-تطوير آلية العمل ومواكبة التطورات.

7-رفع كفاءة العاملين في الإدارة.[1]

ويمكن تحديد أهمية الإدارة الالكترونية على المستوى القومي كما يلي :

[1] صحيفة اليوبيل الذهبي للخليج ، مرجع سابق.

1/ **تحسين مستوى أداء المنظمات الحكومية** :تسهم الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمات الحكومية و تبسيط إجراءاتها للمستفيدين، وإتاحة المعلومات والبيانات أمامهم مما يحقق التواصل بين المنظمة الحكومية والمواطنين، كما تنتج الإدارة الالكترونية للمنظمات الحكومية فتح قنوات إتصال جديدة بين القائمين على إدارتها وبين المستفدين مما يسير أداء الأعمال والمعاملات الحكومية، ويزيل الشكوك والمعوقات المتعلقة بها،مما يكفل أداء الخدمات الحكومية بكفاءة عالية وبسرعة فائقة ويحقق الشفافية .

2/ تشجيع الاستثمار في المجال التكنولوجي: تعمل الإدارة الالكترونية على توفير البنية الأساسية من شبكات وقواعد بيانات مما يتيح الفرصة للكثير منالمشروعات للعمل والاستثمار في مجال االتكنولوجيا المتقدمة، وتساهم في تكوين كوادر فنية متخصصة في المجال التكنولوجي.

3/دعم صادرات الدولة والاقتصاد القومي: تستطيع الإدارةالالكترونية على توفير البنية الأساسية من شبكات وقواعد بيانات مما يتيح الفرصة للكثير من المشروعات للعمل والإستثمار في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وتساهمفي تكوين كوادر فنية متخصصة في المجال التكنولوجي .

ويمكن أيضاتحديد أهمية الإدارة الالكترونية على مستوى المنظمة:

1/انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة ربحية المنظمة :تؤدي الإدارة الالكترونية الىتخفيض تكاليف المباني والأجهزة وأجور العاملين، وتقليل مخاطر تراكم المخزون السلعي، وتخفيض تكاليف الاجراءات الادارية نتيجة لاختلاف شكل المنظمات من الشكل التقليدي الى الشكل الالكتروني، والذي يتطلب عمالة أقل ومواقع جغرافية محدودة،مما يؤدي الى تخفيض بيع النتجات الى العملاء والمستفدين، وبالتالي زيادة مبيعات المنظمة وزيادة الربحية.

2/تحسين جودة المنتجات وزيادة درجة تنافسية المنظمة :توفر الإدارة الالكترونية للمنظمة فرصة التواجد في الأسواق ومعرفة رغبات واحتياجات المستفيدين، والعمل على إشباع تلك الرغبات والحاجات من خلال تحسين الخدمات المقدمة، مما يؤدي الى تحسين درجة المنافسة للمنظمة[1].

3/التخفيف من التعامل الورقي: تساعد الإدارة الالكترونيةفي التخفيف من الاعتماد على التعامل الورقي وأثاره السلبية، والتي من أثرها تبديد الجهد والوقت وزيادة التكاليف وصعوبة البحث عن المعلومات عند

[1] نادية ابراهيم السيد هنيدي ، **الادارة الالكترونية واشكالية التداخل بينها وبين الحكومة الالكترونية**، باحث دكتوراه في العلوم السياسية :كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية : جامعة الاسكندرية ، ص117 ص118.

الحاجة إليها، من خلال استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته المختلفة.

4/ **توجيه الإنتاج وفقا لاحتياجات و رغبات المستفيدين** :تعمل الإدارة الالكترونية على توفير معلومات دقيقة عن احتياجات المنظمة ورغبات العملاء المستفيدين،ومنخلال تلك المعلومات تتمكن المنظمة من توجيه عملياتها الانتاجية لاشباع رغبات المستفدين، مما يؤدي الى زيادة مبيعات المنظمة ويدر عليها ارباحا وفيرة[1].

ثالثا: خصائص الإدارة الالكترونية :

تتسم بالشفافية : وهي محصلة لوجود الرقابة الالكترونية، تضمن من خلالها المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات . إذ تعتبر الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني، والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة.

السرعة النسبية: في توفير المعلومات عبر الوسائل والتقنيات المتوفرة.

تبسيط الاجراءات أمام الحاجة للتحديث والعصرنة : حيث عملت جل الادارات على ادخال المعلومات الى مصالحها، وحرصت على الاستخدام الأمثل لما لها من امكانيات وقدرات في تلبية حاجيات المواطن في شكل مبسط وسريع .

إدارة بلاورق: فهي تتكون من شبكة التكنولوجيا والاتصالات مثل: البريد الالكتروني، الارشيف الالكتروني، الرسائل الصوتية، ونظم التطبيقات المتابعة الآلية.

إدارة الكترونية تتخطى حدود الزمان : تستمر أربعة وعشرون ساعة متواصلة.

إدارة الكترونية تتخطى حدود المكان : فبالإمكان مواصلة العمل من أي مكان حول العالم من خلال تقنيات الاتصالات الحديثة، والتي أصبحت موجودة في كل بقعة حيث أصبح العالمعبارة عن قرية صغيرة بحكم التطور التكنولوجي الهائل.

- ✓ تخفيف البيروقراطية والتقليل من عدد الأوراق المطلوبة في انجاز بعض المعاملات الادارية.
- ✓ تعمل الإدارة الالكترونية عبر الشبكة المعلوماتية لربط قاعدة البيانات بالأنترنت لتوفير معلومة محددة، وبشكل دقيق.
- ✓ زيادة الاتقان كآلية عصرية في عملية التطور الاداري من أهم مزاياها المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح التام في انجاز المعاملات.

[1] بوشفيرات رضوان ، **دور الادارة الالكترونية في تفعيل خدمات الادارة المحلية**، دراسة حالة بلدية الشقفة ، رسالة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إدارة الجماعات المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد محمد الصديق بن يحي، جيجل،الجزائر، 2017، ص 17.

✓ ويمكن تلخيص هذه الخصائص في الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : خصائص الإدارة الالكترونية :

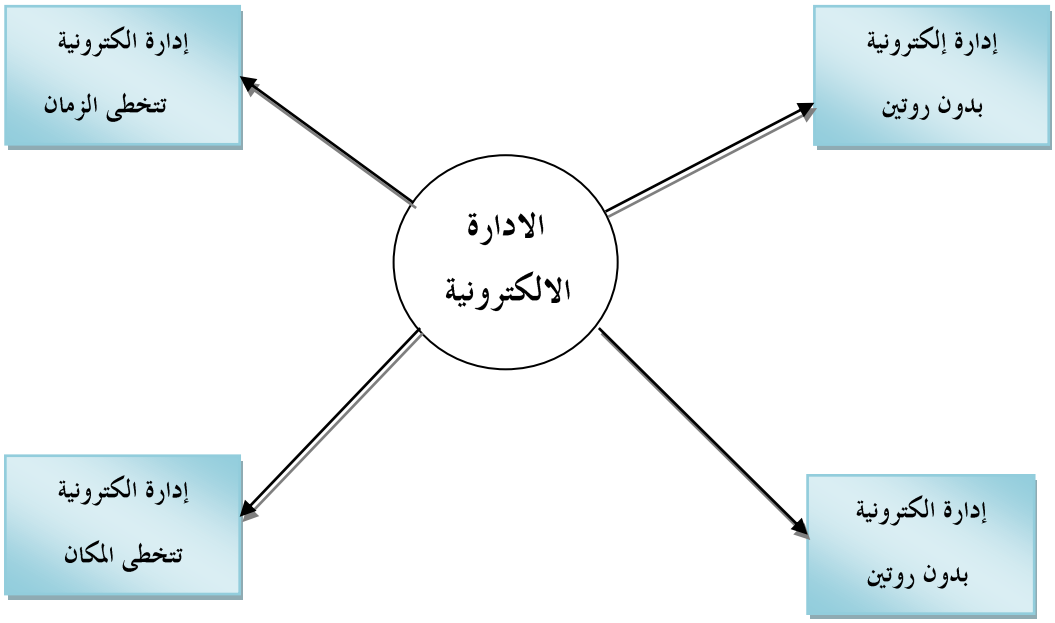

و الخصائص الرئيسية للادارة الالكترونية هي: (02)

01- تخفيف حدة المشكلات الناجمة عن تعامل طالب الخدمة مع موظف محدود الخبرة أو غير معتدل المزاج.

02- تهيئة فرص ميسرة لتقديم الخدمات لطلابها من خلال الحاسب الآلي .

03- الإدارة الالكترونية ليست بديل للحكومة المادية ولا تنتهي دورها بل وسيلة لرفع اداء وكفاءة الحكومة

04- تقديم خدمات القطاع العام بأسلوب القطاع الخاص

05- التسهيل بدلا من التسيير .

06- تمكين المواطنين من خدمة أنفسهم بدلا من فرض شكل واحد من الخدمة عليهم .

07- نقل صلاحيات المحاسبة والمراقبة من المدريين الى المواطنين

08- افساح المجال لآليات السوق ومراعاة اعتبارات الربحية .

من خلال ما تقدم من تعاريف وأهمية وأهداف وخصائص للادارة الالكترونية يمكن وضع مقارنة بين الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية تبين مجموعة من الأسس يمكن من خلالها المقارنة بين المفهومين التقليدي والالكتروني للادارة بشكل نسبي، هذا ما يوضحه الجدول التالي :[1]

[1] محمد محمود الخالدي، **التكنولوجيا الالكترونية** ، ط1، عمان : دار كنوز المعرفة ، 2007، ص ص (21-23).

الجدول رقم (01) : المقارنة بين الإدارة الالكترونية والإدارة التقليدية :

أساس المقارنة	الإدارة الالكترونية	الإدارة التقليدية
طبيعة الوسائل المستخدمة في الاتصال عند التعامل بين الأطراف.	شبكات الاتصال الالكترونية (الأنترنت، الاكسترانات، الأنترنت)	✓ اتصالات مباشرة ✓ مراسلات ورقية
نوعية الملفات المستخدمة في المؤسسة	ملفات إلكترونية	✓ ملفات ورقية
طريقة حفظ البيانات	ملفات إلكترونية	✓ ملفات ورقية
مدة استرجاع المعلومات	سهولة استلرجاع المعلوماتنتيجة لتوافر قواعد بياناتكبيرة جدا.	صعوبة في استرجاع المعلومات نظرالكثرة الملفات الورقية وتنوع الاحتفاظ بهافي شكل أرشيف
الموثوقية	ان توفر نظم حماية المعلومات مما يوفر موثوقية عالية	إن عدم توفر نظم حماية المعلومات مما ينتج عنه موثوقية أقل .
–	تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصلات في تحقيق الأهداف	تعتمد على استغلال الموارد المادية والبشرية في تحقيق الأهداف
نوع التفاعل	تفاعل سريع نتيجة توافر خدمات الأنترنت في الرد السريع على البريد الالكتروني بالاظافة الى امكانية تلبية حاجات الكثير من العملاء في نفس الوقت ...الخ	تفاعل بطيئ نتيجة لكثرة الاجراءات الادارية
نوع التنظيم	تنظيم شبكي مرن	تنظيم هرمي جامد
مدة الخدمة	24/ساعة/ 24 ساعةو07 ايام/ 07 أيام (برامج معدة سلفا للرد على طالبي الخدمة)	يعتمد على الأفراد والمعلومات
معيار نجاح الإدارة	تعتمد على العمل والتفاعل في بيئة تتسم بشفافية المعلومات والتنافسية	تعتمد على حجب المعلومات لاعتبارات السرية

المصدر من اعداد الباحثة :

مينة العمودي،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير –دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الخدمية ولاية بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2017-2018، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص ص (9-10).

المبحث الثاني : متطلبات مشروع الإدارة الالكترونية.

إن مشروع الإدارة الالكترونية شأنه شأن أي مشروع أوبرنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والمواتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ماهو مطلوب منه وبالتالي يحقق النجاح والتفوق وإلا سيكون مصيره الفشل وسيسبب ذلك خسارة في الوقت والمال والجهد ونعود عندها الى نقطة الصفر، فالإدارة هي إبنة بيئتها تؤثر وتتأثربكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فان مشروع الإدارة الالكترونية يجب أن يراعيعدة متطلباتمنها :

أولا : البنية التحتية، إذ أن الإدارة الالكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عالي من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات، وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الادارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى.

ثانيا : توافر الوسائل الالكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الالكترونية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها منها : أجهزة المبيوتر الشخصية والمحولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلدة وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

ثالثا : توافر عدد لابأس به من مزودي الخدمة بالانترنت ، ونشدد على أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الالكترونية في أقل جهد أقصر وقت وأقل تكلفة ممكنة .

رابعا: التدريب وبناء القدرات،وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الالكترونية.[1] بشكل سليم ويفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة، أضف إلى هذا أنه يجب نشر ثقافة إستخدام –الإدارة الالكترونية – وطرق وسائل استخدامها للمواطنين أيضا وبنفس الطريقة السابقة.

[1] علي حسين بكير، **المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية** ، مجلة أراء حول الخليج للأبحاث ، ، العدد23، 2006، 18:15.

خامسا : توافر مستوى مناسب من التمويل، بحيث يمكن التمويل الحكومة من إجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عالي من تقديم الخدمات ومواكبة التطورات في إطار التكنولوجيا والإدارة الالكترونية على مستوى العالم.

سادسا : توفر الإرادة السياسية، بحيث يكون هنالك مسؤول أو لجنة محددة تتولى الاشراف على التطبيق وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل وتتولى الإشراف على التطبيق وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

سابعا : وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الالكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

ثامنا : خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام الإدارة الالكترونية وإبراز محاسنها وضرورة مشاركة جميع المواطنين فيها والتفاعل معها ويشارك في هذه الحملة جميع وسائل الإعلام الوطنية من إذاعة وتلفزيون وصحف والحرص على الجانب الدعائي وإقامة الندوات والمؤتمرات وإستضافة المسؤولين والوزراء والموظفين في حلقات نقاش حول الموضوع لتهيئة مناخ شعبي قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الالكترونية،بالاضافة إلى هذه العناصر يجب توفير العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الإدارة الالكترونية.

تاسعا: وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية قبل التطبيق عن طريق تحديد الاطار القانوني الذي يقر بالتحول الالكتروني وأثناء التطبيق أي تكملة للنقائص والفراغ القانوني اللازم، والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الالكترونية وتحديد الاجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الالكترونية، وفي هذا السياق نجد أن الدول التي إعتمدت تطبيقات الإدارة الالكترونية لم تصدر تشريعات عامة، تلزم الإدارات والمؤسسات الحكومية بأداء جميع معاملاتها الإدارية مع المواطنين عن بعد، بالوسائل الالكترونية إلى جانب الوسائل التقليدية، حيث أن التشريعات الحديثة في الكثير من الدول الغربية قد يتراوح مضمونها بين إقرار المبدأ، أي الإعلان عن حق المواطن في الحصول على المعاملات الإدارية والخدمات العامة بوسائل معلوماتية باستثناء ما يشرط القانون صراحة حضور المعني شخصيا الى المراكز الإدارية لإتمامها، وبين إلزام الإدارات العامة على تقديم بعض الخدمات الالكترونية في مجالات أو قطاعات مثل مجال نشر القوانين، والقرارات الادارية والمعلومات الادارية، ومجال وضع نماذج المعاملات الادارية عبر شبكة الأنترنت، إضافة الى مجالات التصاريح

المالية والضرورية، بحيث تلزم الشركات التجارية، وبعض فئات التجار بتقديم تلك التصاريح إلكترونيا وفق شروط تحدد بأدوات تعاقدية[1].

عاشرا:– متطلب الاصلاح الاداري: في إطار الوصول الى تحقيق تحول ناجح في تطبيق الإدارة العامة الالكترونية، يقترح الدكتور **علي السيد الباز** ضرورة الإصلاح الإداري، والذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الالكترونية، وخبراء لتأمين المعلومات، وحماية البرامج والتعاملات، والوثائق أي محاولة إحداث تغيرات جذرية، وجوهرية في المفاهيم الادارية والفنية، والحاجة الى قيادات واعية متحمسة ولها القدرة الإدارية، وترشيدها، وتطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة والبحث عن حلول كفيلة تؤدي الى تحسين إنجاز الخدمة الوظيفية، إضافة إلى ضرورة بسط قواعد الإثبات فيما يتعلق بالتصرفات الالكترونية كم فعل القانون رقم 230 سنة 2000 في فرنسا، والحاجة الى تشريعات جديدة تخص التوقيع الالكتروني، وحمايته مثل تشريع إعتماد التوقيع الالكتروني عام 1998 في الولايات المتحدة الامريكية.

– **المتطلبات الأمنية** : على الرغم من كل مايقدمه عصر المعلوماتية في الوقت الحاضر من أمتيازات وخدمات، إلا أن هناك تحديات كبيرة تنصب في أغلبها على سرية المعلومات وتخزينها إلكترونيا أو المحافظة على سريتها بين المؤسسات أو التأكد من وجود المعلومة المطلوبة وإتاحتها للجميع بشكل متساوي، وتتضمن سرية المعلومات على محاور متنوعة منها السرية، والتكامل، وتوفير المعلومات، ومعرفة تاريخ دخول أي شخص إلى المعلومات و أمن المعلومات ، ونذكر بعض الاجراءات التي تتطلبها الإدارة الالكترونية لتحقيق أمن المعلومات وتقليص التأثيرات السلبية لإستخدام شبكة الأنترنت ومنها :

– وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الأنترنت.

– وضع القوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات الأمنية التي تحد من السطو الالكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الالكترونية.

[1] عشور عبد الكريم ، **دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم سياسية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص24ص25.

– وضع سياسة حماية عامة لأمن نظم المعلومات المحاسبية تتحدد حسب طبيعة عمل المنشأة.

– يجب على الإدارة العليا في المنشأة دعم أمن نظم المعلومات لديها .

– تحديد آليات الرقابة والتفتيش لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة

– الإحتفاظ بنسخ إحتياطية لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية.

– تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط .

– تأمين وإستمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات خاصة في حالة الأزمات ومواجهة المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات.

– تطوير أدوات تشفير في البرمجيات للمحافظة على الخصوصية وخاصة في البرمجيات المتعلقة بخدمات الأنترنت لتمكين المستخدم من المحافظة على سرية شخصيته وتعاملاته عبر الشبكة.

الحادية عشر:ضرورة وجود استراتيجيات تطبيق الإدارة الالكترونية : إن التحول من ادارة تقليدية الى ادارة الكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية، وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، فالمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد امحددات النجاح لأي مؤسسة لذلك فمشروع التحول من إدارة تقليدية الى إدارة إلكترونية يتطلب المرور الى العديد من الخطوات والتي تتمثل في الدراسات المسبقة للمشروع كغيره من المشاريع الأخرى بالاضافة الى إعداد الأرضية الصلبة التي تزيد من نسبة نجاح المشروع دون اغفال اهم المراحل الواجبة التطبيقواحدة تلو الأخرى وهي تختلف حسب وجهات نظر المختصين في المجال[1].

[1] عبان عبد القادر ، **تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر دراسة سيسيولوجية ببلدية الكاليتوس**، اطرحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل م د ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، إدارة وعمل ، جامعة الشهيد محمد خيضر بسكرة ، 2016/2015، ص ص 77 78.

شكل رقم 04 يبين متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية الإدارة

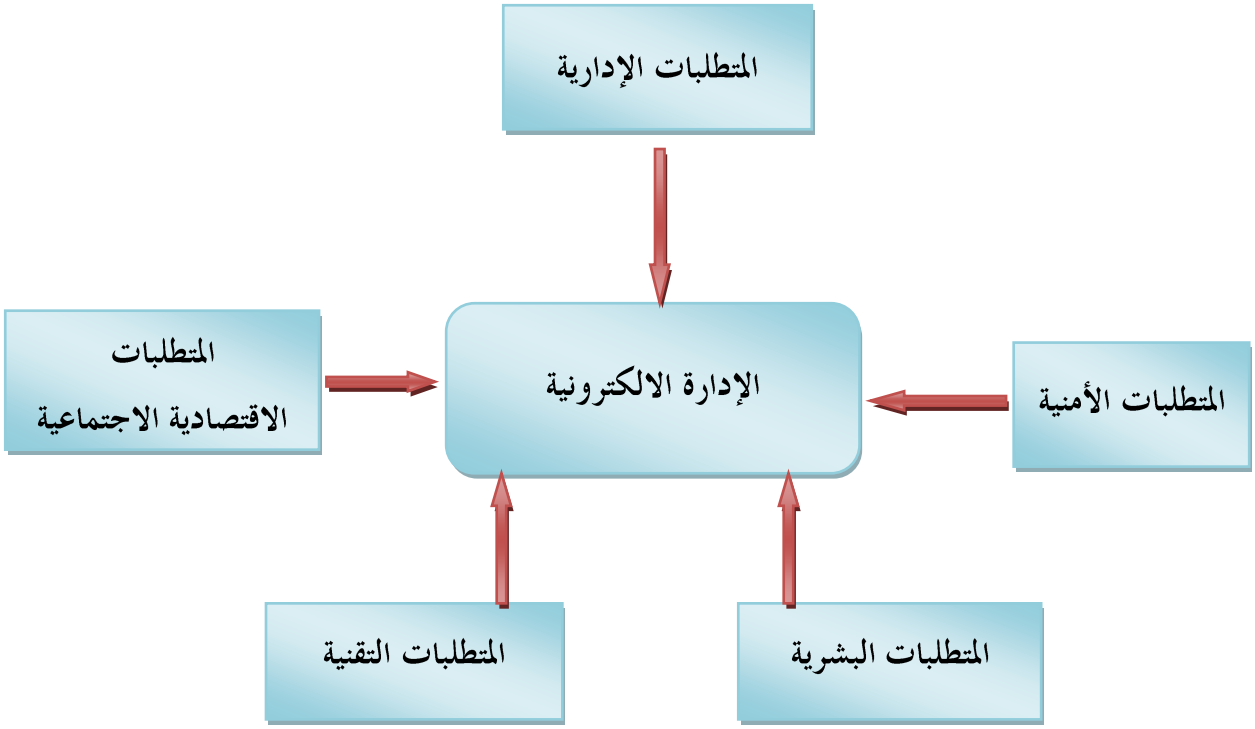

– ضرورة وجود استراتيجيات تطبيق الإدارة الالكترونية : إن التحول من ادارة تقليدية ال ادارة الكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية، وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، فالمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة لذلك فمشروع التحول من إدارة تقليدية الى إدارة إلكترونية يتطلب المرور الى العديد من الخطوات والتي تتمثل في الدراسات المسبقة للمشروع كغيره من المشاريع الأخرى بالاضافة الى إعداد الأرضية الصلبة التي تزيد من نسبة نجاح المشروع دون اغفال اهم المراحل الواجبة التطبيق واحدة تلو الأخرى وهي تختلف حسب وجهات نظر المختصين في المجال[1].

✓ **التحول من ادارة تقليدية الى ادارة الكترونية** : للتحول من ادارة تقليدية الى ادارة الكترونية العديد من الأسباب والدوافع ولعل أهمها الأهمية القصوى التي يكتسبها المشروع باعتباره الأحدث في مجال الإدارة والتنافس العالمي في مجال استخدام أحدث تقنيات العصر فنجد العلم اليوم عبارة عن منظومة رقمية لذلك

[1] ساسي مريم ، **تحديات الادارة الالكترونية – دراسة مقارنة –**، مذكرة تخرج لنيل لنيل ماستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، إدارة ومالية ، جامعة آكلي محمد أولحاج البويرة ، 2016/2015، ص ص 30 32.

وقع لزاما على جميع الدول الرضوخ لمتطلبات التطور وهذا للحاق بركب الدول المتطورة.

أولا :أسباب التحول الى إدارة الكترونية : ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الإلكتروني في النقاط التالية:

01- القررات والتوصيات والتي من شأنها إحداث عدم التوازن في التطبيق.

02- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.

03- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.

04- التوجه نحو توظيف واستخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في إتخاذ القرار .

05- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

06- دافع الزمن: تسعى الإدارة الى كسب الوقت وسباق السرعة، وترجيح كفتها بعنصر الزمن، فانها تجد نفسها أمام ضرورة الاستفادة من تطبيقات التقنية، بوصفها المطلب الأول لإلقاء اسباب بطء الحركة، من روتين ومعاملات يدوية، والإنطلاق إلى آفاق الابداع التقني.

07- الإجماع على التقنية : تتجه أعين أجيال اليوم على أجيال دول العالم المتطور، و لم تعد ترضى بأقل من أن تكون على قدم المساواة معها، وأن تعمم تطبيقات التقنية على كل تفاصيل الحياة حولها وبخاصة مايتعلق بجانب المعاملات، فلم تعد الأجيال الحديثة تتقبل على الاطلاق فكرة الاصطفاف بالأوراق والملفات أمام شباك موظف الإدارة المحلية للحصول على رخصة محل أومزاولة .

08- عدم وجود مستويات إدارية معقدة.

09- تحسين الخدمات من خلال التقارير الواردة بالبريد الالكتروني.

10- تقديم نماذج جديدة من الخدمات الالكترونية مثل التعليم الالكتروني الذي يقصد به التعلم بواسطة الحاسبات.

الآلية وبرمجتها المختلفة سواء الشبكات المغلقة أو المفتوحة أو شبكات الأنترنت فهو تعلم مرن.

ثانيا : أهمية التحول نحو الإدارة الالكترونية : للتحول نحو الإدارة الالكترونية أهمية بالغة على المستوى القومي تتمثل في :

- تساعد الإدارة الالكترونية على تحسين الخدمات الحكومية والعمل على تبسيط وتحسين الاجراءات ونماذج العمل والخدمات المقدمة للمواطن، وتحقيق الشفافية والوضوح للمواطن والمستثمر.

- تتيح الإدارة الالكترونية تشجيع الاستثمار في المجال التقني من خلال إنشاء وتشغيل صناعات محلية تعمل فيمجال تكنولوجيا المعلومات، وهذا من شأنه أن يسهم في إنجاز الكوادر الوطنية المتخصصة في هذا المجال.
- تساهم الإدارة الالكترونية في حل الكثير من العقبات التي تعترض حركة الصادرات في الدولة، خاصة فيما
- يتعلق بسهولة وسرعة النفاذ للأسواق العالمية في ضل التنافس الشديد وتحديات السوق العالمية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية وحرية التجارة.

ثالثا: خطوات تطبيق الإدارةالالكترونية : الاجراءات التي تسبق الإدارة تطبيق الإدارة الالكترونية

- إعداد الدراسة الأولية لابد من تشكيل فريق عمل يضم بعضويته متخصصين في الإدارة والمعلوماتية وتحديد البدائل المختلفة، وجعل الإدارة العليا على بيئة من كل النواحي المالية الفنية والبشرية.
- متابعة التقايس درجة القابلية للتغيير: تزداد فكرة الإدارة الالكترونية قبولا لدى الكثير من المسؤولين والمهتمين في الدول المتقدمة والتنمية، ويأتي ذلك نتيجة لقناعة هؤلاء بأن التقنية والاتصالات يمكنها تحويل الخدمات الحكومية التي يحصل عليها المواطن عبر انتظاره في طابور الى خدمات تكون متاحة بإستمرار طيلة اليوم ويمكن الحصول عليها مباشرة عبر خطوط الإتصال الالكترونية.
- وضع خطة التنفيذ: عند إقرار توصية الفريق من قبل الإدارة العليا في تطبيق الإدارة الالكترونية في المؤسسة لابد من إعداد خطة متكاملة ومفصلة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ.
- تحديد المصادر: التي تدعم الخطة بشكل محدد وواضح ومن هذه المصادر الكوادر البشرية التي تحتاجها الخطة لفرض التنفيذ والأجهزة والمعدات والبرمجيات المطلوبة، وهذا مايعني تحديد البنية التحتية لتطبيق الإدارة الالكترونية في هذه الإدارة أو المؤسسة.
- تحديد المسؤولية : عند تنفيذ الخطة لابد من تحديد الجهات التي سوف تقوم بتنفيذها وتمويلها بشكل واضح ضمن الوقت المحدد في الخطة والكلفة المرصودة لها.
- متابعة التقدم التقني : نظرا للتطور السريع في مجال تقنيات المعلومات الإدارية،لذلك لابد من متابعة كل مايستجد في المجال التقني من إتصالات وأجهزة وبرمجيات وغيرها من العناصر التي لها علاقة بهذا المجال[1].

[1] ساسي مريم ، مرجع سابق.

مخطط يوضح هذه الخطوات

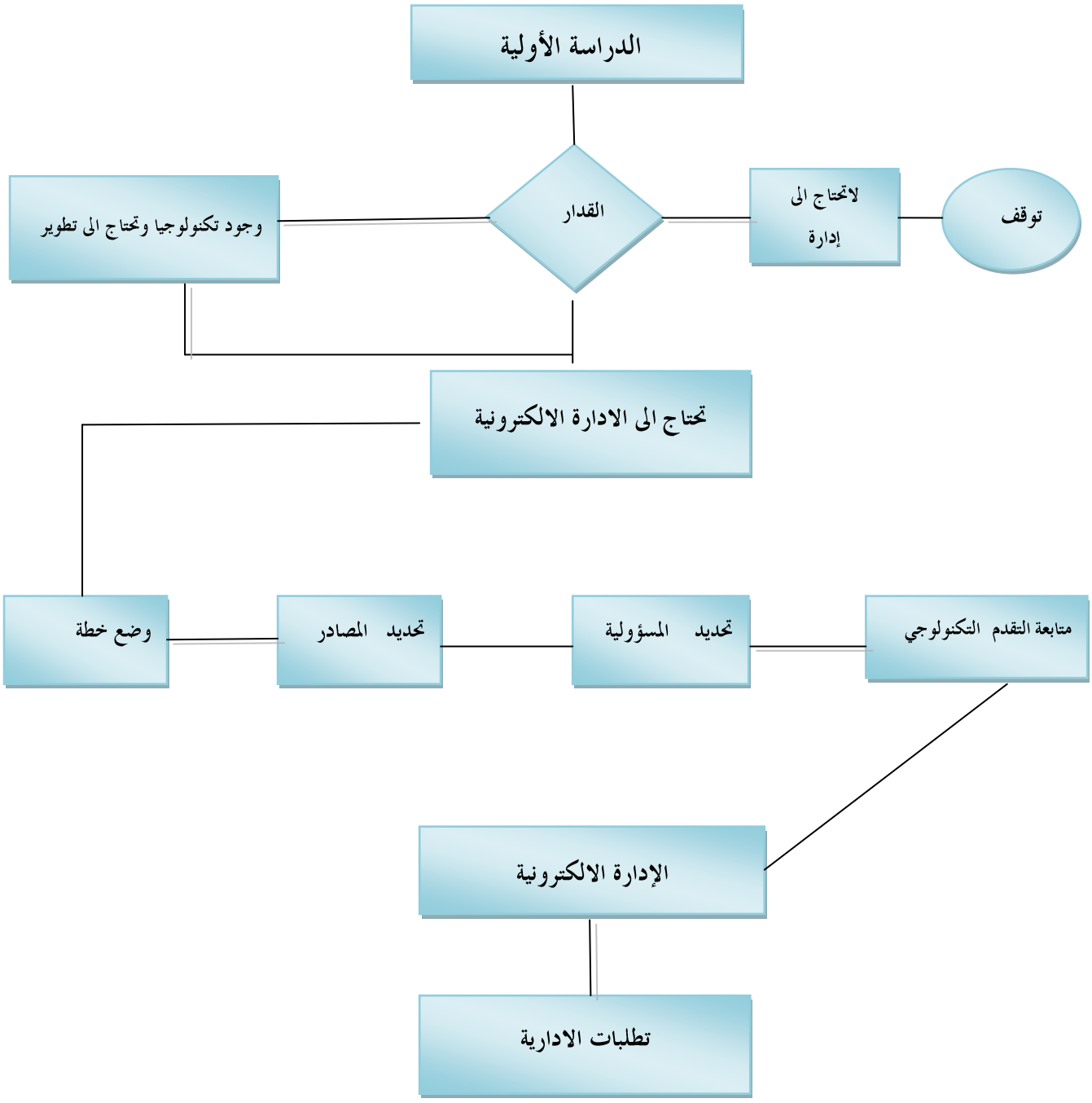

المبحث الثالث : مفهوم الإدارة المحلية :

أولا : تعريف الإدارة المحلية : تعددت الإتجاهات والتعاريف التي تخص الإدارة المحلية وتوجه تعاريفها حسب النظرة الى درجة إستقلالية المجالس المنتخبة والجماعات المحلية عن السلطة المركزية.

فيرى الإتجاه الانجليزيالإدارة المحلية على أنها: مجلس منتخب تركز فيه السلطات المحلية ويكون مسؤول سياسيا أمام الناخبين المحليين ويعتبر مكمل لأجهزة الدولة،كما يعرفها على أنها: ذلك الجزء من الحكومة الذي يختص أساسا بالموضوعات التي تهم سكان منطقة معينة،بالاضافة الى المسائل التي ينظر البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات منتخبة تكمل الحكومة المركزية.

أما الإتجاه الفرنسي: يعرفها على أنها عبارة عن هيئة محلية تقوم على إدارة نفسها بنفسها وتضطلع بتصريف شؤونها المحلية بشرط توفر عناصرها وعدم خضوعها لهيئات رقابة صارمة من جانب السلطات المركزية. و تم تلخيص عدة تعاريف في هذا المجال على النحو التالي :

- تعرف بأنها الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية من إدارة مرافقها بصورة مستقلة في إطار تنظيم قانوني.
- كما تم تعريفها بأنها : أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارده المالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون.
- وتعرف أيضا: أسلوب من أساليب التنظيم الاداري يراد به توزيع الوظيفة بين السلطة المركزية في الدولة وبين الهيئات الإدارية المحلية المنتخبة والمتخصصة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد به إليها من مسائل تخص مصالح السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية.
- كما يراها البعض على أنها توزيع الإدارة بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة تباشر إختصاصها تحت إشراف الحكومة ورقابتها[1].
- في حين يعرفها البعض على أنها : أي منظمة لها سكان، يقيمون في منطقة جغرافية معينة، مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة، بالإضافة الى شخصية قانونية مستقلة، وسلطة تقدم خدمات عامة، أو حكومة

[1] زوامبية عبد النور ، نواري رشيد ، **عصرنة و تحديث الادارة المحلية في الجزائر واقع متطلبات التحول نحو الادارة الالكترونية**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، المجلد 14 ، العدد02،2021،

معينة مع درجة كبيرة من الاستقلال بما في ذلك سلطة قانونية وفعلية في جزء على الأقل في إرادتها ومن هذهالتعريفات نستنتج أن الجماعات المحلية ليس لها تعريف جامع مانع لكنها تشترك في عناصر يمكن أن نحصرها في النقاط التالية :

1- وجود مصالح محلية متميزة.

2- وجود مجالس محلية منتخبة مستقلة عن السلطة المركزية.

3- خضوع المجالس المنتخبة لرقابة الحكومة المركزية[1].

ثانيا :أهمية الإدارة المحلية :

إهتم الكثير من الباحثين كل حسب مجال تخصصه بالإدارة المحلية أشد الاهتمام، فعلماء الاجتماع إهتموا بها من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي، كما أنها الإدارة المحلية تقوم على فكرة تقسيم العمل وهو مايجعلها موضع إهتمام هذه الفئة من الباحثين .

كما يمكن النظر أيضا إلى الإدارة المحلية من زاوية سياسية على إعتبار أن المجالس المحلية تمثل قاعدة اللامركزية يتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار مما يجسد فعلا فكرة الديمقراطية، أيضا إهتم علماء الإدارة بهذا النوع من الإدارة نظرا لما تشكله من أهمية كبرى في نظرية التنظيم فلا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في الإدارة العامة دون التركيز على نظام الإدارة المحلية.

ثالثا :أسباب الإعتماد على نظام الإدارة المحلية :

تعتبر الأسباب الداعية لإعتماد نظام الإدارة المحلية موحدة تقريبا في كل الدول، يمكن حصرها فيما يلي:[2]

- تزايد مهام الدولة.
- التفاوت فيما بين أجزاء إقليم الدولة.
- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي .

[1] **زوامية عبد النور ، نواري رشيد ، مرجع سابق.**

[2] بسمة عولمي ، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04، بدون سنة النشر ، ص 258.

أ- **تزايد مهام الدولة** :كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع فتطورت فيما بعد الى دولة متدخلة تعني بالمسائل الإجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا النوع من النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها والمتمثلة في الإدارة المحلية (الجماعات المحلية). فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية.

ب-**التفاوت فيما بين أجزاء إقليم الدولة** :تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية، فهناك المناطق الساحلية والمناطق القريبة من العاصمة والمناطق البعيدة عنها، كما تختلف من حيث تعداد السكان . إلى جانب وجود المدن المكتضة بالسكان، مدن قليلة السكان، مناطق تزخر بالإمكانيات السياحية ومناطق لا تتوفر على هذا العامل ...الخ . هذا الإختلاف بين منطقة وأخرى من مناطق الدولة الواحدة في العامل الجغرافي والسكاني إلى جانب العامل المالي، يفرض بالضرورة الإستعانة بإدارة محلية لتسيير شؤون الاقليم، ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على إختلاف عواملها وإمكانياتها وموقعها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة، وكلما كان مقر المسير قريبا من مشاكل الإقليم ومواكب لتطورات التنمية الاقليمية كلما كان التسيير أحسن .

ب- **تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي** : تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم . كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا عن الديمقراطية ومنه، فالإدارة المحلية لا تخلو من الأهمية كونها أكثر النظم الادارية فعالية وديناميكية لأنها أقرب إلى المجتمع المحلي، ولا يكتمل عمل نظام الإدارة المحلية إذا توفرت على أساليب تسيير وقواعد تحكم عملها ويعد أسلوب اللامكزية الإدارية أحسن الأساليب في تسيير نظام الإدارة المحلية.[1]

رابعا : تعريف اللامركزية: واللامركزية من منظور إداري تعني قيام الحكومة بنقل صلاحيتها في شؤون التخطيط وإدارة الموارد وتخصيصها من المركز الى الوحدات المحلية في الميدان وبمعنى آخر فإنها أسلوبا من أساليب توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية قد تكون منتخبة أو معينة أو مزيجا بينهما . وفي جميع الحالات تحتفظ الحكومة المركزية بحق الرقابة والمراجعة والتوجيه قد تكون اللامركزية عريضة أو محدودة المجال، وفي جميع الحالات فإن ذلك يعتمد بشكل رئيسي على رغبة الحكومة المركزية في التخلي عن

[1] المرجع نفسه ، ص 259 .

بعض مسؤولياتها للهيئات المحلية المختلفة والتي تختلف عمليا من بلد لأخر وطبقا لخصوصية وظروف كل دولة وخصائصها، إن مشاركة المواطنين المحليين هو العنصر الرئيسي الذي يميز اللامركزية . وتنطلق فكرة وفلسفة النظام اللامركزي أصلا من أهمية مشاركة السكان في المسائل الإدارية المختلفة ومن مقولة أن العنصر الديمقراطي في هذا النظام يقود إلى الفعالية والكفاءة الضرورية لإدارة الدولة بشكل عام.

وهكذا فإن تطبيق أسلوب اللامركزية الإدارية يتطلب إيجاد وحدات إدارية محلية ذات إستقلال مالي وإداري لتستطيع ممارسة واجباتها بكل إقتدار ولكن هذه الاستقلالية لاتعني إعفاء تلك المحليات ولا بأي صورة من الصور من ممارسة الحكومة المركزية لنشاط الرقابة والإشراف عليها.

أهداف اللامركزية :يوضح **والتركلين WALTER KALIN**بأن هناك أربعة أسباب لتبنى اللامركزية:[1].

1- توفير إدارة كفوءة حيث أن المشاريع المحلية أكثر تجاوبا لحاجات وظروف المجتمع المحلي.

2- ضمان تحقيق الديمقراطية وحقوق الأفراد، والتي تعتبر مفاتيح الأمان عندما تتخذ القرارات بشكل يتماشى مع إهتمامات السكان المحليون.

3- الحفاظ على حقوق الأقليات من خلال إعطائهم درجة مرضية من حكم أنفسهم.

4- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية.

أشكال اللامركزية : تتفاوت نظم الإدارة المحلية في العالم حيث أن أنواع أو ترتيبات اللامركزية التي تتبناها، وفي الإجمال فإن ادبيات اللامركزية وممارستها حددت أربعة أشكال للللامركزية إعتمادا على مدى الصلاحيات المركزية للوحدات المحلية.

أ/ اللامركزية الاقليمية :DECENTRALIZATION TERRITOIRIAL

في هذا النوع من اللمركزية تقوم وحدات إقليمية مستقلة بإدارة الشؤون المحلية للإقليم أو المنطقة المحلية من الدولة، وهذا يعني أن هناك مصالح محلية متميزة يعهد بالإشراف عليها إلى وحدات إدارية مستقلة، ويعتبر هذا النوع من الإدارة مرادفا لنظام الإدارة المحلية، وفي ضل هذه اللامركزية يفترض وجود وحدات إدارية محلية مستقلة تتمتع بالشخصية إعتبارية تمثلها مجالس محلية قد تكون منتخبة أو مختارة من قبل سكانها وتخضع

[1] محمد محمود الطعامنة ، **نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي**، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية الفهوم ، الفلسفة ، الأهداف، صلالة سلطنة عمان ، 18-20 اغسطس 2003، ص ص 05.

لإشراف ورقابة الحكومة المركزية، واللامركزية الإقليمية تركز على توزيع الاختصاصات والصلاحيات ضمن تنظيم إداري يتمتع بمرونة أكثر من أسلوب المركزية الإدارية ويساهم في خلق فرصة أكبر للمواطنين في تقرير الأمور التي يرغبون في القيام بها، من هنا نعتقد أنه يجب التفريق بين الوحدات اللامركزية الإقليمية ووحدات عدم التركيز الإداري فالأولى تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس نشطات طبيعية محلية ولها اختصصات أصيلة يكفلها القانون بحيث لاتخضع بصورة مطلقة للسلطة المركزية في العاصمة في حين أن الوحدات الفرعية للإدارة المركزية ترتبط برابطة التبعية والخضوع للحكومة المركزية .

ب/ اللامركزية المصلحية : FUNCTOINAL DECENTRALIZATION

وتعني قيام هيئات مستقلة قادرة على ممارسة وظيفتها المحدودة في منطقة معينة واحدة أو عدة مناطق في الدولة، وهي التي تعرف بالمؤسسات العامة . إن إتباع هذا الأسلوب ينطلق من رغبة الدولة في إدارة عدد من المرافق العامة بأسلوب تجاري بعيدا عن تعقيدات البيروقراطية الحكومية وإجراءاتها الطويلة، كل ذلك بهدف تقديم الخدمات إلى المواطنين بأقل تكلفة ممكنة وبفعالية أكبر ومن أمثلة تلك الوحدات كمؤسسة النقل العام ، ومؤسسة الضمان الاجتماعي وغيرها وغالبا ماتكون هذه المؤسسات مستقلة عن الجهاز المركزي ولها إختصصات محددة على أساس الوظيفة التي تقوم بممارستها ولها ذمةمالية مع أهليتها للتقاضي وتتولى مسؤوليتها ضمن الاختصصات المسندة إليهاقانونا، كما أن موظفيها يتبعون لها مباشرة دون سواها، ويشملها نظام خاص يختلف عن نظام موظفين المدينة إنكان الجائز تطبيق هذا النظام عليهم إذ نصت القوانين عن ذلك.

التمييز بين الإدارة المحلية والحكم المحلي: هناك جدل واسعا بين الكتاب والباحثين العرب حول مصطلحات الإدارةالمحليةLOCAL ADMINISTRATIONومصطلحالحكمالمحليGOVERNMENTLOCAL، يعتمد بعضهم بوجود إختلاف كبير بين المصطلحين فالأول (الإدارة المحلية) يتعلق باللامركزية الإدارية في حين أن الثاني (الحكم المحلي) يتعلق باللامركزية السياسية الشائعة في نظم الدول الفدرالية . وهناك رأي ثاني ذهب إليه بعض الباحثين، يتلخص باعتبار نظام الإدارة المحلية خطوة أو مرحلة أساسية نحو الحكم المحلي، حيث تبدأ بعض الدول عند تطبيق اللامركزية الإدارية بتفويض الصلاحية أو تخويلها أولا من الحكومة لممثليها في المحافظات ثم تبدأ بتطبيق الإدارة المحلية بعد ذلك، وفي حالة نجاح هذه الإدارة المحلية تقوم بتطبيق نظام الحكم المحلي، وهناك رأي ثالث يميل إليه كثيرا من الباحثين، ويدعو إلى عدم التفريق بين المصطلحين ويرونه إختلاف في العبير، بمعنى لهما مدلولا واحدا، وأنهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة يتباين تطبيقه

من دولة إلى أخرى . وهنا لابد من التأكيد بأن النظام الفرنسي يستعمل مصطلح الإدارة المحلية LOCAL ADMINISTRATION بالرغم من أن كل أعضاء المجالس المحلية (مجالس المديريات والمجالس البلدية) يتم إختيارهم عن طريق الإنتخاب فقط وفي حين أن النظام الإنجليزي يستخدم مصطلح الحكم المحلي LOCAL GOVERNMENT بالرغم من وجود الرجال الحكماء في المجالس المحلية والذين يتم تعينهم بواسطة المجلس المحلي حتى سنة 1974.

وهنا لابد من التأكيد على أن مدى ما تتمتع به الهيئات المحلية من قدرة في إتخاذ قراراتها بصورة مستقلة وتتمكن من تنفيذها في حدود وحدتها الإدارية هو المعيار والمحك الرئيس في وجود نظام سليم قوي بصرف النظر عن التسميات ولا أدل على ذلك من أن مظاهر مقومات الإدارة المحلية نظريا ومن خلال التشريعات في كثير من قوانين الإدارة المحلية في الدول العربية تبدو عظيمة وكافية من خلال الأطر التنظيمية والانتخابات التي يتضمنها التشريع، لكن الواقع العملي يوضح بجلاء ضعف تلك الوحدات المحلية مقابل السلطة المركزية صاحبة الوصاية شبه المطلقة على هذه الوحدات[1].

خامسا : خصائص الإدارة المحلية : تتميز الإدارة المحلية بخصائص تميزها عن الإدارة المركزية أهمها:

- قربها من الأفراد يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والإجتماعية والإقتصادية.
- تعمل على تنمية المجتمعات المحلية وتوفر مستوى معيشي أفضل.
- اشتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية الإدارية لكون أولئك الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبيتها.
- تعمل على تكييف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة.
- تعتبر مدرسة للتربية السياسية للأفراد وإعداد القيادات الصالحة ودعم الروابط الإجتماعية بين أبناء المجتمعات المختلفة.
- إثارة التنافس والحماس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك على جهودهم الداخلية.

[1] أحمد رمضان بن نوبة وناجم محمد عبد الله، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا**، جامعة الرفاق الأهلية للعلوم التطبيقية والإنسانية ، المعهد العالي للعلوم أولاد علي ،بدون سنة نشر ، ص 06.

الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي : يقتضي تحديد ماهية نظام الإدارة المحلية أن نميزه عن النظم القانونية المشابهة مثل نظام الحكم المحلي ونظام اللامركزية[1].

جدول رقم (01) مقارنة بين الحكم المحلي والإدارة المحلية

وجه الإختلاف	الحكم المحلي	الإدارة المحلية
المنشأة	ينشأ بموجب الدستور /النظام الأساسي للدولة	تنشأ بموجب القوانين واللوائح
الإختصاص	قضائي، تشريعي، تنفيذي، وتمثل في الحكومات الفدارلية والإتحادية .	تنفيذي فقط تختص بأقاليم ذات خصائص سكانية وإقتصادية محددة متجانسة
الإرتباط	يرتبط بشكل الدولة ويعتبر أسلوب من أساليب التنظيم السياسي	ترتبط بالتنظيم الإداري للدولة وتعتبر من أساليب التنظيم الإداري
مدى ثبات الإختصاص	يتمتع إختصاصها بدرجة ثبات عالية نسبيا	إختصصاتها قابلة للتغير زيادة أو نقصا
الإستقلالية	أجهزة تنفيذية مستقلة نسبيا عن الحكم المركزي	أجهزة إدارية تنفيذية مستقلة نسبيا عن الحكومة المركزية
الشمولية	تشمل الإدارة المحلية والحكم المحلي على حد سواء	صورة من الحكم المحلي
الصلاحيات	ممنوحة بموجب التشريع ولا تتزع إلا بقرار من الهيئة التشريعية	ممنوحة بموجب التشريع القانوني
الرقابة	تمارس عليه رقابة غير مباشرة من السلطة المركزية	تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية

ثانـــيا : هياكل الإدارة المحلية في التشريع الجزائري :[2]

إن دراسة التنظيم الإداري لأي دولة يتطلب الأمر معرفة جهازها الإداري ومكوناته إلى جانب وظائفه وإختصصاته والتنظيم الإداري يأخذ صورتين هما المركزية واللامركزية وعلى الرغم من تعارضهما من الناحية النظرية فإنهما يتكاملان، ونص دستور1996 في المادة 15 منه على أنه الجماعات الإقليمية هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية .ونسعى في هذا المطلب الى التطرق الى دراسة هياكل الإدارة المحلية في التشريع الجزائري من خلال دراسة التنظيم الإداري للبلدية لأنه موضوع المذكرة.

البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير

[1] احمد رمضان بن نوبة وناجم محمد عبد الله ، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا**، جامعة الرفاق الأهلية للعلوم التطبيقية والإنسانية ، المعهد العالي للعلوم أولاد علي ،بدون سنة نشر ، ص 06.

[2] سوداني كلثوم حملاوي فتيحة ، **النظام القانوني للادارة المحلية في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الاداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة أدرار ، ص24.

الشؤون العمومية.

البلدية : عرفها قانون البلدية لسنة 1967 بأنها : البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الأساسية .

وعرفها قانون 90-08 المؤرخ في 17 أفريل 1990 المتعلق بقانون البلدية على أنها : البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

وعرفالمشرع البلدية بموجب المادة الأولى والثانية والثالثة من القانون 10-11 المؤرخ في 27 يوليو المتعلق بالبلدية هي : الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الإختصصات المحولة لها بموجب القانون، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

1/رئيس المجلس الشعبي البلدي: في ضل قانون 10/11 يتم إختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي طبقا لنص القانون ويستدعي الوالي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال الخمسة عشر يوما التي تلي إعلان النتائج ويعلن رئيس للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين وفي حالة تساوي الأصوات يعلن رئيسا المترشح أو المترشحة الأصغر سنا ويرسل محضر تنصيب رئيس المجلس الشعبيالبلدي إلى الوالي وعلى العموم عن طريق الإلصاق بمقر البلدية والملحقات الإدارية والمندوبيات البلدية المنصوص عليها في هذا القانون، ومن مهامه يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في جميع المراسيم التشريفية والتظاهرات الرسمية، يرأس المجلس الشعبي البلدي ويستدعيه ويعرض عليه المسائل الخاضعة لإختصاصه، ويعد مشروع جدول أعمال الدورات ويترأسها ويسهر على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي، وهو الآمر بالصرف بتنفيذ الميزانية البلدية[1].

[1] المرجع سابق ، ص ص 34 41.

2/ الأمين العام : وتجدر الإشارة أن وظيفة الأمين العام للبلدية موجودة على مستوى كل بلديات التراب الوطني، والتعيين فيها يكون حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 91 -26 المؤرخ في 1991/02/02 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين الى قطاع البلديات وكذا المرسوم التنفيذي رقم 91-27 الذي يحدد قائمة الوظائف العليا للبلدية، ومن مهامه تنص المادة 119 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه – يتولى الأمين العام للبلدية وتحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي جميع مسائل الإدارة العامة والقيام بإعداد إجتماعات المجلس الشعبي البلدي، القيام بتنفيذ المداولات وتحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها، ويمارس السلطة السلمية على موظفي البلدية، وتسيير وتنشيط المصالح الإدارية والتقنية للبلدية.

3/ **المصالح الإدارية**: تتمثل هذه المصالح من مصلحة التنظيم والشؤون القانونية ومصلحة المحاسبة ومصلحة الحالة المدنية، فالمصلحة الأولى تتكفل بكل مايتعلق بالإنتخابات (مراجعة القوائم الإنتخابية، التسجيل في القوائم الإنتخابية، التحضير للعمليات الإنتخابية) أما مصلحة المحاسبة فإنها تتكفل بالميزانيات والمحاسبة وتسيير المصالح تسيير المستخدمين وبتسيير الأملاك العمومية البلدية سواء منقولة أوعقارية وخاصة الإحتياجات العقارية أما مصلحة الحالة المدنية فهي تعتبر من أهم مصالح البلدية فهذه المصلحة تتكفل بتلقي والحفاظ وتسليم وثائق الحالة المدنية مثل (شهادة الميلاد، شهادة الإقامة ...الخ).

4/**المصالح التقنية للبلدية**:تلعب المصالح التقنية البلدية دورا هاما خاصة أن البلدية تلعب دورا أساسيا فيتجسد المخططات الإنمائية البلدية وإنجاز المدارس بوجود المهندسين المعماريين وكذلك الأطباء البيطريين يساعدها على تحسين السير لمختلف النشاطات البلدية سواء في قطاع الصحة أو في قطاع الإنجاز أوفي ميدان التعمير والبناء[1].

[1] المرجع نفسه ، ص 54.

الفصل الثاني

تمهيد:

يستدعي تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر آليات عملية تتأتى بالنهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا من خلال تعميم إستخدام الإدارة الإلكترونية، حيث تعد وسيلة هامة للرفع من كفاءة الموظفين وتطوير أدائهم، كما أصبحت الحلول الرقمية من الركائز الجوهرية في تطور الإدارة العمومية وتعتبر الآلية المحورية التي تخدم المواطنين وتحرك عجلة التنمية في المستوى المحلي.

و اتجهت جهود الجزائر إلى الإهتمام بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ودمجها في المؤسسات العمومية والإدارة المحلية بهدف تطوير الوظائف الإدارية كالقضاء على البيروقراطية،كتحسين الخدمات للمواطنين.ويلمس المواطن درجة من التحسن في أداء الإدارة المحلية،ويظهرذلك منخلال توسيع فرص المشاركة في وضع الخطط والكشف عن متطلبات المجتمع المحلي وممارسة الحكم الصالح، إضافة إلى إدارة الموارد المحلية وترشيدها في ضل ممارسة نشاط إقتصادي محلي يحترم قدرات البيئة، وتوفير المتطلبات الضرورية لأفراد المجتمع المحلي في حدود الصلاحيات الممنوحة لها .

ومن أجل ذلك قسم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : إسهامات الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية.

المبحث الثاني : مراحل تأهيل الإدارة والجماعات المحلية .

المبحث الثالث : تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية وأهمية تحسين الخدمة العمومية .

المبحث الأول : مراحل تأهيل الإدارة والجماعات المحلية في الجزائر وتداعياتها

أولا: مراحل تأهيل الإدارة والجماعات المحلية [1]

إن تأهيل الجماعات المحلية أصبح من ضمن أولويات الحكومات الدولية خاصة عقب الأزمات المالية التي إنفجرت مؤخرا والتي أدت إلى تأزم الأوضاع الداخلية للدول ويأتي تبني تكنولوجيا الإعلام والإتصالات في الإدارات المحلية أحد أهم عوامل تأهيل وتطوير تلك الإدارات، غير أن هذا لا يمنع من ضرورة التقيد بجملة من الخطوات الهادفة إلى إنجاح عملية التأهيل ومن أهمها :

تطبيق أسس ومعايير إعادة التأهيل ووضع العديد من البدائل المطروحة للحل، وإشراك التخصصات المختلفة في تنفيذ البديل وإخراج الفكرة المطورة إلى حيز التنفيذ.

إيجاد آليات ومحفزات لتطوير ثقافة الوحدة الإدارية الحكومية بصفة دائمة ومستمرة بما يتلائم مع تطورات العصر الحالي وذلك من خلال تشجيع الإبتكار والإبداع.

التركيز على أهمية اللامركزية في تطوير نظم الإدارة المحلية في ضل صياغة إستراتيجية تشارك فيها المحليات بإعتبار أن التنمية المحلية هي جوهر التنمية الشاملة.

الإستفادة من تجارب الدول التي حققت خطوات كبيرة في مجال الإصلاح الإداري في كل من اليابان، ماليزيا من دول شرق آسيا، وتونس والمغرب من شمال إفريقيا.

إستخدام التكنولوجيا المتطورة في تنفيذ استراتيجيات الإصلاح الإداريمنخلالتطبيق الأساليب العلميةالحديثة في الإدارة.

الأخذ بمبدأ الإدارة المفتوحة،الإدارة على المكشوف وتتمثل في إتباع فلسفة إدارية جديدة ترتكز فكرتها الأساسية حول إمكانية المشاركة الفعلية للعاملين بالمنظمة في إدارتها.

الأخذ بنظام إدارة الجودة الشاملة كمدخل حتمي للقرن الحادي والعشرين.

الإستفادة الكاملة من الإمكانيات العلمية المتاحة للبحث العلمي على مستوى الأجهزة الإدارية بهدف تطوير العمل وأساليب أدائه.

إنشاء قاعدة معلومات تعطي إحتياجات التنمية التكنولوجية مع خلق وعي معلوماتي لدى العاملين بالجهاز

---

[1] تروبية نذير ، **الإدارة الإلكترونية كخطوة نحو تأهيل الإدارة المحلية وبعث دورها التنموي في الجزائر** ، دور الجماعات المحلية في ترقية الإستثمار ،جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ، ص09.

الإداري والعمل على رفع كفائتهم من خلال البرامج التدريبية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات المعاصرة.

التحول من مفهوم شؤون الأفراد إلى مفهوم التنمية البشرية بمعناها الشامل (العامل ثروة بشرية).

تطور المباني والتجهيزات الحكومية بحيث تتناسب والمباني الإدارية الحديثة بكل مستلزماتها.

ثانيا : مدى جاهزية الجزائر لمشروع الإدارة الإلكترونية

إن الحديث عن مشروع الإدارة الإلكترونيةفي الجزائر يقود بشكل أو بأخر إلى الحديث عن الحكومة الإلكترونية، لأن كلا المشروعين يتطلبان نفس الشروط والوسائل، كإنتشار تكنولوجيا الإعلام والإتصال ودرجة تحكم فئات المجتمع فيها، المجتمع كما أن كلاهما يتماشى بشكل متوازي في الجزائر، فالجزائر تسعى بخطى محتشمة، كغيرها من إقامة أساسات الحكومة الإلكترونية بهدف الإستفادة من المزايا والمكاسب التي تقدمها هذه الحكومة.

وحسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2012 حول جاهزية الحكومة الإلكترونية بالجزائر، فقد إحتلت المركز الـــ 132 عالميا سنة 2012 بعدما كانت في المركز الـــ131 من مجموع 184 دولة لسنة 2010 لتصل إلى المرتبة 136 سنة 2014، وهي بهذه المرتبة تحتل ذيل ترتيب الدول المغاربية سواء المستقرة سياسيا واقتصاديا وغير المستقرة على غرار (تونس التي قفزت من المرتبة 103 سنة 2012 إلى المرتبة 75 سنة 2014، وليبيا التي تقدمت بفارق 70 نقطة بين سنتي 2012 -2014 وهو مايعني سرعة هذا البلد بقطعه خطوات جبارة بإتجاه تكريس الحكومة الإلكترونية وذلك في مدة زمنية لا تتجاوز السنتين. وهو مايوضحه الجدول التالي:

- تفويض الصلاحية و يعني نقل الصلاحية من سلطة عليا مفوض إلى سلطة أدنى مفوض إليها، و يعني دون التخلي عن بعض الصلاحيات .

- تفويض التوقيع يقضي بتكليف سلطة عليا لسلطة أدنى منها لتوقيع بعض القرارات أو الأعمال الإدارية نيابة عنه .

الجدول رقم 01 تطور مؤشر الحكومة الإلكترونية في شمال إفريقيا

الدول	مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية			التصنيف الدولي لتطور الحكومة الإلكترونية			التغيير بين سنتي 2012-2014
	2010	2012	2014	2010	2012	2014	
تونس	0.4826	0.4533	0.5390	66	103	75	ارتفاع 28 نقطة
مصر	0.4518	0.4611	0.5129	86	107	80	ارتفاع 27 نقطة
المغرب	0.3257	0.4209	0.5060	126	120	82	ارتفاع 38 نقطة
الجزائر	0.3181	0.3608	0.3106	131	132	136	انخفاض 04 نقط
ليبيا	0.3799	-	0.3753	114	191	121	ارتفاع 70 نقطة
موريتانيا	04645	0.5066	0.5338	77	93	76	ارتفاع 17 نقطة

المصدر من إعداد الباحثتروبية نذير.

كما أن مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر يندرج ضمن مشروع الجزائر لسنة 2013 الذي هو عبارة عن مجموعة من المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج فيإطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري[1]، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني منظور شامل، وتعميم إستعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الإتصالات، والبنوك والإدارة العمومية، وقطاعات التربية والتعليم مما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين، من خلال إتاحة خدماتها على شبكة الأنترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، فتصبح وسيلة اتصال تفاعلية مابين الحكومة والمجتمع المدني، وقد خصص لهذا المشروع 35 مليون دولار، كما من الأمور المحفزة للمشروع هي شبكة الأنترنت التي تشهد مشاركة سنويةقدرت بـــ900 مشاركا سنويا .

ثالثا: مضمون وأهداف مشروع الجزائر الإلكترونيةتمحورت خطة العمل هذه حول ثلاثة عشرا محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديدالأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها على مدى السنوات الخمس من 2008 إلى 2013من بين هذه المحاور:

- تسريع إستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الإدارة العمومية .
- تسريع إستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الشركات .
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الإستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

[1] تروبية نذير، مرجع سابق ، ص 10.

- دفع تطوير الإقتصاد الرقمي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطويرصناعة تكنولوجيات الإعلام والإتصال.
- تعزيز البينية الأساسية للإتصالات ذات التدفق السريع بحيث تكون مؤمنة وذات جودة عالية .
- تطوير الكفاءات الشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد.
- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني، مع أخذ بعين الإعتبار التجربة المعاشة وكل النقائص الملاحضة والصعوبات المسجلة .
- آليات التقييم والمتابعة، من خلال مواكبة كل مراحل عملية إعداد وتنفيذ وتحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف إستراتيجية الجزائر التكنولوجية .
- الموارد المالية، حيث يستلزم تنفيذ البرامج أموال طائلة تقدر بحوالي أربعة مليار دولار، لذلك لابد من الإستغلال لكل مصادر التمويل [1].

لاشك أن الهدف الرئيسي من إقامة الإدارة والحكومة الإلكترونيين في الجزائر هو تصحيح الإشكالات التي أشرنا إليها سابقا، لكن نرى من المفيد ذكر الأهداف المؤمولة من المشروع من وجهة نظر المسؤولين. فحسب تقرير الوزير السابق للبريد والمواصلات فإن مشروع الحكومة الإلكترونية سيحقق جملة من الغايات المتمثلة في :

1- تخفيض الضرائب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستخدمة للمشروع .
2- تطوير ودعم المؤسسات الإدارية و الإقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطن وتوفير خدمات نوعية له .
3- تمكين المستشفيات التي لا تتوفر على تخصصات معينة من الإستفادة منها عن بعد وبأقل تكلفة
4- التوصل الى مضاعفة عدد المهندسين الحالين التابعين لقطاع وزارة البريد والمواصلات بهدف تقريب الإدارة من المواطن، وتسهيل وصول الأفراد للخدمات العمومية، ويمكن هنا تسجيل ما تم وضعه من أمثلة حول مشاريع تكنولوجيا المعلومات وفق ما يوضحه الجدول الموالي :

[1] المرجع سابق ، ص 11 .

القطاع	أمثلة حول إدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الإدارة
الحكومة	الحكومة على الخط : مواقع واب مؤسسات الدولة (الرئاسة، مصالح رئاسة الحكومة، مجلس الدولة، مجلس الأمة، البرلمان، الوزارات، الولايات، السفارات، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي).
التعليم العالي	مشروع الشبكة الأكاديمية للبحث، التعليم عن بعد، المكتبة الإفتراضية .
العدل	ملفات السوابق العدلية على الأنترنت، تسيير ومتابعة الملفات بشكل سهل خاصة شهادة الجنسية (حيث أصبح بإمكان كل مواطن الحصول على هذه الوثيقة في أي محكمة عبر كامل التراب الوطني اضافة إلى سهولة متابعة القضايا العقابية، الحالة المدنية وفيات، زواج تحقيقات .
المالية والمصاريف	مشروع شبكة بين البنوك، تسهيلات للمتعاملين من خلال مواقع البنوك.

المصدر : عاشور عبد الكريم،**دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 155.

رابعا : ضرورة تبني مقاربة التسيير بالأهداف ورقمنة الإدارة البلدية

من خلال لقاء الحكومة بالولاة من أجل جزائرجديدة أكد المشاركون في الإجتماع الذي أختتمت أشغاله يوم الإثنين بالجزائر العاصمة، على ضرورة تبني مقاربة التسيير بالأهداف ورقمنة الإدارة المحلية من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتحقيق الإنعاش الإقتصادي.

وركزت توصيات الورشات التي تم تنظيمها على مدار يومين بكل منقصرالأمم والمركز الدولي للمؤتمرات، وشارك فيها مسؤولون ومنتخبون محليون وإطارات من مختلف القطاعات، على حتمية تغيير طرق تسيير الجماعات المحلية بهدف خلق الثروة وتحسين الحياة اليومية للمواطن.وبهذا الصدد دعا المشاركون في الورشة الأولى المخصصة لموضوع تحسين حياة المواطن، إلى تبني مقاربة التسيير بالأهداف وفق منهج منظم للتنمية المحلية، بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتحقيق الإنعاش الإقتصادي، مؤكدين على ضرورة إعداد مخطط مدمج للتنمية المحلية، يكون بمثابة مخطط استراتيجي للتنمية على المديين القريب والمتوسط تنبثق منه البرامج السنوية للتنمية على المستوى المحلي، واقترحت توصيات هذه الورشة، إقرار أحكام قانونية أكثر وضوحا وصرامة لإلزام الجماعات المحلية بإعداد مخططاتها التنموية مع وضع الميكانيزمات الخاصة بالمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية، كما أبرزت التوصيات أهمية رقمنة قاعدة البيانات الخاصة بإحتياجات المواطنين وتبني رؤية إقتصادية خلاقة للثروة ولفرص الشغل، مع إيجاد آلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذا المؤسسات الجامعية والبحثية.

وطلب المشاركون في الورشة ب توضيح مسؤولية مختلف الأطراف على المستوى المحلي وإعطاء دور أبرز للمجالس المنتخبة، الى جانب وضع برامج خاصة لتكوين الفاعلين المحلين، وفي ورشة العمل المخصصة لموضوع الرقمنة والذكاء الجماعي، أدوات الخدمة العمومية المحلية الجديدة، ركزت التوصيات بشكل خاص على تنفيذ سياسة جديدة تتعلق بتحسين جودة الخدمة من خلال تسريع تعميم رقمنة الإدارة المحلية . وأوصى المشاركون في الورشة الى وضع حد للبيروقراطية، وتسريع عملية الرقمنة، بهدف تحقيق الإدارة الإلكترونية، وتم إقتراح إنشاء نظام بيئي مناسب لتطوير مجال الخدمات العمومية المحلية يهدف الى إيجاذ حلول ذكية ومبتكرة ترمي إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطنين .كماتم تسليط الضوء على الحاجة إلى تكوين أفراد الجماعات المحلية في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال وتوظيف الموظفين المؤهلين في هذا المجال[1].

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **ضرورة تبني مقاربة التسيير بالأهداف ورقمنة الإدارة البلدية**،اجتماع الحكومة بالولاة ، الجزائر ،2020/02/17.

المبحث الثاني: اسهامات الإدارة الإلكترونية في أداء الإدارة المحلية.

أولا: آليات تنفيذ الإدارة الإلكترونية في الجزائر

يعتبر إدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ثورة حقيقية في علم الإدارة مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية لتقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية، وظهور إدارة إلكترونية تعمل على حماية الكيان الإداري والإرتقاء بأدائه وتحقيق الإستخدام الأمثل للخدمات بسرعة عالية ودقة متناهية .

1/ **الآليات المادية** : إرتبطت الجزائر بشبكة الأنترنت عام 1994 عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقدر عدد الهيئات المشتركة في الأنترنت سنة 1996 بحوالي 130 هيئة ليصل عددها سنة 1999 إلى 800 هيئة منها 100 هيئة في القطاع الجامعي و 50 في القطاع الطبي و 500 في القطاع الإقتصادي و 150 في القطاعات الأخرى، فقد أثبتت بعض الدراسات العامة التي أجريت بخصوص استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال والأجهزة الإدارية مفارقات مهمة يمكن أن نكتشفها من خلال التقرير الصادر عن هيئة معترف بها دوليا في المنتدى الإقتصادي الدولي – دايفوس- الذي بين أن الجزائر في مجال مالكي أجهزة كومبيوتر شخصية تحتل المرتبة 111 عالميا، وفي مجال عدد المشتركين في شبكة الأنترنت تحتل المرتبة 88 عالميا، وفي مجال مستخدمي الأنترنت تحتل المرتبة 91 عالميا، وفي مجال إستخدام الأنترنت في المدارس 123 عالميا، كما أن الجزائر شرعت في تنفيذ برنامج أسرتي 01 والذي يهدف إلى تمكين كل أسرة جزائرية من الحصول على حاسب آلي وذلك في أفاق 2010 كما يعد هذا البرنامج وسيلة لرفع معدل وصول المجتمع لشبكة المعلومات العالمية، بحكم توفر العرض على التوصيل بشبكة الأنترنت بالإضافة الى برنامج أسرتي 02 والذي يهدف الى ربط كل المؤسسات التربوية بالتكنولوجيا الحديثة.

كما أعدت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام و الإتصال بداية من عام 2009 مشروع الجزائر الإلكترونية -2013- والذي يعتبر من المشاريع الكبرى الذي أعدته الوزارة في إطار تشاورات شملت مؤسسات وإدارات عمومية إضافية الى متعاملين إقتصادين عمومين وخواص، كما شملت الجامعات ومراكز البحث العلمي والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، ومن هذا المنطلق يرمي هذا البرنامج الإستراتيجي الى الإسراع في تشيد مجتمع المعلومات والإقتصاد الرقمي في الجزائر، من خلال تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة في كافة القطاعات(المؤسسات، الإدارات العمومية، قطاع التربية) ما يساهم في عصرنة الإدارة العمومية ويجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين، وبذلك يعتبر هذا البرنامج بمثابة إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتأطير وتحيين السياسة الوطنية لتكنولوجيا الإعلام والإتصال،والتي

تشكل إحدى القنوات لتنفيذ الإتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية .[1]

2/**الآليات البشرية** :حاول المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية مسايرة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والإتصال من خلال :

القوانين التنظيمية : - المرسوم التنفيذي رقم 98-275 في 25 أوت 1998 الذي يضبط شروط وكيفية ممارسة خدمات الأنترنت وقد أنهى المرسوم إحتكار لقطاع الأنترنت .

المرسوم التنفيذي رقم 2000- 307 المؤرخ في 14 /08/ 2000 والذي يحدد شروط ومعايير تنظيم الأنترنت والإستفادة منها وحقوق وإلتزامات مقدمي الخدمة والإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة، وحالات سحبها كما تم تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الأنترنت.

- القانون رقم 03-2000 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الإتصالات.

- الثقة الرقمية : وتعرف أنها تلك البيئة المعلوماتية التي تتمتع وتتميز بخصائص الثقة، التي تتميز بها البيئة الورقية ولقد عمل المشرع الجزائري في هذا المجال على إستكمال الترسانة التشريعية بعدة قوانين متعلقة :

-الإعتراف بحجية الكتابة الإلكترونية من خلال إصدار قانون رقم 05- 10 بتاريخ 2005/06/20 المتمم والمعدل للقانون المدني، حيث إنتقل المشرع الجزائري من خلاله من النظام الورقي في الإثبات الى النظام الإلكتروني، حيث أصبح للكتابة في الشكل الإلكتروني مكانا ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري.

أو ذلك من خلال تمكينهم و السماح لهم بحرية التصرف و التفكير بإستقلالية، ولذلك لا بد للقائد أن يكون متمكنا من أدائه لإدارة المنظمة بكفاءة و فاعلية من خلال تطوير قدرات العاملين و إشراكهم في إتخاذ القرارات،و العمل بروح الفريق الواحد و وصولا لأداء متميز.

ثانيا : أهداف البلدية الإلكترونية .

تهدف البلدية الإلكترونية على المستوى الإستراتيجي الى الإنتقال بطريقة تقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية الى الطريقة الإلكترونية عبر بناء منصات خدماتية على الأنترنت ووسائل الإتصال الأخرى من أجل تخفيض كلفة الأعمال الإدارية من جهة وخدمة المواطن بطريقة ميسرة من جهة أخرى، وبما أن البلدية عادة

[1] بلقرع فاطنة، العمري دلال قريشي،**جاهزية الإدارة الالكترونية في الجزائرودورها في تحسين الخدمة العمومية** ، مجلة البديل الاقتصادي ، ص ص 53.

ماتكون أقرب الى المواطن المحلي وتعرف حاجته الخدماتية أكثر من الحكومة ومختلف الوزرات فإن البلدية الإلكترونية تطمح أيضا إلى إيجاد بيئة من التواصل ومشاركة الأفكار والطموحات مع القاطنين في نطاق حدودها العقارية عبر بناء الشبكات الإجتماعية الإلكترونية والمنتديات ومواقع التوظيف المحلية وتدريب المواطنين المحلين والموظفين على المهارات الحديثة عن طريق الأنترنت ومن الأهداف الإستراتيجية أيضا للبلدية الإلكترونية :

- الإقتراب من المواطن المحلي عبر بناء إلكترونية شاملة عن البلدية .
- تخفيف أعباء المعاملات على المواطن وإدارة البلدية من خلال توزيع الإستثمارات الإلكترونية .
- الإنتقال بالخدمات اليدوية الى الأنترنت والهواتف النقالة .
- ترويج البلدة أو القرية وتسليط الضوء على مشاريعها وحدائقها ومنتزهاتها .
- التماشي مع التقدم الحاصل في البيئة الإقتصادية المحيطة والبقاء في قمة المنافسة التحديثية والتطويرية
- ربط الأنظمة الداخلية للبلدية بواجهة الأنترنت .

ومن خلال هذه المجموعة من الأهداف الإستراتيجية للبلدية على المستوى الإعلامي والخدماتي والتفاعلي مع السكان، وكلها تصب في خانة تحسين ظروف المعيشة والإقتصاد، مما يعود بالنفع والفائدة على كل الأطراف.

كما تهدف البلدية الإلكترونية إلى بناء مجتمع المعلومات وجعله رقميا، والوصول الى سرعة إتخاذ القرارات، كما تهدف كذلك الى تطوير ودعم المؤسسات الإقتصادية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين عبر إستعمالهم تكنولوجيات المعلومات والإتصال، إضافة الى تسهيل عملية التسيير عبر توفير المعلومات والسرعة في العمل بهدف تحريك الإقتصاد الوطني وجعله اقتصادا رقميا وتوفير خدمات نوعية بهدف المؤسسات والمواطنين[1].

وأيضا تهدف البلدية الإلكترونية الى تخفيف العبء على المواطن، فالمؤسسات يجب أن يتم العمل على دراسة إطار خدماتي إلكتروني للبلديات المحلية، وذلك لتقديم الخدمات البلدية عبر الأنترنت، وجباية الرسوم على تطوير أنظمة خدمة علاقات المواطنين مع البلدية من أجل متابعة شكاويهم وتلبية حاجاتهم

[1] جمبية ذهبية ، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة بلدية خنشلة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل م د) في العلوم سياسية ، إدارة الجماعات المحلية ، جامعة 08 ماي 45 قالمة ، 2015/ 2016 ، ص ص 89 – 90 .

الكترونيا،حيث تقوم البلديات بإنشاء بوابات الكترونية تابعة لها تبين فيها خصائص البلدية من ناحية موقع ومساحة البلدية والتعريف بالبلدية وعدد السكان ومختلف الأرقام الهاتفية المهمة، وذلك لتمكين المواطن المحلي من الإستعلام على النشاطات والفعاليات المحلية، كما أنها تهدف الى عصرنة الخدمات الإدارية التي تقدمها الى المواطنين كعصرنة مصالح البلدية ومصالح الحالة المدنية حتى تمكن المواطن من الاستفادة من الخدمات بأسرع وقت ممكن وبأقل جهد وتكلفة .

ثالثا : تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية

عند تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية تواجه العديد من التحديات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي تفرضها بيئة الإدارة المحلية والتي تتباين تبعا للمستوى الإجتماعي والثقافي والعادات والتقاليد السائدة بكل ولاية أو دائرة أو بلدية، ويمكن ايجاز أهم هذه التحديات على النحو التالي:

1- غالبا ما يرتبط التحول إلى نظام الإدارة المحلية الإلكترونية بالقرار السياسي المركزي، حيث أن وحدات الإدارة المحلية لا تملك حرية إتخاذ قرار تحويل أعمالها إلى الأسلوب الإلكتروني لأن دورها تنفيذي فقط، أما الإستراتيجيات فتوضع من خلال السلطة المركزية.

2- أيضا يتطلب تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية المشاركة بين كافة فئات المجتمع المحلي لتحقيق التكامل بين الأطراف المشاركة في تقديم الخدمة الإلكترونية، إلا أن نقص الوعي في المحليات يقف عائقا أمام هذه المشاركة.

3- نقص الموارد المالية للمحليات وتدني مستوى الأداء الحكومي وتركز جهود التنمية في المدن الرئيسية بإعتبارها واجهة الدولة دون النزول الى مستوى المراكز والقوى التابعة للمحليات[1].

4- تعاني المجتماعات المحلية من مشاكل إقتصادية وإجتماعية مثل: البطالة ونقص الإستثمارات وانخفاض مستوى المعيشة ونقص الإمكانيات مما يجعل تركيز جهود التنمية على اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ولا يدخل التطور التكنولوجي ضمن أولوياتالمواطن المحلي، مما يترتب عليه عزوف المواطن المحلي عن الإندماج في مجتمع المعلومات.

5- تعد المركزية الشديدة التي تعاني منها الإدارة المحلية من أهم التحديات التي تواجه الإدارةالمحلية الإلكترونية، مما يتطلب تحقيق اللامركزية على المستويين الأفقي و الرأسي، وذلك على النحو التالي:

المستوى الأفقي: من خلال تمكين المجالس المحلية من وضع الخطط والبرامج ونظم الإدارة والسياسات التي تناسب مع ضروفها البيئية الخاصة، بهذا المعنى لا تتطلب تعديلات تشريعية وتنظيمية، إنما تتطلب مشاركة

[1] المرجع السابق ، ص ص92- 93.

الوحدات المحلية في إتخاذ القرار[1].

المستوى الرأسي وذلك من خلال نقل السلطات والوظائف والمسؤوليات والموارد من الإدارة المركزية الى الإدارة المحلية، مما يتطلب إجراء تعديلات قانونية وتشريعية وهيكلية .

6- تعاني الإدارة المحلية من القصور في تدفق البيانات والمعلومات الواردة إليها من الوحدات المركزية، مما يعيق نجاح الإدارة المحلية الإلكترونية على مستوى المجتمعات المحلية.

رابعا : نماذج تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في مجال الخدمة العمومية

تعد خدمات الحالة المدنية أحد المحاور الأساسية ضمن مشروع البلدية الإلكترونية من خلال رقمنة الوثائق المتعلقة بها والتحول من النظام الورقي الى النظام الرقمي، وذلك بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي تمكن المواطن من الولوج إلى الأرضية الإلكترونية المتخصصة للتكفل بإحتياجاته من خدمات الحالة المدنية بأقل جهد، إلى جانب إستخراج الوثائق المتعلقة بالهوية أو السفر بأسرع وقت .وسنتناول في هذا العرض بعض نماذج تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية بدءا باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية أولا، بطاقة التعريف الوطنية البيومترية (ثانيا) وجواز السفر البيومتري (ثالثا)، مع الوقوف مع مدى مساهمة تقديم هذه الخدمات إلكترونيا في تحسين أداء البلدية وعصرنتها[2].

01 : استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

بهدف تمكين المواطن من الحصول على وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية ودون التقيد ببلدية مقر الميلاد أو الإقامة الى جانب توفير أرضية إلكترونية للمعطيات كأداة ربط بين مختلف المؤسسات والهيئات، تضمن القانون رقم : 08/14 المؤرخ في 09 أوت 2014 المعدل لقانون الحالة المدنية 22 استحداث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية سجل وطني آلي للحالة المدنية، يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية، كما يربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل.

وطبقا للمادة 25 مكرر1 من القانون رقم 04/18 فإن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يحتوي بواسطة وسيلة رقمية على الوثائق التالية : عقود الميلاد، عقود الزواج، عقود الوفيات، وكذا التعديلات

[1] المرجع السابق،ص 93.

[2] تبينة حكيم ، **تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر – قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية** ، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، 2020/09/10 ، ص ص 540 .

والإغفالات والسجلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها، مع الإشارة الى أن وثيقة الحالة المدنية المرسلة بالطريقة الإلكترونية تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية، متى أعدت وفق قواعد السلامة والأمن المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

وتبعا لدخول حيز النفاذ السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والذي يجسد خطوة أساسية في إطار مشروع البلدية الإلكترونية تم إعفاء المواطنين من تقديم الوثائق المتوفرة في السجل، حيث يتعين على الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات المحلية المرتبطة بالسجل وضمن الإجراءات الإدارية التي تدرسها ألا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الإطلاع عليها مباشرة في السجل الوطني.

كما ترتب على استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي يحتوي على مختلف عقود الحالة المدنية والتغيرات التي تطرأ عليها إدراج عدة أحكام ضمن تعديل قانون الحالة المدنية، نذكر منها :

تمديد آجال صلاحية عقد الميلاد بعشر سنوات (10) متى تم إصداره إلكترونيا

عدم تحديد أجل صلاحية عقد الوفاة متى تم إصداره إلكترونيا[1].

كما تم تحديد مدة صلاحية بطاقة التعريف الوطنية بعشر (10) سنوات للأشخاص البالغين تسعة عشرة (19) سنة فأكثر، وخمس سنوات (05) للقصر الذين يقل سنهم عن تسعة عشر سنة، على أن تسري مدة صلاحيتها ابتداءا من تاريخ إعدادها.

إن قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والقنصليات وتلك المستعملة مابين المصالح المختصة تم تقليصها من 28 إلى 14 وثيقة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 75/14 المؤرخ في 17 فيفري 2014 الذي يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، لاسيما وأن العديد منها أصبح متوفرا من خلال المعطيات الرقمية في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، والذي يرتبط بمختلف المؤسسات والهيئات العمومية بما يساهم في تخفيف العبء على المواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية.

إن من أهم أسس الإدارة الإلكترونية تتمثل في العمل على الحد من الوثائق الورقية وتقليص عددها، فالتطبيقالشامل للرقمنة جعل المواطن يستغني عنكافة الوثائق الإدارية ويستبدلهابطاقة واحدة يستعملها في كافة معاملاته الإدارية، على المواطن ضمن مشروع البلدية الإلكترونية لاسيما فيما يتعلق بمطبوعات الحالة المدنية[2].

[1] تبينة حكيم ، المرجع السابق، ص 540.

[2] نفس المرجع، ص 540 .

02 : بطاقة التعريف البيومترية

في إطار عصرنة الوثائق الهوية أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن تطبيق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية نوع إلكتروني، والذي تحتوي على شريحتين :

تتضمن الشريحة الأولى معلومات إدارية ومعلومات تخص صاحبها.

تتضمن الشريحة الثانية تطبيقة من أجل التحقق من صاحبها.

وبغرض تسهيل حصول المواطن على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية لاسيما المتحصلين منهم على جواز السفر البيومتري، وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت تصرفهم ضمن موقعها الإلكتروني بوابة خاصة يمكنهم طلبها مباشرة دون التنقل الى مصلحة الوثائق البيومترية، كما يمكنهم متابعة مختلف مراحل معالجة الطلب عبر نفس الموقع .وتكمن أهمية إعتماد النموذج البيومتري لبطاقة التعريف الوطنية الى جعلها مؤمنة أكثر وقابلة للإستغلال آليا من قبل مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات العمومية والخاصة وكذا المواطنين الحائزين عليها، ففي هذا الإطار استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بوابة إلكترونية عبر الأنترنت من خلال المتصفح http://macibe.interireur.gov.dzالذي يمكن مستعمليه من قراءة البيانات المخزنة في الشريحة الذكية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية، وذلك بإستخدام قارئ البطاقات الذكية بعد إتباع الخطوات المحددة [1].

03 : جواز السفر البيومتري

إن جواز السفر ونظرا لأهميته بالنسبة للمواطن فقد حظي بعناية خاصة من طرف الحكومة، وكان من بين الوثائق ذات الأولوية التي عمدتإلى تحويلهامن الصيغة الورقية الإلكترونية إلى الصيغة البيومترية الإلكترونية، وذلك مع بداياتتطبيق مشروع الجزائرالإلكترونية وضمن برامجها المسطرة بالنسبة للجماعات المحلية.

وقد قيد المشرع الجزائري تمكين أي مواطن من السفر إلى الخارج بإلزامية أن يكون حاملا لأحد سندات السفر التي حددها القانون رقم 14 /03 المؤرخ في 2014/02/24، والتي هي من نوع بيومتري أو قابلة للقراءة الآلية، على أن تتولى المصالح الإدارية المختصة اعدادها وتسليمها .

وحدد قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في 2011/12/26 المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني، حيث طبقا للمادة الثانية (02) يضم جواز السفر شريحة إلكترونية من دون صلة تحتوي

[1] تبينة حكيم ، نفس المرجع،ص 541.

على الشهادات الإلكترونية للدولة الجزائرية وعلى معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب ومعلوماته البيومترية الرقمية من ضمنها صورته الشمسية وتوقيعه وبصماته.

إن جواز السفر سند سفر فردي يمنح بدون شرط السن لكل مواطن ما لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية و لم يرد إعتباره، ويثبت جواز السفر في نفس الوقت هوية وجنسية حامله، ويسمح له بمغادرة التراب الوطني أو العودة إليه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، كما يمكنه طلبه من خلال البوابة الإلكترونية ضمن موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية باتباع الخطوات التالية :

- ملأ وطباعة استمارة جواز سفر بيومتري المتوفرة بالموقع.
- تحميل الصورة الرقمية البيومترية.
-إختيار مركز إختيار إلتقاط المعلومات وأخذ موقع لإيداع ملف طلب جواز السفر البيومتري.

ويتم طلب جواز السفر البيومتري لدى أي بلدية أودائرة إدارية في نفس الولاية أو لدى القنصلية لمكان الإقامة بالنسبة للمواطنين الجزائرين المقيمين في الخارج، ففي هذا الإطار يمكن للمواطن سحب نموذج إستمارة الطلب من الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية دون الحاجة للتنقل الى مقر السلطة الإدارية المختصة، على أن يتم سحب جواز السفر البيومتري من طلرف المعني شخصيا، وذلك بعد إستلامه رسالة نصية قصيرة تتضمن دعوته لسحب جواز سفره، وبذلك تتحقق الغاية من التحول الى الإدارة الإلكترونية عن طريق تسهيل الإجراءات وتمكين المواطن من تلبية طلباته بأقل جهد.

كما يتيح ذات الموقع الإلكتروني للمواطن متابعة معالجة الطلب، ففي حالة الصورة المأخوذة غير مطابقة للمعايير المطلوبة يمكن تحميل صورة بيومترية جديدة عبر نفس الصفحة بالموقع الالكتروني.

وقد كشف المدير العام المكلف بعصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية السيد عبد الرزاق هني خلال إشرافه على افتتاح يوم تكويني لفائدة الإطارات الإدارية بالدوائر، عن وضع حيز الخدمة موقعا إلكترونيا داخليا يربط المركز الوطني للمستندات والوثائق المؤمنة بكل الدوائر المتواجدة عبر ولايات الوطن، بهدف تسهيل عملية متابعة مراحل إنجاز الجواز البيومتري، مشيرا إلى أن آجال تسليم جواز السفر البيومتري تختلف حسب عدد طالبي هذه الوثيقة على مستوى الدوائر، مع إمكانية تسليم هذه الوثيقة في أقل من عشرة (10) أيام في بعض الدوائر، كما أن مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعمل على تطوير الأنظمة المعلوماتية، لاسيما ماتعلق منها بتسريع وتيرة تسليم جواز السفر اليومتري، مع العلم أن المركز الوطني

للمستندات والوثائق المؤمنة أصدر لحد الآن 5.200.000 جواز سفر بيومتري .[1]

خامسا : البلدية الذكية

ومن أجل تجسيد حلم – **البلدية الذكية**–، هذا الأخير الذي يعد مسعى وزارة الداخلية تعمل على إنشائه وتعميمه على كافة ولايات الوطن في أسرع وقت ممكن بعد جعل بعض بلديات العاصمة كبلديات نموذجية لهذا المشروع، والجدير بالذكر أن هذه الخطوة قد شرع في تجسيدها خلال الأشهر الماضية عبر توفير كافة الوسائل التكنولوجية واللوجيستية اللازمة في عملية الإتصال والتواصل بين الإدارة والمواطن لإنشاء نظام الإدارة الإلكترونية، ومنه ضمان توفر قنوات الإتصال من حواسيب وهواتف وشبكة أنترنت عالية التدفق قادرة على نقل البيانات بشكل متبادل بين المصالح الإدارية والمواطن، وهي المهام التي أوكلت للجنة الإتصال وتكنولوجيات الإعلام التابعة لولاية الجزائر، هذه الأخيرة تقوم بالتنسيق مع الوزارة الوصية بتنفيذ كافة المشاريع التي تم الإعداد لها في إطار مخطط العصرنة.

ويستلزم تنفيذ برنامج **البلدية الذكية** حسب ماكشف عنه رئيس لجنة الإتصال وتكنولوجيات الإعلام بالمجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر مجموعة من الخصائص والمقومات التي جاء في مقدمتها توديع عهد الأوراق وإستبدالها بالحواسيب الآلية وتوفر الإدارة على الأرشيف الإلكتروني والبريد والمفكرات الإلكترونية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية، بالإضافة الى التخلص من محدودية الزمن والمكان بحفظ جميع هذه الخدمات على الوسائل التكنولوجية الحديثة، ناهيك عن التخلص من النظم الإدارية الروتينية الجامدة وكذا الرقي بالعلاقة الرابطة بين الإدارةوالمواطن بتبسيط إجراءاتها الإدارية وتعزيز الشفافية لتخفيض عدة النزاعات الناشبة بين الطرفين في الإدارة الكلاسيكية، ولترتقي بالخدمة إلى مستوى العالم الرقمي الذي أضحى يرسم معالم العواصم الدولية، لابد أن يعتمد البرنامج بالدرجة الأولى على تطبيق تكنولوجيات الإعلام في الإدارةالعمومية، عن طريق خلق قاعدة بيانية خاصة بالبلدية تحتوي على جميع المشاريع ومشاكل البلديات، هذه الأخيرة توصل بمقاطعاتها الإدارية عن طريق شبكة الألياف البصرية، ليتم بعد ذلك ربطها بالولاية، العملية تمس كامل بلديات العاصمة الـــ 57، التي تكون قد زودت بموقع الكتروني محمي، للتواصل مع المواطنين بكل سهولة، حيث يستطيع أي مواطن تصفح هذه الأخيرة ومعرفة كامل المشاريع الآنية وحتى نسبة إنجازها أو أسباب تعطلها، في ظرف ثواني معدودة، وهذا وفقا للإطار القانوني والتنظيمي المعد من طرف الحكومة وفقا لمجموعة من التنظيمات والقوانين

[1] تبينة حكيم ، المرجع السابق،ص 543.

التي تنظم مختلف العمليات المرتبطة بالإدارة الإلكترونية كالتوقيع الإلكتروني والإقرار والتصديق الإلكترونيين والتبادلوآليات حماية الإدارة الإلكترونية من الجرائم المعلوماتية، إلى جانب توفير الموارد البشرية المؤهلة من طاقات تمتلك معرفة بالمجال المعلوماتي على غرار المبرمجين، موظفي الشبكات، الصيانة، التأمين والحماية وغيرها، وكذا توفير جميع الوسائل التكنولوجية واللوجيستيكية اللازمة لإنجاح المشروع [1].

وأهم تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية أي بادرت الحكومة، بفضل إستخدام تطبيقات الإدارةالإلكترونية في الجماعات المحلية إلى :

إزالة شهادة الميلاد الخاصة من ملف الحيازة على بطاقة التعريف الوطنية وإستبدالها بشهادة الميلاد الخاصة رقم 12.

التقليص من مدة دراسة ملفات الحيازة على البطاقة الرمادية إلى يوم واحد في الحالات العادية، وإلى 21 يوم في حالات بيع السيارات مابين الولايات.

حذف شهادة الجنسية الجزائرية من ملفات تجديد بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

تخفيف ملف تجديد رخصة السياقة الى صورتين شمسيتين، شهادة طبية، طابع ضريبي ورخصة السياقة القديمة.

لأول مرة في الجزائر، التسجيلات الخاصة بقرعة الحج لموسم 2016 عبر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن طريق الأنترنت على أن تكون القرعة إلكترونية سنة 2017.

تسليم أولى بطاقات التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، يوم السبت 30 جانفي 2016 قبل توسع العملية إلى بقية المواطنين، حيث تقرر استصدار، بطاقات التعريف البيومترية الخاصة بالتلاميذ المقبلين على إجتياز امتحان شهادة البكالوريا في المرحلة الأولى وستوسع العملية إلى باقي شرائح المجتمع بإستعمال المعطيات الخاصة بالمواطنين التي بحوزة المركز الوطني لإنتاج السندات والوثائق المؤمنة، لإعداد بطاقاتهم وسيتم الإتصال بهم بصفة تدريجية عن طريق الرسائل القصيرة حتى يتسلموها.

إن عصرنة الإدارة تحمل أبعادا اقتصادية، حيث أن الأموال الهائلة التي كانت تخصص سابقا لإقتناء الورق يمكن أن توظف لجوانب أخرى يحتاجها المواطن في مجال التنمية، فالإدارة الإلكترونية وتعميمها في البلديات أصبح ضروريا لا مهربمنها،وسيكون لها جانب إيجابي على حياة المواطن وعلى مسار التنمية الاجتماعية والإقتصادية

[1] سايح جبور، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ضل تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر**، مجلة المقار الصادرة عن المركز الجامعي بتندوف، العدد الأول ، ديسمبر 2017 ، بدون صفحة.

للبلاد، لاسيما في ضل التطورات التكنولوجية الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم، لأن هذا التوجه بات ضروريا لتهيئة الظروف لبناء إدارة جزائرية قوية.

وأن الهدف المتوخي من عصرنة ورقمنة البلديات هو الوصول إلى إدارة إلكترونية، إلى جانب تسهيل حصول المواطن على وثائقه في وقت زمني وجيز، وبالمقابل بأن يكون المتعاملون والمواطنون قادرينعلى إستخدام التقنيات الحديثة حتى يتجسد مشروع البلدية الإلكترونية[1].

المبحث الثالث : تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية وأهمية تحسين الخدمة العمومية

سعت الدولة الجزائرية بشتى الطرق لتحسين الخدمة العمومية خاصة على مستوى الإدارة المحلية، حيث إستفادت من تجارب ناجحة في هذا المجال، بداية من تأطير وتكوين الكفاءات البشرية على الخدمات الرقمية، ورصدها الأغلفة المالية الخاصة بذلك لتمكين الإدارة المحلية وتقريبها من المواطن، فاعتمدت التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري أصبح ضرورة حتمية لخلق تحول نوعي ليس مع الوظائف الحكومية والإدارية فحسب بل التأسيس لمجتمع معلومات له القدرة على التعامل مع المستجدات التقنية، بما يساهم في خلق شراكة بين جل القطاعات والمؤسسات، وهذا لن يأتي إلا عن طريق خلق بنية تحتية تقنية وهذا ما جعل مسألة الأمن المعلوماتي رهانا من خلال أخذ الدولة الجزائرية أولوية التأسيس لنظام قانوني كفيل بحماية الإدارة الرقمية من مخاطر البيئة الإلكترونية من مخاطر القرصنة والتجسس الالكتروني.

وبناءا على مبررات أساسية أدت إلى أولوية إعتماد الرقمنة منها وقوع الجماعات المحلية تحت ضغوط مستمرة من أجل تحسين خدماتها وذلك بسبب كثرة التعقيدات في مجال التعاملات في الإدارات المختلفة وتنامي البيروقراطية بصورة يومية، حيث تعاني الأجهزة الحكومية من تدني مستوى الأداء في خدمات المواطنين بسبب الإجراءات الروتينية والأساليب اليدوية وزيادة تكلفة أداء الخدمة .

كما أن تعطل الأعمال وتعرض الوثائق للتلف بسبب إعتماد الإدارة التقليدية وهذا مادعا لضرورة رقمنة الوثائق الإدارية في الإدارة المحلية ليسهل إسترجاعها وحمايتها من التلف، أيضا تعدد المكاتب الذي يضطر الموطن للذهاب إليها للحصول على خدماتولعل أهم عامل يتمثل في تسارع التقدم التكنولوجي مما أدى إلى ضرورة الإستجابة والتكيف مع المتطلبات البيئية المحيطة لذلك يعتبر تطبيق أساليب الرقمنة في كثير من المنظمات والمجتمعات سبيلا يحتم على الدول اللحاق بركب التطور تجنبا لإحتمالات العزلة والتخلف عن

[1] سايح جبور، المرجع السابق.

مواكبة عصر السرعة والمعلوماتية خاصة مع زيادة حاجة الموظفين في الجماعات المحلية إلى التعاملات السريعة وبشكل مضمون عبر قاعدة رقمية.

لجأت الجماعات المحلية لتبني الرقمنة لتحقيق مجموعة من الأهداف حيث يعتبر التحول الرقمي مهما لتخزين البيانات المتاحة على الوسائط الرقمية، وهذا مايؤدي إلى ظهور مفهوم إتاحة أوعية المعلومات في المؤسسات التقليدية لتسهيل إسترجاع المعلومات والحصول عليها بأكثر دقة ولأكبر عدد من المواطنين كما أن هناك هدف آخر يتمثل في إنخفاضالتكلفة في المؤسسات التي تعتمد قاعدة رقمية، وهذا ماأدى بالجماعات المحلية إلى تبني عدة متطلبات قصد تطبيق الرقمنة، مثل المتطلبات الإدارية والرقمية كالعمل على تطوير مختلف شبكات الإتصالات دون إهمال التجهيزات التقنية، لتسهيل المعاملات الإدارية بإستحداث إدارات جديدة تساير التطور التكنولوجي[1].

أولا : رهانات وتحديات تفعيل الرقمنة في الإدارة المحلية

يعتبر توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصال مدخلا يعبر عن تغيير رئيسي في ثقافة وممارسة الأعمال الحكومية، كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها، وبالتالي تمكينها من تنفيذ سياساتها وخططها بكفاءة كما وجدت عدة إرهاصات محورية أدت إلى التوجه نحو الرقمنة لتحسين الخدمات العمومية، ولعل تزويد الجزائر بشبكة الأنترنت عاملا حاسما في ذلك لأن الحكومة الجزائرية إعتمدت المعلومات العلمية والتقنية واهتمت بدعم التكنولوجيا.

1- إعتماد الجزائر بنية تحتية رقمية :يرتبط الإرتقاء بمستوى تطوير المعلومات والإتصال، كمطلب أساسي لكل إستراتيجية رقمية لأي دولة في العالم بضرورة وجود سياسة وطنية تهتم بالتكنولوجيا أطر إدارتها، لذلك توجهت الجزائر نحو مواكبة تكنولوجيا المعلومات والإتصال كمدخل أساسي يعبر عن الرغبة في التأسيس لثقافة وممارسة الأعمال الحكومية كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها وتنفيذ سياساتها وخططها بفعالية أكبر، انطلقت بوادر إرساء البنية التحتية الإلكترونية في مؤسسات الدولة ببدء تنفيذ السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلوماتوالاتصال التي تقوم على تطوير البنية القاعدية للاتصالات وتأسيس مجتمع معلومات وتطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الإستفادة من تجهيزات وشبكات الإعلام والإتصال.في هذا الموضوع نستند على أهم التحديات التي تواجه الجزائر لتحقيق الرقمنة والنهوض بها من

[1] صادقي فوزية،**الإستراتيجيات الرقمية لتحسين الخدمة العمومية – نموذج – الجماعات المحلية** ،مجلة الدراسات الإعلامية ،المركز الديمقراطي العربي ،ألمانيا برلين، العدد 06، 2019، ص 407.

خلال عدة مختصين:

حسب الخبير في تكنولوجيات الاعلام والاتصال **ايهاب تكور** أن رقمنة الإدارة في الجزائر أمر بعيد المدى لأن عصرنة الإدارة أو رقمنتها هي عملية التكيف مع التحولات من خلال تبني وسائل أساليب تسيير حديثة، ونمط ثقافة تنظيمية جديدة قائمة على إدخال التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى خدمات ورقمنة الإدارة في الجزائر أمرا بعيد المدى، خاصة وإنها تواجه العديد من التحديات أهمها[1]:

مشكلة الدخول الى الشبكة، وكيفية استخدامها وصعوبة فهم المضمون، بسبب انتشار الأمية الإلكترونية بكثرة، كما أبرز أن نقص أوقلة الموارد المالية المخصصة، وتركيز جهود التنمية في المناطق المحلية على إشباع الحاجاتالأساسية للمواطنين، بالإضافة الى نقص الإمكانيات وإنتشار المشاكل المتعلقة بالفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة، دون الإندماج في مجتمع المعلومات.

وحسب الخبير في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمعلومات **يوسف قرار** نجد :

تحديات التقشف وضعف البنية التحتية للاتصالات، وارتفاع أسعار الأجهزة والبرمجيات الحديثة وارتفاع تكلفة الاتصالات، وكذا صعوبة اللحاق بالتطور المستمر لتقنية المعلومات سيحول دون نجاح مخطط الحكومة الرامي لعصرنة إدارتها، كما أن عدم إقتناع القيادات الإدارية بفكر وفلسفة الإدارة الإلكترونية وعدم قدرتهم على التخلي عن نمط الإدارة البيروقراطية، بالإضافة الى تخوفهم المتعلق بالأمن المعلوماتي، بسبب إمكانية إختراق المنظومة المعلوماتية، وما يترتب عليه من فقدان خصوصية وسرية المعلومات وسلامتها، سيفشل هذا البرنامج رغم حاجة الجزائر الماسة والضرورية الى تطبيقه، في ضل العولمة التي نعيش فيها.

ولأن الإدارة الإلكترونية نقلة حضارية وثقافية للمجتماعات، يتسع نطاق تأثيرها ليشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنتاج المعلومات وتشغيلها وتداولها والاستفادة منها في إتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف أصبح محوراحقيقيا لاهتمامات الإدارة الجديدة فرغم تواصل جهود الدولة الجزائرية في مجال إرساء وتجسيد متطلبات الرقمنة وعصرنة الإدارة ، إلا أن الإنتقال الى الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية، لازال بحاجة الى البيئة المناسبة لمثل هذا النوع من المؤسسات، كي تتمكن من تنفيذ ماهو مطلوب منها، وبالتالي تحقق النجاح المراد الحصول إليه دون خسارة في الوقت والمال والجهد، علما أن الإدارة هي وليدة بيئتها تؤثر وتتأثر بمجمل عناصر البيئة المحيطة، وتتفاعل مع جل العناصر السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.

[1] المرجع السابق، ص 409.

فهذا المشروع يجب أن يأخذ عدة متطلبات بعين الإعتبار كالبنية التحتية من مزودي الخدمة بالأنترنت، بالإضافة إلى توفر الوسائل الالكترونية اللازمة لهذا التحول وتأهيل الموظفين في مجال التقنيات الحديثة، مع خلق الإرادة المسيرة بضرورة تبني سياسة الانتقال الى الإدارة الإلكترونية، وتوفير السرية الالكترونية للمؤسسات، كما يجب وضع رؤية واستراتيجية شاملة بمشاركة الدولة وجميع الفاعلين، بما يضمن الإنتقال الإيجابي من الإدارة التقليدية الى الإدارةالإلكترونية الرقمية، ومن ثم تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والرفع من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنسيق بين كل القطاعات[1] .

ثانيا : معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

يجابه تطبيق الإدارة الإلكترونية تحديات مختلفة تتباين من نموذج إلى آخر، تبعالنوعية البيئة التي تعمل في محيطها وعموما يمكن التطرق الى بعضالتحديات التي تكاد تعترض أغلببرامج اللإدارة الالكترونية فيما يلي:

1/ **المعوقات الإدارية** :تتجه بعض الدراسات الى تحديد ومحاولة حصر المعوقات الإدارية في تطبيق الإدارة الإلكترونية وترجعها الى الأسباب التالية :

ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية.

عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الالكترونية، من إضافة أو دمج بعض الإدارات، أوالتقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات، وتدفق العمل بينهما.

غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

المستويات الإدارية والتنظيمية وإعتمادها على أساليب تقليدية ومحاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية.

شدة مقاومة التغيير في المنظمات الحكومية بالأخص ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي.

2/ **المعوقات السياسية والقانونية** : وتشمل هذه المعوقات مايلي:

غياب الإدارة السياسية الفاعلة، والداعمة،لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

3/ **المعوقات المالية والتقنية** :حيث تتمحور حول

إرتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية، وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول الإلكتروني.

قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، والإستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذلك

[1] المرجع السابق، ص 409.

كفاءة عالية.

ضغف الموارداالمالية المخصصة لمشاريع الإدارةالإلكترونية،ومشكل الصيانةالتقنية لبرامجالإدارة الإلكترونية.

صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكات الأنترنت، نتيجة إرتفاع تكاليف الإستخدام لدى الكثيرين من الأفراد [1].

4/ **معوقات تعود لفشل النظام المعلوماتي** : وهناك مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تسبب في فشل المعلومات تتمثل في (احمد مؤيد، عطية نجله، يونس محمد المراد، 2009، ص 23-24).

الإهتمام بالأجهزة وليس الأهداف.

عدم توافر القدرات الفنية الملائمة.

النزاع بين أخصائي ومستخدمي نظم المعلومات.

عدم التحديد الدقيق لإمكانيات نظام المعلومات.

عدم التحديد الدقيق لإمكانيات نظام المعلومات.

العمل برد الفعل بدلا من العمل بالمبادرة أوالمشاركة.

الفشل في تهيئة الظروف المحيطة المدعمة لمجال النظام.

التقدير الخاطئ للإحتياجات المنظمة مستقبلا من المعلومات.

عدم تكوين المزيج المتكامل من الأفراد والأجهزة والمعدات والإجراءات.

5/ المعوقات البشرية : ويمكن تحديدها في الآتي :

الأمية الإلكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.

غياب الدورات التكوينية،رسكلة موظفي الإدارة والأجهزة التنظيمية في ضل التحول للإدارة الإلكترونية.

الفقر وانخفاض الدخل الفردي، أدى إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية.

تزايد الفوارق الإجتماعية بين فئاتالمجتمع وإنقسامه فئاتتمتلك أجهزة حاسوبية ومعداتوأخرى تفتقدها.

إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الإلكترونية، وحلول الآلة محل الإنسان، هذا الأخير الذي يرفض ويقاوم التحول الإلكتروني خوفا عن إمتيازاته ومنصبه .

6/**التهديدات الأمنية** : التخوف من التقنية وعدم الإقتناع بالتعاملات الإلكترونية، خوفا عما يمكن أن تؤديه

[1] خالد رجم، شوقي جدي، ريم مدوش،**تحديات رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر – دراسة تحليلية لواقع نظام المعلومات الإلكتروني في البلدية** – ،مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية ،المجلد 02، العدد 06، 2021، ص ص 07 -08.

من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية ويمثل فقدان الإحساس بالأمان اتجاه الكثير من المعاملات الالكترونية، مثل التحويلات الإلكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الإئتمان، أحد المعوقات الأمنيةالتي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث من مظاهر أمن المعلومات بقاء المعلومات وعدم حذفها أو تدميرها، وجدير بالذكر أن تحقيق الأمن المعلوماتي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي :[1]

-**العنصر المادي** : من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات.

-**العنصر التقني** : باستخدام التقنيات الحديثة في دعم وحماية أمن المعلومات.

-**العنصر البشري** : بالعمل على تنمية مهارات، ورفع قدرات،وخبرات العاملين في هذا المجال لكن الإشكال الذي يحتاج الى نقاش هو كيف يمكن تحقيق التنسيق، والإنسجام بين هذه العناصر، في ضل التباين بين محددات كل عنصر منها، خاصة أمام مشكل الفجوة الرقمية، وضعف مؤشرات الجاهزية، وتباين مستوى التقدم التقني بين دول متقدمة وأخرى نامية .

ثالثا : آثار التحول الى الإدارة الإلكترونية: تتجسد أهمية تبني إدارة محلية إلكترونية في تلك النتائج أو الآثار المترتبة عن تطبيقها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1/ **آثار سياسية وإجتماعية** : تتمثل هذه الآثار في مجمل الإنعكاسات المتوقع حدوثها نتيجة لإستخدام أساليب الإدارة الإلكترونية، من خلال ضمان الإدارة الإلكترونية فرصا متكافئة لكافة المعنيين بخدماتها بحيث إتاحة المعلومات أو تقديم الخدمات الفعلية، إضافة الى كونها تضمن مبدأ المشاركة في الحياة السياسية من قبل كافة المواطنين، كما طرحت أسئلة كثيرة حول أمن المعلومات الشخصية والمؤسسية عند التحدث على مختلف نتائج الإدارة الإلكترونية.

2/ **آثار مالية وإقتصادية** :إن توسيع قاعدة المستخدمين لشبكات المعلومات والخدمات قد يساعد في حفظ تكلفتها الثابة على المدى البعيد، وتحتاج لدعم من لا يمتلكون المهارات، التعليم، الثقافة، والمال اللازم لشراء الخدمات الالكترونية، وبذلك تكون التكلفة عالية على المدى القصير بالاضافة لشراء التكنولوجيا وأمن المعلومات واستكمال البنية التحتية وبالتالي فان المسؤولية الإجتماعية للدولة تتطلب المساعدة في سد هذه الفجوة.

3/ **آثار إدارية وتنظيمية** :وتشمل هذه الآثار تغيرات جذرية في مفاهيم الإدارة ونظرياتها أي البعد الأكاديمي كما تشمل تغيرات كبيرة في الجوانب الهيكلية، التنظيمية، البشرية، الإجرائية والتشريعية أي البعد العملي

[1] المرجع نفسه، ص 07

للإدارة، وهذا يتضمن إعادة هيكلة مؤسسات القطاع الحكومي، (من إلغاء ودمج وإنشاء) بما يكفل تفعيلا للتوجه نحو إدارة إلكترونية تتميز بالكفاءة، الفعالية، سرعة الإستجابة، والمشاركة والمسؤولية)[1].

4/آثار تكنولوجية : يؤدي التحول الى الحكومات الإلكترونية الى زيادة الطلب الكلي على المنتجات التكنولوجية ببعدها المادي والمعرفي المتكاملين، كما يشكل ذلك تحديا إضافيا لمنتجي التكنولوجيا لإحداث مزيد من التطوير وتوسيع الإستثمارات في قطاع التكنولوجيا لتلبية الإحتياجات الكمية والنوعية المتزايدة في هذا المجال،ويشمل ذلك التوسع في البرامج الأكاديمية بكافة أنواعها بحيث تتلاءم نوعية مخرجاتها التعليمية مع متطلبات التحول الإلكتروني وحجات سوق العمل.

النتائج والتوصيات: يمكن التحول الى الإدارة المحلية الإلكترونية سعي الدولة الى الأخذ بمستحقات الثورة والثروة التكنولوجية والإتصالية الحديثة بمجمل الجد، والعمل على الإلتحاق بالركب الحضاري من حيث تقديم خدمات ذت ميزات معاصرة للمواطنين وتحقيق متطلباتهم، وهي بذلك تعيد صياغة علاقة حسنة بمرونة تامة وتحافظ عليها، بدون التقيد بزمان أو مكان سواء بين الإدارة والإدارة أو بين المواطن والإدارة ، ومن هنا كانت أهم التائج المتوصل إليها في مداخلتنا هذه :

1/**النتائج** : حتى يكون نظام الإدارة المحلية سليما وناجحا لزم عليه أن يركز على أمور تتمثل في تقسيم الدولة الى كيانات جغرافية وإدارية وقيام السكان المحلين بإتخاذ قراراتهم ذات الطابع المحلي عن طريق انتخاب ممثليهم إنتخابا حرا ومباشرا وكذا تمكن المواطنين المحلين من إدارة مواردهم وإستغلالها، لا لسبب إلا لقيام الإدارة المحلية بوظائف أسندت إليها سواء كانت الولاية أو البلدية أو الدائرة.

يعتبر تطبيقالإدارة المحلية الإلكترونية هي إدارة بلا أوراق وبلا مكان، أو زمان تتسم بكونها متاحة للجميع وبمرونة وبدون جماد إداري لها نفس مهام الإدارة المحلية التقليدية، لكن بطريقة آلية إلكترونية.

إن التحولالىالإدارةالمحلية الالكترونية عملية يسبقها تخطيط وصبر، تعتمد على أساليب وتقنيات تكنولوجية تتطلب تقنين مختصين، كما تحتاج إلى إمكانيات مالية لازمة لذلك.

أهداف الإدارة المحلية الإلكترونية عديدة أهمها:التخلص من حدة البيروقراطية واختصار الخطوات الكبيرة التي تضطر المؤسسات الحكومية الى العمل بها وتبسيط الإجراءات داخل المؤسسات، وتقليل الجهد المبذول، ربط دوائرالمؤسسة بوسائل إتصال إلكترونية،فكالإختناقات التي يعانيها كثير من الإدارات والطوابير،خفض الأعباء.

[1] ناصف محمد، قداوي عبد القادر ،**أهمية الإنتقال من الإدارة المحلية التقليدية الى الادارة المحلية الالكترونية**،مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ، العدد 01،2017،ص 14 .

تكلفة الإجراءات والمعاملات على الإدارة والأفراد، الحد من الإعتماد على الورق واستخدامه، ... وغيرها من الإيجابيات التي توفرها ثورة الإتصالات وتقنية المعلومات التي تتسابق إليها الإدارات الالكترونية على مستوى العالم لإستثمار كل جديد فيها[1].

تتجسد أهمية تبني إدارة محلية إلكترونية في تلك النتائج أو الآثار المتعددة المترتبة عن تطبيقها والتي تمس الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية، والادارية وتنظيميةبالإضافة الى الآثار أوالنتائج التكنولوجية ببعدها المادي والمعرفي.

التوصيات :

الأخذ بالجوانب التشريعية والبشرية والإدارية والفنية والأمنية بعين الإعتبار والعمل على أن تكون في صالح الإدارةالمحلية الإلكترونية إن أرادت تطبيقها بنجاح ودون مشاكل.

التركيز على تطوير البنى التحتية حتى يكون الإنتقال إلى الإدارة المحلية الإلكترونية سهلا وذا معنى، وتخص بالذكر تعميم إستعمال شبكة الأنترنت وزيادة توصيلها للمواطنين شمالا وجنوبا ومدنا و أرياف.

توفير إطارات ومتخصصين جامعيين في الإدارة المحلية، بغية ترقية الموارد البشرية والإنتقال إلى الإدارة الإلكترونية.

العمل على نشر الثقافة الإلكترونية للموظفين والمواطنين مسبقا تحضيرا لهم لتقبل فكرة الإدارة المحلية الإلكترونية، تحفيزا وتشويقا لهم بمزاياها وفوائدها.

تكثيف الدورات التكوينية للموظفين بهدف الإستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة، من وسائل وبرامج وفق ما يتطلبه العمل الأمثل للإدارة المحلية الإلكترونية.

الدعوة الى العمل الجاد للإنتقال السريع والشامل للإدارة المحلية الإلكترونية، بحيث تتيح خدماته بمرونة تدريجيا، حتى تكون كلها تحت تصرف المواطنين، وبذلك تكون الدولة قد قطعت شوطا مهما وحساسا في التقدم نحو تطبيق التقنيات المعاصرة وإتاحتها للمواطنين.

إدراج المواطنين في مشروع الإدارة المحلية الإلكترونية لكونه طرفا أساسيا في ذلك والسماح له بالتفاعل مع هذا التحول والتغير الإيجابي بتقديم أرائه ومقترحاته البناءة.

ضرورة الإطلاع على الإنجازات ودراسة التجارب الناجحة للدول التي سبقتنا في هذا المجال بغية تبادل

[1] نفس المرجع، ص 14.

الخبرات وربح الوقت والإستفادة منهم في هذا المجال[1].

رابعا : جودة الخدمة العمومية المحلية في ضل الإدارة الإلكترونية

لقد أصبحت الإدارة الإلكترونية تمثل عصب المجتمعات الحديثة وضرورة حتمية يجب السعي لتطبيقها في كل المؤسسات من أجل مواكبة التقدم التكنولوجي، فلقد كان للإدارة الإلكترونية دورا مهما، في تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين سرعة الإنجاز من جهة والإتقان والدقة من جهة أخرى، وكذلك تخفيض الإجراءات في إنجاز المعاملات بين المواطن والإدارة ، فلضمان تقديم خدمات إلكترونية لابد من نشر ثقافة الكترونية لدى المواطنين، وإعادة البنية التحتية للمؤسسات وقت مايتلاءم مع البيئة العصرية.

فجودة الخدمة المحلية تظهر جليا من خلال الدور الذي تلعبه الإدراة الإلكترونية ونوعية الخدمات المقدمة في ظل الإدارة الإلكترونية.

1- تحسين الخدمة العمومية : إن ترشيد الخدمة العمومية يدفع الى ضرورة إعتماد عمل مراكز قادرة على الإتصال بكافة إدارات الدولة تستطيع بالنيابة على المواطن متابعة كافة معاملاته بما فيها تلك المعاملات التي تتم عبر أكثر من إدارة واحدة، ففي ضل إعتماد المنظمات الحكومية على أنظمة المعلومات تزامنا مع ظهور شبكة الأنترنت وظهور خدمات المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني على مستوى الدوائر الحكومية. أصبحت خدمة المواطن تتم من خلال الموقع الذي يخزن الطلبات في الأنظمة المبرمجة مسبقا لقبول الطلب وإرجاع نتائجه للمواطن، ومن ثم يتم تحويل خلاصة التعامل بين المواطن وجهاز الحاسوب الى موظف الإدارة العامة الذي أصبح بعيدا تماما عن العملية الإجرائية المباشرة، ومن مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمة المحلية تتمثل في :

- **تقليص تكاليف الخدمة** : والمتمثلة في الحصول على الخدمة العمومية من خلال الإتصال عبر الخط دون الإنتقال وإعتماد النوافذ والشباك الإلكتروني.

- **الدقة وسرعة الإستجابة وإحترام المواعيد** : تتحقق دقة تقديم الخدمات العمومية في إنجاز الأعمال وفق معايير مضبوطة تتحدد من خلال أنظمة معالجة معلوماتية بشكل يحد من الأخطاء الإدارية ويمنع التجاوزات أثناء تقديم الخدمة، أما سرعة الإستجابة فتتحقق من خلال استخدام تقنية الشباك الواحد للأنشطة الإدارية المماثلة.

- **سهولة المحاسبة ووضوح الخدمة** : إن توظيف تكنولوجيات المعلومات بشكل كامل في أداء الخدمة

[1] المرجع نفسه ، ص 15.

العمومية يؤدي إلى امكانيية المحاسبة على جزئيات تلك المهام والأنشطة، من خلال وجود النشر الإلكتروني لكل مراحل الخدمة إذ لا مجال لإخفاء المعلومات ولا فرصة للإستثمار بخدمة جهات معينة دون الأخرى[1].

– **فعالية الخدمة العمومية:** ماسيمكن الإدارة القائمة على توفير الخدمة العمومية من خلال تسهيل توصيل الخدمات للمستخدمين وتحقيق درجة عالية من الراحة والملائمة، مقارنة بتسليم الخدمة وجها لوجه، والذي من شأنه يوفرالسرعة في إنجاز المهام وأداء الخدمات والحصول عليها، مما يقلل من الأخطاء في التسليم والأداء واختصارالوقت لصالح طالبي الخدمة بشكل ينهي مشاكل التعقيد والتخلص من البيروقراطية. فتطبيق الإدارة الإلكترونية يعكس مدى فعالية منظمات الخدمة العامة من خلال حرصها على تقديم أحسن الخدمات للمواطنين،باعتمادها الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تطورمهاراتوكفاءات القائمينعلى تقديم الخدمات العمومية، وجعل إهتمامهم ينصب على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرضالواقع في سبيل تحقيق مبدأ الرضا، ومن بين أهم الاهداف المرجوة من الإصلاح الإداري،إتخذت وزارة الداخلية عدة إجراءات في سبيل خدمة عمومية ذات نوعية للمواطنين، فقد أصبح بإمكانهم استخراج جميع الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية،من أقربلدية ممكنة بغض النظرعن البلدية التي ولدوا فيهازيادة على بطاقات التعريف وجوزات السفرالبيومتريين، ماعجل بإستئصال الطوابير التي كانت تشهدها الدوائر والبلديات على حد سواء، مثلما أكده مواطنين الذين استحسنوا كذلك قرار استخرلج البطاقات الرمادية على مستوى البلديات.

فالإدارة الإلكترونية تعمل على تنشيط وتنظيم العلاقة بين المواطن والإدارات العمومية، الأمر الذي يكرس لديه روح المواطنة والإنتماء للمجتمع والذي من شأنه أن يحقق التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة ككل،تمثل الإدارة الإلكترونية أسلوبا إداريا متطورا لتقديم الخدمات للمواطن، بحيث تهدف لرفع كفاءة الأداء العومي وترشيد الإتصال الحكومي.

رغم ذلك فان عالم الإتصالات المرتبط بشبكات الانترنت يحتوي على مخاطر أمنية عديدة كعمليات خرق وقرصنة للبينات وهذا مايمكن أن تتعرض له الإدارة الإلكترونية، فالاعتماد الكامل على التكنولوجيا من شأنه أن يزيد من مخاطر الأمن المعلوماتي مايستوجب ضرورة وضع معايير أمن المعلومات، فأي خطر في هذا الإطار سيجعل المواطن يفقد الثقة بالتطبيقات الذكية والخدمات الالكترونية[2].

---

[1] مسعود البلي ، سارة أوجحيح ،**نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر قطاعي التعليم العالي والجماعات المحلية نموذجا**،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني العدد 01 المجلد : 06،2020،ص 904.

[2] المرجع نفسه، ص 905.

الفصل الثالث

تمهـــــــيد:

تشهد الإدارة الجزائرية مثل باقي الإدارات العربية تفشي لظواهر سلبية خطيرة كالفساد الإداري من رشوة ووساطة ومحسوبية ومحاباة وبيروقراطية بمختلف أشكالها وإهمال إداري وغيرها من الآفات الادارية، وللنهوض بالخدمة العمومية والارتقاء بها وتحسين صورة الإدارة لدى المواطن، عمدت الحكومة الجزائرية مؤخرا إلى تبني استراتيجية للاصلاح الاداري والتي تم الشروع فيها فعليا منذ **2011**، ركزت بالأساس على إعادة تأهل المرافق العمومية الادارية، بحكم أنها المسؤولة عن تقديم الخدمة العمومية وهي الأكثر احتكاكا بالمواطن، وكان النصيب الأكبر للبلديات باعتبارها الهيئات اللامركزية الادارية القاعدية.

ولقد أثرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياسة الاصلاح الاداري وتطوير المرافق العامة،فقد أصبح الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات جزء مهم من عمليات الإصلاح وأصبح إستخدام الطريق الالكتروني من قبل الأفراد والبلديات طريقا فاعلا ومنتجا لتحسين الخدمات المقدمة للجمهور.ومن أجل ذلك قسمت الفصل الثالث إلى مبحثين:

المبحث الأول :التعريف بموقع الدراسة بلدية برج بوعريريج.

المبحث الثاني :إنعكاسات الإدارة الالكترونية على بلدية برج بوعريريج.

أولا : أدوات جمع البيانات

وقد اعتمدت في دراستي لهذه المذكرة على أداة من ادوات البحث العلمي هي المقابلة

تعريف المقابلة :تعد المقابلة إحدى أدوات البحث العلمي التي تجمع بين طرفين هما الباحث وشخص أو أكثر من أفراد عينة البحث، وتعد أيضا اجتماعا فرديا أو جماعيا، يتمثل دور الباحث فيها [إعداد أسئلة المقابلة إعدادا جيدا، وطرحها بطريقة جيدة على الفرد أو الشخص المعني، ويقوم هذا الشخص بتقديم إجابات عن هذه الأسئلة شفويا، ويقوم الباحث بتدوينها ثم تصنيفها ثم تحليلها.

خطوات المقابلة الجيدة: هناك عدد من الخطوات التي ينبغي على الباحث اتباعها حتى تكون المقابلة جيدة وهذه الخطوات هي:

1/تحديدعدد ونوعية الأشخاصالذين يجبمقابلتهم: وينبغي على الباحث أن يكون دقيقا عند اختيار اشخاص العينة الذي يجب أن يقابلهم، وعليه أن يتأكد من :

أن يمثل هؤلاء الأشخاص جميع فئات مجتمع البحث.

أن يمتلك هؤلاء الأشخاص البيانات والمعلومات الكافية والمفيدة حول مشكلة البحث، وتكون لديهم الرغبة في إعطائها.

أن تكون المعلومات لدى هؤولاء الأشخاص موثوقة.

أن يكون لدى هؤلاء الأشخاص سلطة إعطاء المعلومات.

2/ الخطوة الثانية الإعداد للمقابلة : ويتمثل في الإعداد الجيد للمقابلة في الجوانب التالية :

تحديد هدف المقابلة بغرض الحصول على بيانات مرتبطة بمشكلة البحث.

الإحاطة بأبعاد وجوانب مشكلة البحث.تحديد أسئلة لكل بعد من أبعاد مشكلة البحث، وهنا ننصح الباحث بعرض قائمة الأسئلة هذه على عدد من ذوي الخبرة والكفاءة لتحكيمها، والتعرف إلى درجة فعاليتها وكفاءتها وكفايتها، وذلك خوفا من تحيز بعض الاسئلة التي قد تؤثر على ثبات وصدق نتائج المقابلة[1].

[1] صفاء جوادي،**محاضرات مقياس تصميم وبناء أدوات البحث العلمي**، السنة أولى ماستر اعلام واتصال رياضي، كلية معهد علوم وتقنيات النشطات البدنية والرياضية، جامعة المسيلة، ص ص 07-08.

المبحث الأول : مفهوم البلدية وتطور نظامها.

أولا : تعريف البلدية

عرف المشرع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (90-08) المؤرخ في 17افريل 1990 المتعلق بقانون البلدية : البلدية هي الجماعة الاقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وعرفها قانون البلدية لسنة 1967 بانها البلدية هي الجماعة الاقليمية السياسية والادارية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية الأساسية.

وعرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (10-11)المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بقانون البلدية على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.

للبلدية مكانة مهمة في التنظيم الإداري للدولة الحديثة حيث تتمتع بخصائص عديدة منها:

- البلدية مجموعة لامركزية أنشئت وفقا للقانون وتتمتع بالشخصية المعنوية.
- البلدية مقاطعة ادارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية البلدية.

ومن خلال ماسبق ذكره يتجلى لنا الدور الأساسي للتنظيم البلدي في الجزائر وعليه يجب الإطلاع على ماضي و واقع هذا التنظيم.

مرحلة قانون البلدية 1967–1990: لقد تميز هذا النموذج بالتأثر بنموذجين مختلفين هما النموذج الفرنسي والنموذج اليوغسلافي ويبدو التأثر بالنظام الفرنسي خاصة بالنسبة لإطلاق الإختصاص للبلديات وكذا في بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل الإستعماري، أما التأثر بالنموذج اليوغسلافي فيعود سره إلى وحدة المصدر الايدلوجي (النظام الاشتراكي) واعتماد نظام الحزب الواحد واعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال والفلاحين.

مرحلة قانون البلدية لسنة 1990: وهذه المرحلة تميزت بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989 وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد نظام التعددية الحزبية، ولم يعد في ضل هذه المرحلة للعمال والفلاحين أي أولوية في مجال الترشح كما كان من قبل بعد أن ثبت هجر النظام الإشتراكي.

مرحلة قانون البلدية لسنة 2011:قانون البلدية 10-11 أعطى النص الجديد الذي يحدد صلاحيات رئيس

المجلس الشعبي البلدي وشروط انتخاب رئيس البلدية وكذا عمل البلدية ومصادر تمويلها.[1]

ثانيا: تعريف بلدية برج بوعريريج

تأسست بلدية برج بوعريريج سنة 1870 تزامنا مع تأسيس أول شرطة حضرية فرنسية آنذاك وهذا عند بلوغ عدد سكان مدينة البرج من أصل أروبي الى 400 نسمة وكمقر للدائرة سنة 1957 م تحت وصاية عمالة سطيف لأن في السابق كانت تحت وصاية عمالة قسنطينة وفي التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984 أصبحت بلدية البرج مقر الولاية.

لقد شهدت مدينة برج بوعريريج عدة مراحل تعاقبت على اثرها ونذكر منها الحضارة النوميدية والرومانية والتركية، ويعود أصل تسمية برج بوعريريج الى عهد الأتراك والعثمانين حيث تعني كلمة البرج المكان المرتفع المطل على مختلف الجهات المجاورة، أما بوعريريج فتختلف حول الروايات وأهمها أن هناك أسطورة تربط التسمية بالحارس التركي في مكان البرج الذي كان يضع فوق رأسه خوضة نحاسية بها ريش على شكل عروج الديك حيث كان الناس في البداية يطلقون على البرج إسم برج بوعريريج ثم بعد مرور الزمن أصبح يسمى برج بوعريريج.

– الموقع الجغرافي للولاية:

تقع بلدية برج بوعريريج قلب الولاية تقريبا ويحدها:

من الشمال الشرقي كل من بلديتي حسناوة وسيدي مبارك.

من الشمال الغربي مجانة والياشير.

من الجنوب بلدية الحمادية.

من الجنوب الشرقي بلدية العناصر.

تبلغ مساحة بلدية برج بوعريريج 81.10 كلم^2 وبلغ عدد سكانها الإجمالي حوالي 167501 نسمة، أما السكان الحضري حسب آخر إحصائيات 2008.

1- **تقديم المؤسسة من حيث مساحتها،موقعها،عددالعمال:**تقدر مساحة المؤسسة(بلدية برج بوعريريج) 9043 م^2 بحيث نجدها تتوسط مدينة برج بوعريريج، تضم البلدية عدد كبير من العمال يقدر عددهم بـــ 1226 موظف ويتوزع مجموع المستخدمين من مرسمين ومتعاقدين على الأسلاك والرتب التالية :

[1] بحث حول البلدية حسب القانون الجديد 10-11، **مكتبة البحوث القانونية سعيد حمدين**، 09 نوفمبر 2017، بدون عدد صفحات .

المناصب العليا :

المناصب العليا	العدد
الكاتب العام للبلدية	01
المدراء	05
رؤساء المصالح	08
رؤساء المكاتب	27
رؤساء الفروع	12

الموظفين المرسمين عددهم 621 موظف يتوزعون على الأسلاك التالية :

الأسلاك أو الرتب	العدد
سلك المتصرفين الإقليمين	39 موظف
سلك ملحقي الإدارة الاقليمية	22 موظف
سلك أعوان الإدارة الاقليمية	80 موظف
سلك كتاب الإدارة الاقليمية	29 موظف
سلك المستشارين الاجتماعيين للادارة الاقليمية	02 موظف
سلك المهندسين في الاعلام الالي للادارة الاقليمية	05 موظف
سلك مهندسين الإدارة الاقليمية في التسيير التقني والحضري	04 موظف

في القطاع الإقتصادي و 150 في القطاعات الأخرى، فقد أثبتت بعض الدراسات العامة التي أجريت بخصوص استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال والأجهزة الإدارية مفارقات مهمة يمكن أن نكتشفها من خلال التقرير الصادر عن مصالح بلدية برج بوعريريج[1].

سلك تقني الإدارة الاقليمية في التسيير التقني والحضري	07 موظف
سلك مفتشو النظافة والنقاوة العمومية	05 موظف
سلك أعوان النظافة والنقاوة العمومية	202 موظف
سلك العمال المهنيين وسائقي السيارات والحجاب	196 موظف
المجموع العام للموظفين المرسمين	621 موظف

[1] الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج لسنة 2021.

الموظفين المتعاقدين :عددهم 605 موظف ويضم المناصب التالية :

الأسلاك أو الرتب	العدد
عامل مهني من المستوى الأول	275 موظف
عامل مهني من المستوى الثاني	03 موظف
عامل مهني من المستوى الثالث	25 موظف
سائق سيارة من المستوى الثاني	23 موظف
سائق سيارة من المستوى الاول	17 موظف
حارس متعاقد	43 موظف
عون وقاية من المستوى الثاني	01 موظف
عون وقاية من المستوى الأول	10 موظف
عون تنظيف و تطهير متعاقد	174 موظف
المجموع العام للموظفين المتعاقدين	605 موظف

مديرية التنظيم والشؤون القانونية

مصلحة التنظيم والمنازعات

1- مكتب المنازعات والشؤون القانونية : يتكفل بـــ:

- تمثيل البلدية في القضايا المعروضة أمام المحاكم.
- اعداد العرائض ومذكرات الدفع وابداء الاستشارات القانونية .

2 - مكتب التنظيم والمنشآت المصنفة :

تحضير عمل اللجنة البلدية للحج.

الإشراف على ملفات إنشاء الالمؤسسات المصنفة .

إصدار قرارات فتح واستغلال المنشآت المصنفة .

تمثيل البلدية في اللجان الولائية الخاصة بمعاينة المنشأة .

3 - مكتب الجمعيات:

استلام ملفات انشاء وتجديد الجمعيات والتدقيق فيها.

دراسة القوانين الاساسية للجمعيات.

منح الاعتماد للجمعيات.

مصلحة السكان :

1- مكتب الحالة المدنية :

- استخراج جميع وثائق الحالة المدنية .
- تسجيل البيانات الهامشية في سجلات الحالة المدنية .
- القيام بابرام عقود الزواج.
- تسليم رخص الأفراح.
- إعداد جداول احصائية متعلقة بتطور حركة المواليد والوفيات .
- الرد على مراسلات القنصليات وصناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد بداخل الوطن أو خارجه.

أ- فرع تسجيل العقود :

تلقي التصريح بالمواليد من مختلف الهيئات الصحية المعنية وتسجيلها.

تسليم الدفاتر العائلية.

ب – فرع المقابر :

تلقي التصريح بالوفيات من مختلف الهيئات الصحية .

تسليم لرخص الدفن .

تنظيم المداومة فيما يخص تسجيل الوفيات خلال أيام العطل .

ج- فرع الشرطة العامة :

تسليم شهادات الاقامة،شهادات الإيواء، شهادات عدم العمل.

التصديق على التصاريح بيع السيارات والدراجات .

المصادقة على الامضاءات والصور المطابقة للأصل .

1- مكتب الانتخابات ويتكفل بـــ:

- مسك بطاقات وقوائم الناخبين .
- التحضير المادي والبشري للعمليات الانتخابية .
- إحصاء الشباب المعنيين بالخدمة الوطنية المولودين أو غير المولودين بالبلدية.

2– **مكتب الفروع الادارية** : ولها عشرة (10) فروع

ويتولى الاشراف العام على الفروع الادارية الملحقة ومتابعة مدى توفيرها للخدمات الادارية للمواطنين

فرع 1250 مسكن.
فرع 1008 مسكن.
فرع حي 12 هكتار.
فرع حي بئر صنب.
فرع 1044 قطعة.
فرع القرية الجنوبية.
فرع 450 مسكن.
فرع حي 17 أكتوبر.
فرع عين بن عمران.
فرع عوين زريقة.

وتتولى هذه الفروع استخراج جميع وثائق الحالة المدنية.

المصلحة البيومترية : وهي مصلحة جديدة تم استحداثها مؤخرا خلال عام 2016 بعد تحويل عملية اصدار جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية من الدائرة الى البلدية، وتقوم هذه المصلحة باصدار جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة البيومترية، وهذا يتعلق بتطبيق الإدارة الالكترونية في البلدية (المصلحة البيومترية).

المبحث الثاني : المراحل التي مرت بها الإدارة الالكترونية في بلدية برج بوعريريج

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف الى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالفعالية والشفافية، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد عدة انجازات هامة في مجال عصرنة المرفق العام ، باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تهدف في مجملها الى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية عالية. وبلدية برج بوعريريج وعلى غرار بلديات الوطن تعتبر من البلديات التي سعت وراء التغيير في مجال الإدارة الالكترونية وذلك من خلال استحداث المصلحة البيومترية تنفيذا لمراسلة السيد مدير التنظيم والشؤون العامة للولاية تحت رقم 1083 المؤرخة في 2015/10/18 بخصوص التحضير لإعداد وانجاز وثائق الهوية

والسفر[1].

أولا :المرحلة الاولى : البداية كانت التحضير للرقمنة حجز كل السجلات بالنسبة للحالة المدنية كمرحلة أولى وحجز كل البيانات لعقود الميلاد، الزواج، الوفاة من سنة 2012 -2013 وكانت هناك صعوبات في سجلالت قبل سنة 1981 لانها كانت مسحلة باللغة اللاتينية والموظفين كلهم معربون وحدثت أخطاء في ألقاب كل السجلات فوق 1962 مع النسخ.

و بدأت أيضا الرقمنة بحجز كل عقود الميلاد الخاصة s12 بجميع بياناتها وبعد انتهاء هذه العملية بالنسخ والتصوير سنة 2014 وكانت فيها تعليمات بعدم باستعمال البيانات بالنسبة للحالة المدنية، وكانت مرحلة صعبة لأن المدة فيها غير كافية مابين عام الى ستة (06) أشهر وكانت العملية مستعجلة ووقعت فيها أخطاء وتداركت هذه الأخطاء بحضور المعني بالأمر مثلا : يستخرج له عقد ميلاد أو زواج أو وفاة تكون عملية التصحيح أما تصحيح قضائي أو تصحيح اداري .[2]

التصحيح القضائي: عبارة عن تحيين للبيانات ويكون بحكم قضائي.

التصحيح الاداري: يكون عن طريق الموظف الإداري بعد التأكد من الاسم واللقب صحيح في السجل الاصلي أما اذاكان خاطئ في السجل الاصلي فهنا يرجع الى التصحيح القضائي.

أما الصعوبات التي واجهت هذه المرحلة فتنحصر في رقمنة الحالة المدنية والثانية ترجمة السجلات والارقام والأسماء صحيحة.

المرحلة الثانية :المصلحة البيومترية وكانت هذه المرحلة بعد انتقال الملفات من الدائرة الى بلدية برج بوعريريج جواز السفر بطاقة التعريف الوطنية وفي التحضير للبطاقات الرمادية وفي هذا الصدد عمدت على توفير مقر للمصلحة البيومترية وتجهيزها بجميع الأجهزة اللازمة مع توفير الموارد البشرية التي ستشرف على العملية وتم إخضاعهم الى تكوين على مستوى الدائرة والولاية لتحقيق الأهداف المسطرة بعصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات، وكذا يتقريب الإدارة من المواطن عن طريق تطوير الخدمات الالكترونية، وهكذا فتحت المصلحة البيومترية أبوابها ابتداءا من بتاريخ 2016/08/25، وتتكون من ثلاث مكاتب تسهر على خدمة المواطن مكتب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين، مكتب رخصة السياقة، مكتب ترقيم المركبات.

[1] مقابلة مع السيد مدير التنظيم والشؤون القانونية لبلدية برج بوعريريج، السيد ياسين بوشلوخ، الساعة 00:13 زوالا.

[2] المرجع نفسه.

1/ مكتب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين: وتتم العملية عن طريق : شباك لاستقبال الملفات والقيام بعملية حجز المعلومات الأولية (VERIFICASTION) ومكتب لعملية الحجز الثانية (SAISIE ETCERTIFICATION).ومكتب خاصبعملية أخذ البيانات البيومترية الصورة والبصمات والامضاء (ENROLMENT) وأيضا مكتب خاص بعملية التسليم (DELIVRANCE). وهناك أيضا مكتب خاص بالخادم (SERVEUR) وتم تعيين مهندس في الاعلام الآلي وتقنيين ساميين في الاعلام الآلي وأعوان الحجز للاشراف على المصلحة وتم اخضاع الموارد البشرية على مستوىدائرة برج بوعريريج.

و تبدأ هذه العملية أولا بأخذ موعد خاص بكل مواطن باستعمال شبكة الانترنت لموقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية ليرسل طلب المواطن إلى محطة التدقيق، ويتم من خلالها حجز المعلومات الخاصة بالمواطن ثم مسح الصورة وشهادة اليلاد الخاصة بالمواطن وبعدها إرسال الملف بعد التثبيت الى محطة التدوين التي يتم من خلالها ادخال المعلومات المتعلقة بالأب والأم ، ثم تأتي مرحلة المصادقة أين يتم التأكد من صحة المعلومات ثم يتم إرسالها الى محطة أخذ المعلومات البيومترية (البصمات، الصورة، الإمضاء) وفي الأخير ترسل الملفات عن طريق موقع خاص بهذه العملية الى مديرية السندات والوثائق المؤمنة بالجزائر العاصمة، وبعد الانتهاء من عملية إصدار بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر البيومتريين على مستوى هذا المركز بالحاميز ترسل الى الولاية ثم إلى الدائرة وبعدها الى بلدية برج بوعريريج من أجل تسليمها الى المواطن وذلك بعد تسجيلها على مستوى الشبكة المحلية [1].

أما بخصوص المواطنين المسبوقين قضائيا ، تمر عملية اعداد جوازات سفرهم بمراحل طويلة نظرا لوجوب التحقيق حول ماإذا كانوا قضوا فعليا عقوباتهم السالبة للحرية أو العقوبات المالية (الغرامات)، وهذا بعد إرسال الملف الورقي المتكون من نسخة عن الأحكام القضائية ونسخة عن شهادات الوجود أو الخروج من المؤسسات العقابية ونسخة عن وصول تسديد الغرمات المالية ، هذا الملف يرسل الى الدائرة ومن هنا يقوم رئيس الدائرة بتحرير مراسلة بالقبول أو الرفض.

وكانت هناك صعوبات في العملية حيث كان هناك مركزان للانتاج (الوثائق) الأول في الحاميز بالجزائر العاصمة والمركز الثاني في الأغواط حيث تعطل هذا الأخير ولايزال معطل الى حد الساعة وأصبح هناك مركز

[1]مقابلة مع السيد رئيس مصلحة الوثائق البيومترية لبلدية برج بوعريريج، السيد منصوري زهير ، يوم 2022/04/14 ، على 00: 10 سا.

وحيد بالجزائر العاصمة ، مما إزداد الضغط عليه كثيرا لأنه هو الوحيد الذي يقوم بطبع المعلومات وبالتالي إعداد الوثيقة البيومترية والسبب الثاني هناك زيادة الطلب على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية جراء منحة البطالة، حيث أصبحت الوكالات المحلية للتشغيل تلزم طالبي هذه المنحة باحضار بطاقة التعريف البيومترية لاستعمال الرقم التعريفي الوطني في حجز المعلومات[1].

أما عن مواصفات بطاقة التعريف البيومترية:

- بطاقة سميكة مخصصة بالجهاز (صورة مطبوعة مع صورة مثقبة بالليزر).
- لا تحتوي على عنوان.
- رقم بطاقة التعريف مثقب بالليزر.
- مؤمنة.
- تستجيب للمعايير والتوصيات الدولية.
- مجانية.
- صفحة البيانات محمية بالصفح (تحتوي على فيلم التصوير المجسم الذي يحتوي 23 عنصرا من الأمن).

والوثائق المطلوبة للحصول على بطاقة التعريف اليومترية هي:

- استمارة طلب مملوءة وممضية من طرف المعني أو الولي الشرعي للقصر والتي تكون مرفقة بما يلي :
- مستخرج خاص من عقود الميلاد رقم 12.
- شهادة الجنسية في حالة تقديم الطلب لاول مرة.
- شهادة الاقامة يقل تاريخ اصدارها عن ستة أشهر.
- شهادة العمل للعمال أو الموظفين أو شهادة مدرسية بالنسة للطلبة أو الأبناء المتمدرسين .
- صورتان شمسيتان ملونة، رقمية، حديثة، ومتماثلة تماما.
- نسخة من بطاقة فصيلة الدم.

في حالة تقديم الطلب التجديد، يرفق الملف ببطاقة التعريف المنتهية الصلاحية أو بتصريح خاص في حالة الضياع أو السرقة أو الاتلاف.

وكذلك تحدثت المادة رقم 02 من القرار الوزاري المؤرخ في 2011/11/26 الذي يحددالمواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني يضم جواز السفر البيومتري الالكتروني شريحة الكترونية من دون

[1] نوارة محتوت ،**دور تكنولوجيا المعلومات في سير الخدمة العمومية في الجزائر دراسة ميدانية حول بطاقة التعريف البيومترية في بلدية معاتقة** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وادارة محلية ، جامعة مولود معمري، الجزائر،2018، ص 45.

صلة تحتوي على الشهادات الالكترونية للدولة الجزائرية وعلى معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب ومعلوماته البيومترية الرقمية الرقمية من ضمنها صورته الشمسية وتوقيعه وبصماته.

2/ مكتب رخصة السياقة : تم تحويل عملية استخراج وثيقة رخصة السياقة من الدوائر الى البلديات وهذا استنادا لما جاء في تعليمات وزارة الداخلية والجماعات المحلية باشرت بلدية برج بوعريريج بعملية استقبال ملفات ملفات رخصة السياقة على مستوى مصلحة الوثائق البيومترية وهذا بعد توفير الامكانيات البشرية والمادية لمباشرة العملية بالبدية وذلك بالقيام بتجهيز مكتب بوسائل الاعلام الآلي وربطه بالشبكة الوطنية كما تم تحديد شباك خاص بايداع الملفات الخاصة برخصة السياقة، أما بالنسبة للموظفين والمؤطرين فقد تم تعيين أعوان مؤهلين أسندت لهم مهام هذا المكتب وتم اخضاعهم الى تكوين مكثف على مستوى دائرة برج بوعريريج وهذا من أجل التحكم في تقنيات الاعلام الآلي الخاصة باصدار رخصة السياقة.

وهذا المكتب يتكفل باستخراج رحص السياقة سواء بالنسبة للرخص المتلفة ومنتهية الصلاحية، أما بالنسبة للرخص الواردة من خارج الولاية يوفر المكتب وصل ايداع في انتضار وصول شهادة الكفاءة لاستخراج الرخص، كما يتلقى التصاريح والشكاوي الأمنية ويجيب عنها.

وتتم عملية حجز واعداد رخصة السياقة على ثلاث مراحل المصادقة والتوثيق والحجز ولها شقان الشق الاول ثبوتي مثلا الاسم، اللقب، وغيرها من العلومات الشخصية والشق الثاني تقني وهذا يكون حسب الأصناف وهنا نجدر بالذكر بخصوص رخصة السياقة صنف ه سيمي رومورك (E) فقد حرمت الإدارة المركزية آلاف المواطنين المتحصلين على هذا الصنف من الحق في قيادة الشاحنات المقطورة، حيث فرضت عليهم اعادة إجتياز اختبارات للحصول على نفس الصنف الذي كان بحوزته بالنسبة للأشخاص الذين حصلوا على هذا الصنف قبل سنة 2013 وكل هذا ناتج عن غياب التنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة النقل و وزارة الصناعة .

3/مصلحة البطاقات الرمادية : في اطار تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن تم انطلاق عملية استخراج بطاقات تسجيل المركبات على مستوى البلديات في سنة 2015 وهذا دائما تنفيذا لتعليمات السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والمتضمن تحويل اصدار بطاقة ترقيم المركبات من الدوائر الى البلديات، بلدية برج بوعريريج وعلى غرار بلديات الوطن وبناءا على الرد على برقية السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية تحت اشراف والي ولاية برج بوعريريج والسيد رئيس دائرة برج بوعريريج، باشرت عملية استقبال ملفات ترقيم المركبات من الدوائر الى البلديات، بلدية برج بوعريريج بدأت باستقبال ملفات ترقيم المركبات ابتداءا من شهر ديسمبر2015 وهذا بغية معالجتها واستصدار البطاقة الرمادية للمواطن، وكذا استصدار بطاقة مراقبة

للوافدين من خارج الولاية [1].

المكتب يقدم أيضا خدمات فيما يخص توجيه المواطنين وتسهيل استخراج الوثائق عن طريق الشباك الموحد للحالة المدنية (استمارة معلومات،بطاقة الإقامة) إضافة الى تلقي الشكاوي والتصاريح الأمنية كالتكليفات الشخصية بخصوص الملف القاعدي أو تحديد هوية المركبات والإجابة عنها.

وسخرت بلدية برج بوعريريج كل الامكانيات المادية والبشرية، وذلك بتوفير مصلحة مهيأة ومجهزة بعتاد الإعلام الآلي وربطه بالبطاقية الوطنية والبطاقية المحلية بالاضافة الى تعيين موظفين مؤهلين أسندت لهم مهام هذه المصلحة ،كما تم تحديد شباك خاص بايداع ومراقبة الملفات الخاصة بالبطاقات الرمادية [2].

وهنا نوضح في الجدول التالي : عدد الوثائق البيومترية المنجزة على مستوى المصلحة من 2016 بداية عملية استصدار الوثائق البيومترية الى غاية سنة 2022.

الوثيقة المنجزة	بطاقةالتعريف البيومترية	جواز السفر البيومتري	رخصة السياقة البيومترية
2016	/	**4884**	/
2017	**5796**	**6065**	/
2018	**12471**	**4320**	/
2019	**21531**	**6408**	**2543**
2021	**14276**	**3165**	**10219**
2022	**8406**	**1629**	**2991**

بطاقة التعريف البيومترية		جواز السفر البيومتري		رخصة السياقة البيومترية	
عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المنجزة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المنجزة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المنجزة
23678	**23678**	**4812**	**4812**	**14150**	**14210**

الإحصائيات الخاصة بالمصلحة البيومترية لسنتي 2022/2021

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة البطاقات الرمادية لبلدية برج بوعريريج، السيد بودشيش التوفيق، يوم 2022/04/17 ، على 00: 10 سا.

[2] مقابلة مع رئيس مكتب المراقبة لبلدية برج بوعريريج ، السيد بن سالم سليم ، 2022/04/17 ، على 30: 10 سا.

الخاتمـــــة

الخـــــاتمة

سعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية الى عصرنة الإدارة المحلية في إطار استراتيجية مشروع الجزائر الالكترونية 2013 لا سيما فيما يتعلق بوثائق الحالة المدنية ووثائق الهوية والسفر الأكثر طلبا من المواطنين، وذلك من خلال إنشاء بوابات الكترونية من شأنها توفير المرونة الازمة لتبسيط الإجراءات الإدارية باستخدام تقنيات المعلومات بما يعزز الشفافية في العمل الإداري .

إن مشروع تطبيق البلدية الالكترونية في الجزائر يتميز بالحداثة والبطئ في التجسيد نتيجة لعدة معوقات تحول دون الانتقال الكلي من التسيير بأسلوب كلاسيكي يعتمد على الأعمال الورقية .

من خلال ماسبق تناوله في هذه الدراسة، تم التوصل الى عدة نتائج نبرزها في النقاط التالية :

1/ العراقيل التي تواجه موظف بلدية برج بوعريريج في انجاز هذه الوثائق :

تعطل الشبكة المحلية لفترات طويلة بسبب ضعف تدفق الانترنت مما يؤدي الى تعطل قارئ البصمات أيضا وهذا يؤدي الى التعطيل في تقديم الوثيقة للمواطن وفقا للبرتوكول الواجب تطبيقه.

هناك صعوبة وبطئ في الدخول أو الولوج الى قاعدة البيانات الوطنية أيضا بسبب ضعف تدفق الأنترنت.

من بين الصعوبات التي واجهت موظف بلدية برج بوعريريج في بداية عملية الرقمنة تنحصر في رقمنة الحالة المدنية والثانية ترجمة السجلات والارقام صحيحة كما ذكرها في الفصل التطبيقي (السجلات المكتوبة باللغة اللاتينية) .

كانت هناك أخطاء كثيرة في ترجمة سجلات الحالة المدنية على مستوى (عقود الميلاد، شهادات الوفاة، عقود الزواج) وغيرها وهذا راجع كون الى أن موظفي بلدية برج بوعريريج معربون وتم تدارك الأخطاء بحضور المعني عن طريق التصحيحات القضائية أو الادارية .

مشروع الوثائق البيومترية (بطاقة التعريف البيومترية، ورخصة السياقة البيومترية)يعتبر فاشلا من ناحية أن هاته الوثائق لم تؤدي الدور المنوط بها فعليا وهو تسهيل تعامل المواطن على مستوى الادارات التي يتعامل معها لأن الهدف الأساسي من الوثائق البيومترية هو القضاء على الارشيف الورقي والملفات الورقية وتسهيل التعامل بين الإدارة والمواطن، وإلغاء العمل بالورق وهذا كله راجع الى عدم توفر قارئ قاعدة البيانات على مستوى الادارات العمومية،كذلك بالنسبة لرخصة السياقة البيومترية(الشرطة، الدرك الوطني) لاتحوز أيضا على قارئ البيانات، ماعدا جواز السفر البيومتري حقق نجاح وأدى ماعليه لأن شرطة

الحدود والموانئ والمطارات تتوفر على القارئ أما بالنسبةلبطاقة التعريف البيومترية تستخدم في الادارات العمومية بواسطة صورة طبق الأصل ومزالت الى حد الساعة تطلب من المواطن احضار الملف الورقي.

أما عن النتائج والتسهيلات التي حققتها رقمنة الحالة المدنية والوثائق البيومترية :

هناك اندماج بين قاعدتي معلومات جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية إلاأن رخصة السياقة لها قاعدة خاصة لأن لها شقان الشق الأول ثبوتي والشق الثاني تقني خاص بالأصناف .

بعد إنشاء الشبكة الوطنية المعلوماتية المؤمنة أصبحت الوثائق البيومترية غير قابلة للتزوير نظرا لأخذ البيانات بدقة أكثر .

أصبحت أيضا المعلومات الشخصية للمواطنين مؤمنة نظرا لنظام التشفير، وسمح كذلك مهام رجال الأمن في حالة البحث والتحري عن هوية أشخاص مشكوك في قيامهم بأفعال مجرمة وفقا لقانون العقوبات .
سمحت هذه العملية كذلك في تسهيل عمل الفرع المحلي للشرطة الدولية .
تتيح الخدمة العمومية التي توفرها مصالح بلدية برج بوعريريج في وثائق الهوية والسفر الحصول على الاستمارات لالخاصة بوثائقهم وملئها بطريقة آلية مع إمكانية متابعة الطلب وهو مايحقق السرعة في الانجاز.

الرقمنة في البلدية بالنسبة للموظفين حماية لهم من أمراض الحساسية خاصة عند الرجوع الى السجلات الأصلية القديمة .

التوصيات : وأخيرا أقترح مايلي :

1/ يجب على موظف البلدية أن يكون ذكي في عمله لتسيير هذه المرحلة ولا يكون عبئ على عمله مثلا بيانات متوفرة عنده في حالة التجديد ويطلبها من الموطن للمرة الثانية مثلا وثيقة فصيلة الدم.

2/ على موظف البلدية أن يكون متتبع لعمله والعمل دائما ببتحيين المعلومات في وقتها خاصة موظف الحالة المدنية بالنسة للمواليد الجدد والوفيات والبيانات الهامشية لعقود الزواج والطلاق، لأن المورد البشري يلعب دوره في الرقمنة وتسييرها.

3/ إنشاء وتصميم مواقع إلكترونية لجميع البلديات عبر شبكة الأنترنت والتي يمكن من خلالها طلب الخدمة العمومية ومتابعة مراحلها.

4/ يجب أن تكونهناك مراكز أخرى للانتاج والتوثيق لتخفيف الضغط عن مركز الانتاج بالعاصمة.

5/ يجب على الدولة أن توفر قارئ لقاعدة البيانات في جميع الادارات العمومية ومراكز الأمن ويجب أن تفرضه أيضا في القطاع الخاص وهذا من أجل القضاء على الملفات الورقية في الادارات وتخفيف العبء على المواطن

وفي الأخير بلدية برج بوعريريج تقدمت بشوط في مجال رقمنة الوثائق التعريفية وكذلك رقمنة تسيير المسار المهني لموظفي بلدية برج بوعريريج، منحة التضامن الاجتماعي والبريد الالكتروني FTP .وأيضا عملية التسجيل لموسم الحج عن طريق الرقمنة.

و من خلال هذه الدراسة فقد حالت ابراز مدى مساهمة مشروع البلدية الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية وذلك اجابة على الاشكالية المتعلقة بموضوع البحث، وتوصلت الى أن المواطن يضطلع للحصول على وثائقه وطلباته بأقل جهد وأسرع وقت وبأفضل نوعية، وهو مايمكن تحقيقه باعتماد نظام الإدارة الالكترونية متى تم الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإنشاء بوابات إلكترونية وإتاحتها لجمهور المواطنين للتكفل بإنجاز خدماتهم .

قائمة المصادر والمراجع

قائمـــة المصادر والمراجـع

* الكتب :

01 - أحمد(محمد سمير)،الإدارة الالكترونية ،ط1 عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009.

02- الحسن (حسن محمود)،الإدارة الالكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات،ط 1،عمان: الوراق للنشر والتوزيع،2011.

03- الخالدي (محمدمحمود)،التكنولوجيا الالكترونية،ط1، عمان : دار كنوز المعرفة،2007 .

04–الكافي(مصطفى يوسف) ،الإدارة الالكترونية، ط1،دار ومؤسسة رسلان للنشر والتوزيع،2011

05 -بحوش عمار ومحمد محمود الذنيبات ،مناهج البحث العلمي،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1997.

* الأطروحات و الرسائل الجامعية :

01 – العمودي مينة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة محمد خيضر بسكرة،2018.

02– عبان عبد القادر،تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر دراسة سيسيولوجية ببلدية الكاليتوس،الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، إدارة وعمل ، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، 2015-2016.

03– عشور عبد الكريم،دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر،رسالة ماجيستير، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة،الجزائر،2010.

04– بوشفيرات رضوان، بوعبدالله رضوان، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية : دراسة حالة بلدية الشقفة،،مذكرة مكملة لنيل الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وعمل،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،الجزائر،2018/2017.

05– حمينة ذهبية،"الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة بلدية خنشلة،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام ل م د في العلوم السياسية إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 45 قالمة،الجزائر،2015-2016.

06-محتوت نوارة،دور تكنولوجيا المعلومات في سير الخدمة العمومية في الجزائر دراسة ميدانية حوا بطاقة التعريف البيومترية في بلدية معاتقة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2018

07-ساسي مريم،تحديات الإدارة الالكترونية –دراسة مقارنة-،مذكرة تخرج لنيل الماستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة ومالية، جامعة آكلي محمدأولحاج لبويرة،الجزائر،2016.

08- سوداني كلثوم، حملاوي فتيحة،النظام القانوني للادارة المحليةفي التشريع الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماسترفي القانون الاداري، كلية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار،الجزائر.

*** المجلات :**

01- البلى مسعود،أججبح سارة،،نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر قطاعي التعليم العالي والجماعات المحلية نموذج،،المجلة الجزائرية للامن الانساني، المجلد 06، العدد 01،2020.

02-بكير(علي حسين)،المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الالكترونية ،مجلة أراء الخليج للأبحاث،، العدد23،2006،16:15 .

03- جبور سايح،الإدارة الالكترونية ودورهافي تطوير أداء الجماعات المحلية في ضل تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجزائر،مجلة المقار الصادرة عن المركز الجامعي بتندوف ،ديسمبر 2017.

04-زوامبية عبد النور، نواري رشيد،عصرنة وتحديث الإدارة المحلية في الجزائر واقع ومتطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 02،،2021.

05-جبور سايح،الإدارة الالكترونية ودورهافي تطوير أداء الجماعات المحلية في ضل تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجزائر،مجلة المقار الصادرة عن المركز الجامعي بتندوف ،ديسمبر 2017.

06 - ناصف (محمد)،قداوي(عبد القادر)،أهمية الانتقال من الإدارة المحلية التقليدية الى الإدارة المحلية الالكترونية،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،العدد 01، الجزائر،2017 .

07 - صادقي(فوزية)،الاستراتيجيات الرقمية لتحسين الخدمة العموميةنموذج الجماعات المحلية،مجلة الدراسات الاعلامية المركز العربي الديمقراطي ،العدد06،ألمانيا، 2019 .

08 - عولمي (بسمة)،تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

العدد: 04، بدون سنة النشر.

09–رجم(خالد)،جدي(شوقي)،تحديات رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر – دراسة تحليلية لواقع نظام المعلومات الالكتروني في البلدية،مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد : 02، العدد : 06، 2021.

10–تبينة (حكيم)،تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية ،مجلة العلوم القانونيةوالاجتماعية ،جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر،2020.

*** الملتقيات:**

01- الطعامنة (محمد محمود)،نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي،الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية المفهوم، الفلسفة، الأهداف،صلالة سلطنة عمان،18-20 اغسطس 2003.

*** المقالات المنشورة في المواقع الالكترونية :**

01–ابراهيم (نادية)، السيد (هنيدي)،الإدارة الالكترونية واشكالية التداخل بينها وبين الحكومة الالكترونية، اطلع عليه بتاريخ 2022/05/06 على الساعة سا13:00.

02– بن توبة (احمد رمضا)، ناجم (محمد عبد الله)،دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا،تاريخ الإطلاع : 2022/05/08 على الساعة 21.00 سا .

03–بلقرع(فاطنة)،العمري (دلال)، جاهزية الإدارة الالكترونية في الجزائر، تاريخ الإطلاع: 2022/04/04 على الساعة 21.00 سا.

04–كروية (النذير)،الإدارة الالكترونية كخطوة نحو تأهيل الإدارة المحلية وبعث دورها التنموي في الجزائر، تاريخ الإطلاع: 2022/04/10 على الساعة 18.00 سا.

*** الصحف المنشورة في المواقع الالكترونية :**

01- صحيفة البوسيل الذهبي للخليج،الإدارة الالكترونية وأهميتها في تشكيل حكومات المستقبل، تاريخ الاطلاع 2022/04/15 على الساعة 23:00 سا .

02–وكالة الأنباء الجزائرية، ضرورة تبني مقاربة التسيير بالأهداف ورقمنة إدارة البلدية، إجتماع الحكومة بالولاة، الجزائر، تاريخ الاطلاع 2022/04/19 على الساعة 23:00 سا .

* **المقابلات :**

01- مقابلة مع السيد : بورابة منير، رئيس مصلحة تسيير الموارد البشرية، بلدية برج بوعريريج، في 2022/04/12.

02-مقابلة مع السيد : بوشلوخ ياسين، مدير التنظيم والشؤون القانونية، بلدية برج بوعريريج، في 2022/04/19 .

03-مقابلة مع السيد : منصوري زهير، رئيس مصلحة الوثائق البيومترية، بلدية برج بوعريريج، في 2022/047/20 .

04-مقابلة مع السيد : بن سالم سليم، رئيس مكتب المراقبة بمصلحة الوثائق البيومترية، بلدية برج بوعريريج، في 2022/04/26 .

05-مقابلة مع السيد : بودشيش توفيق، رئيس مصلحة البطاقات الرمادية، بلدية برج بوعريريج، في 2022/05/17.

قائمة الملاحق

رخصة السياقة البيومترية الالكترونية :

البيانات و التطبيقيات (Applets) المخزنة بالشريحة:

رخصة السياقة البيومترية الالكترونية :

البيانات.....على الواجهة الخلفية:

رخصة السياقة البيومترية الالكترونية :

البيانات.....على الواجهة الأمامية:

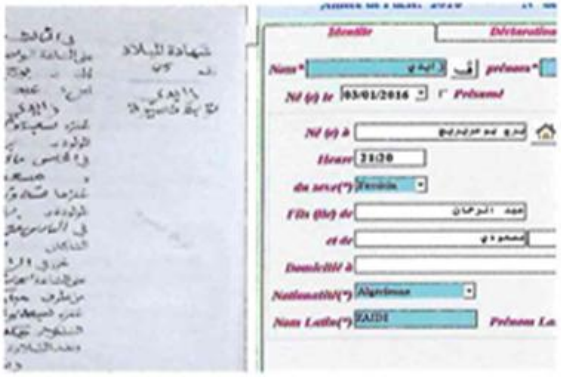

ايجابيات الشباك الالكتروني

- التقليل من الوقت المستغرق في معالجة الملفات
- تحسين من الأداء البشري واستغلال الأجهزة
- القضاء على أخطاء الحجز من خلال استغلال السجل الوطني للحالة المدنية
- التخفيف في وثائق الملف من خلال إلغاء شهادة الميلاد ب 12 والاستمارة
- إعفاء الأشخاص حاملي وثيقة بيومترية من إعادة أخذ المعلومات البيومترية
- تحويل ملف الشخص مباشرة إلى المركز الوطني بمجرد تثبيته
- إنجاز الوثيقة البيومترية وتسليمها للمواطن في ظرف زمني قياسي

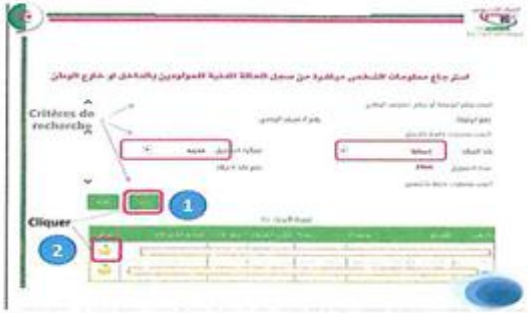

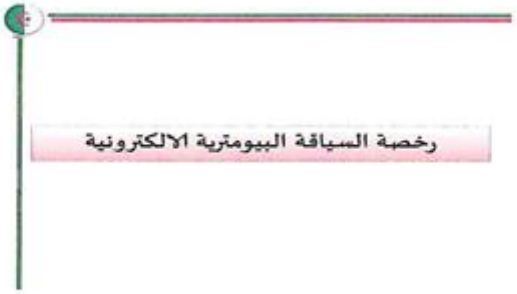

النظام المعلوماتي الجديد للبلدية
شبكة INTRANET
سجل الحالة المدنية
قاعدة بيانات الوثائق البيومترية
قاعدة بيانات البطاقات الرمادية
الشباك الإلكتروني
البلدية
تسجيل طلبات على المستوى المركزي

الشباك الالكتروني
GE
Guichet Electronique
مقارنة بين النظام الحالي
لمعالجة طلبات الوثائق و النظام الجديد
الشباك الإلكتروني.

• تطوير خدمات إلكترونية على مستوى البلدية
Guichet Electronique
استغلال التطبيقات التي ستدرج في البطاقة البيومترية
PIN
E-services/Communes
طلب الرمز السري من الانترنيت
طلب تجديد الشهادات الإلكترونية
استغلال التطبيقات المدمجة
خدمات أخرى...
Etat Civil
الدفتر العائلي الإلكتروني

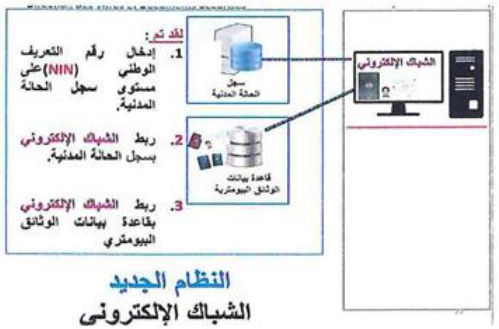
الشباك الإلكتروني
لقد تم:
1. إدخال رقم التعريف الوطني (NIN) على مستوى سجل الحالة المدنية.
2. ربط الشباك الإلكتروني بسجل الحالة المدنية.
3. ربط الشباك الإلكتروني بقاعدة بيانات الوثائق البيومتري
سجل الحالة المدنية
قاعدة بيانات الوثائق البيومترية
النظام الجديد
الشباك الإلكتروني

• تطوير خدمات إلكترونية عبر الانترنت
MaCNIBE.interieur.gov.dz
eServices
بوابة الخدمات الإلكترونية
WEB
e-service@

الشباك الإلكتروني للوثائق البيومترية
يعمل على استقبال طلبات المواطنين لمختلف الوثائق البيومترية، و تسجيلها بصفة آنية في قاعدة معطيات مركزية و هذا باستغلال الربط المباشر مع مديرية السندات و الوثائق المؤمنة.
هذا الربط يسمح للبلدية بالاتصال مع مختلف قواعد المعطيات المركزية :
-قاعدة معطيات الوثائق البيومترية،
- السجل الوطني الآلي للحالة المدنية
. . . . . .

• تعميم الوثائق الإلكترونية
2012
2015
2018
2019
إصدار جواز السفر
بطاقة التعريف البيومترية
رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية بالنقطة
الشهادة الإلكترونية للميلاد
PIN
PUK

• تطوير خدمات إلكترونية على مستوى البلدية
✓ تسهيل الإجراءات الإدارية على المواطن
✓الوصول التدريجي إلى إدارة بدون ورق (zéro papier)
Guichet Electronique
في إطار الوصول إلى الأهداف المسطرة ، تقوم اليوم مصالح وزارة الداخلية بوضع نظام جديد المتمثل في:الشباك الإلكتروني لاستبدال الحلول التقنية الحالية

النظام الحالي
أخذ المواعيد مسبقا
التنقل إلى المكتب من 12
تسليم الوثيقة البيومترية
أخذ المعلومات البيومترية
المصادقة على المعلومات
حجز كل المعلومات

نظام الشباك الالكتروني لإصدار الوثائق البيومترية

إستخراج مختلف عقود الحالة المدنية من أي بلدية من بلديات الوطن

كمرحلة أولى.....

وضع حيز الخدمة الشباك الإلكتروني على مستوى 46 بلدية (مقر الولاية)

كمرحلة ثانية.....

تعميم الشباك الإلكتروني عبر كل بلديات الوطن

الشباك الموحد للوحة الأوتوماتيكي للحالة المدنية لفترة زمنية لتسهيل إستخراج الوثائق للمواطن

إصدار عقود الميلاد والعقد الميلاد الخاص بـ 12 للمولودين بالخارج في أي بلدية من بلديات الوطن

التعميم التدريجي للنظام الجديد لمعالجة طلبات الوثائق المؤمنة عبر البلديات

رقمنة الحالة المدنية للحفاظ على السجلات وإنشاء قواعد معطيات لمختلف عقود الحالة المدنية

إصدار بطاقة أو شهادة الإقامة من أي بلدية من بلديات الوطن

رخصة السياقة قبل الرقمنة

رخصة السياقة البيومترية الالكترونية :

البيانات و التطبيقيات (Applets) المخزنة بالشريحة:

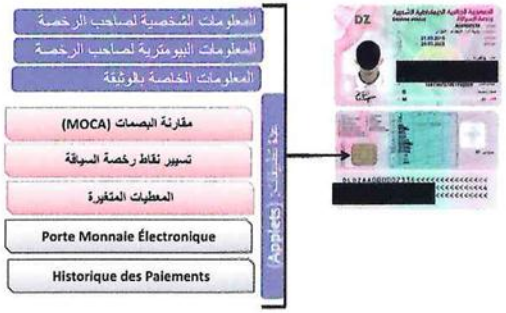

تعريف رخصة السياقة البيومترية الالكترونية :

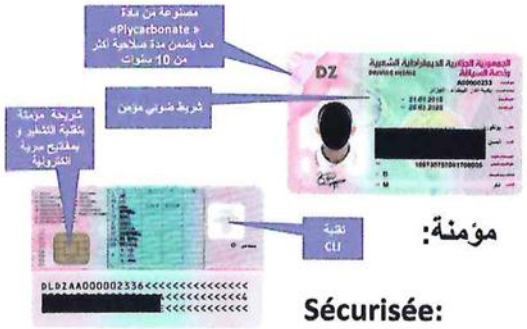

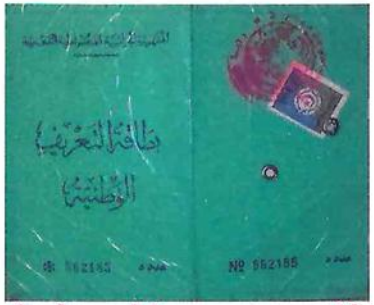

بطاقة التعريف الوطنية قبل الرقمنة

رخصة السياقة البيومترية الالكترونية :

البيانات.....على الواجهة الخلفية:

تعريف رخصة السياقة البيومترية الالكترونية :

بحجم البطاقة البنكية (Format ID1):

رقمنـــة الوثائق الإدارية

رخصة السياقة البيومترية الالكترونية :

البيانات.....على الواجهة الأمامية:

تعريف رخصة السياقة البيومترية الالكترونية :

رخصة السياقة البيومترية الالكترونية

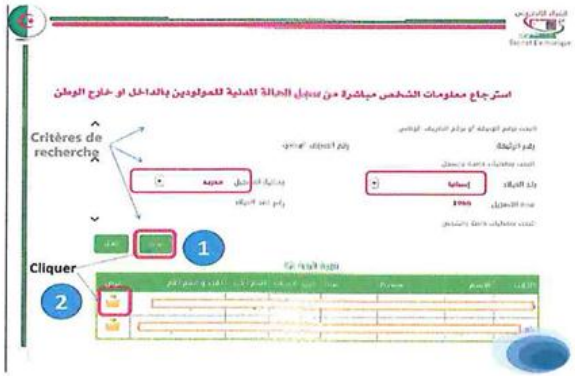

ايجابيات الشباك الالكتروني

- التقليل من الوقت المستغرق في معالجة الملفات
- تحسين من الأداء البشري واستغلال الأجهزة
- القضاء على أخطاء الحجز من خلال استغلال السجل الوطني للحالة المدنية
- التخفيف في وثائق الملف من خلال إلغاء شهادة الميلاد س 12 والاستمارة
- إعفاء الأشخاص حاملي وثيقة بيومترية من إعادة أخذ المعلومات البيومترية
- تحويل ملف الشخص مباشرة إلى المركز الوطني بمجرد تثبيته
- إنجاز الوثيقة البيومترية وتسليمها للمواطن في ظرف زمني قياسي

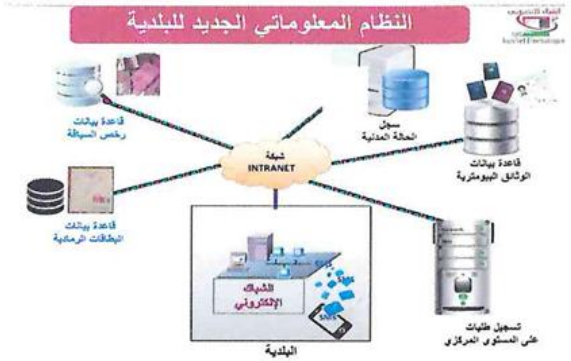

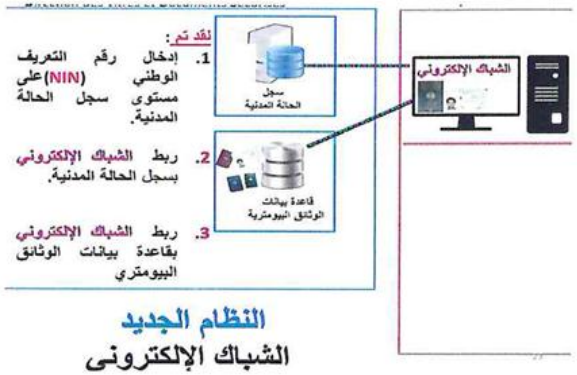

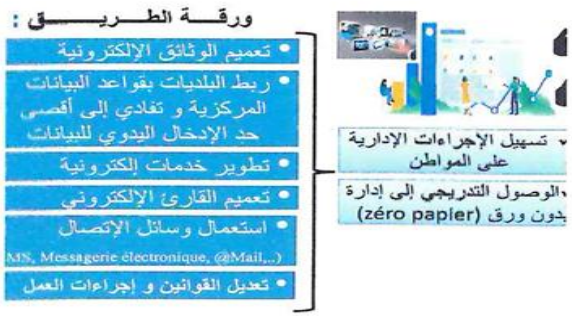

مقارنة بين النظام الحالي
معالجة طلبات الوثائق و النظام الجدي
الشباك الإلكتروني.

كمرحلة أولى.....

وضع حيز الخدمة الشباك الإلكتروني على مستوى 46 بلديّة (مقر الولاية)

كمرحلة ثانية.....

تعميم الشباك الإلكتروني عبر كل بلديات الوطن

الشباك الإلكتروني للوثائق البيومترية

يعمل على استقبال طلبات المواطنين لمختلف الوثائق البيومترية، و تسجيلها بصفة آنية في قاعدة معطيات مركزية و هذا باستغلال الربط المباشر مع مديرية السندات و الوثائق المؤمنة.

هذا الربط يسمح للبلدية بالاتصال مع مختلف قواعد المعطيات المركزية :

-قاعدة معطيات الوثائق البيومترية،

- السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

- - - - - - - - - - - - - - -

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في بلدية برج بوعريريج من خلال وثائق الحالة المدنية، الهوية والسفر التي تعد نماذجا لتحسين الخدمة العمومية وترشيد العمل الاداري، وذلك في اطار تجسيد مشروع الجزائر الالكترونية باستغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة وتقليص التعامل بالوثائق الورقية، والانتقال نحو الإدارة الالكترونية في تقديم الخدمات العمومية بما يساهم في تحقيق رضا المواطن على نوعية الخدمات المقدمة، لقد أصبح بامكان المواطن الولوج الى البوابات الالكترونية المتخصصة وطلب خدماته بعد ملأ الاستمارات والبيانات المطلوبة، مما جعل البلدية تحقق عدة فوائد باتباع النظام الالكتروني، لاسيما اختصار الوقت، الجهد والتكلفة وتحقيق المساواة في الوصول الى الخدمات العمومية، غير أن تحقيق الفعالية في الأداء يتطلب مواصلة الجهود لتحسين البيئة الالكترونية لتشمل خدمات أخرى ضمن مسعى عصرنة الإدارة المحلية ومواكبتها التطور التكنولوجي .

Abstract

In this research paper we try to study the topic of electronic municipality project application in bba through civil status document. identity and travel . which are models for improving public service and rationalization administrative work .in the context of embodying the Algeria electronic project by exploiting modern information and communication and reducing dealing with paper document . and moving towards l'administration in providing towards electronic administration in providing public services providing public services that contribute to achieving citizen satisfaction with the quality of services provided as it became possible for citizen to access specialized electronic portals and request their services after filling out the required forms and data .which made the municipality achieve several.

Benifits by following the electronic system .especially reduction in the time effort cost .and achieving equal access to public services however achieving effective performance requires contued efforts to hnclude other services in an effort to modernize local administration and keep pace with technological development.